الموسم الثاني
للانصات المركزي

العراق أمام منعطف جديد وغامض.. ماذا بعد استقالة نواب الصدر؟

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الثلاثاء
2022/06/14
No. : 7665

THE WASHINGTON INSITUTE
for Near East Policy

مستقبل العلاقات بين امريكا والكرد

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الأم التي تزخر بالشموخ والجرأة والنبل
- زيارة الرئيس بافل طالباني من اجل احتياجات المواطنين
- قوباد طالباني : من واجب أجهزة الشرطة والأمن رفع مستوى مهنية موظفيها
- الاتحاد الوطني يهنئ الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا
- تأكيدات على وحدة الصف الكردي لضمان حقوق شعب كردستان
- بيان وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كوردستان حول المحكمة الاتحادية
- الرئاسات الثلاث: دعوة الى لم الشمل ووحدة الصف لمعالجة حقيقية للأزمة
- العراق أمام منعطف جديد وغامض.. ماذا بعد استقالة نواب الصدر؟

قضايا كردستانية

- مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والكرد في العراق
- تركيا وكردستان العراق، عمليات عسكرية وأطماع في النفط والغاز

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- هل يتجه العراق لصدام "شيعي - شيعي"؟
- العراق أمام منعطف جديد وغامض
- الصدر يرفع الراية البيضاء
- فراس إلياس : ماذا بعد استقالة الكتلة الصدرية؟
- تسوي وي : تكريس الروح الديمقراطية الحقيقية والدفع بدمقرطة العلاقات الدولية
- العراق يطرح نفسه كوسيط إقليمي من أجل استقرار داخلي

المـرصـد التركـي و الملف الكردي

- د.محمد نور الدين: تركيا في الزمن الانتخابي: لُعبة إردوغان الأخيرة
- علي الصراف : معاداة الكرد، كيف لم يعد لدى أردوغان شغل آخر
- دوران كالكان: ثورة الحرية الكردية تقود دعائم الديمقراطية في الشرق الأوسط
- ليليان معروف: تركيا بين خارجٍ مُحتل وداخلٍ مُمزّق

المرصد السوري و الملف الكردي

- بلاغ صادر عن الاجتماع المشترك لقيادة "مسد وقسد والإدارة الذاتية"
- العملية العسكرية المرتقبة شمالي سوريا تهدد بمواجهة بين تركيا وإيران
- عريب الرنتاوي : أوكرانيا والاجتياح التركي...كيف ستتصرف واشنطن وموسكو؟

رؤى و قضـايـا عالميـة

- محمد صالح صدقيان: "المنازلة الكبرى".. ممر إلزامي للشرق الأوسط الجديد؟
- شون أوغرايدي : الملكة إليزابيث الثانية ..دعامة أساسية لقوة بريطانية ناعمة

العدد: 7665... 2022-06-14

الأم التي تزخر بالشموخ والجرأة والنبل

رسالة قوباد طالباني لوالدته هيرو خان في عيد ميلادها

عيد ميلاد مبارك والدتي العزيزة

الأم التي تزخر بالشموخ والجرأة والنبل. الأم التي علمتني الاّ أحيد عن مبادئي أبدا. الأم التي علمتني مدى أهمية حب البيئة والفن والثقافة. وأن يعلو حب الأرض والوطن فوق جميع الاعتبارات المادية. الأم التي علمتني كيف ان ملاحم الماضي يجب أن تكون دافعا وحافزا لخدمة حاضرنا. الأم التي علمتني ضرورة أن أعاند احيانا. الأم التي علمتني تقبّل النقد ونقد الذات في الوقت نفسه.

مبارك يوم ميلاد أمي التي كانت تكترث لمعيشة الاطفال وليس إرضاء المسؤولين. التي اثبتت ان بوسع النساء ان يكنَّ اكثر بسالة من الرجال، اقوى من الرجال، اكثر تأثيرا من الرجال. وان القوة لاتقاس بالعضلات والأحجام.. انما القوة الحقيقية هي الارادة والمبادئ. الام التي علمتني الاّ أخاف الشجعان أبدا، بل من المنافقين والجبناء والأنانيين. الأم التي علمتني ألاّ أتقاعس في الوصول الى ما أؤمن به، وان أواصل المسير، فإن كان طريقا قويما سأفلح.

مبارك عليك ذكرى ميلادك والدتي الحبيبة.

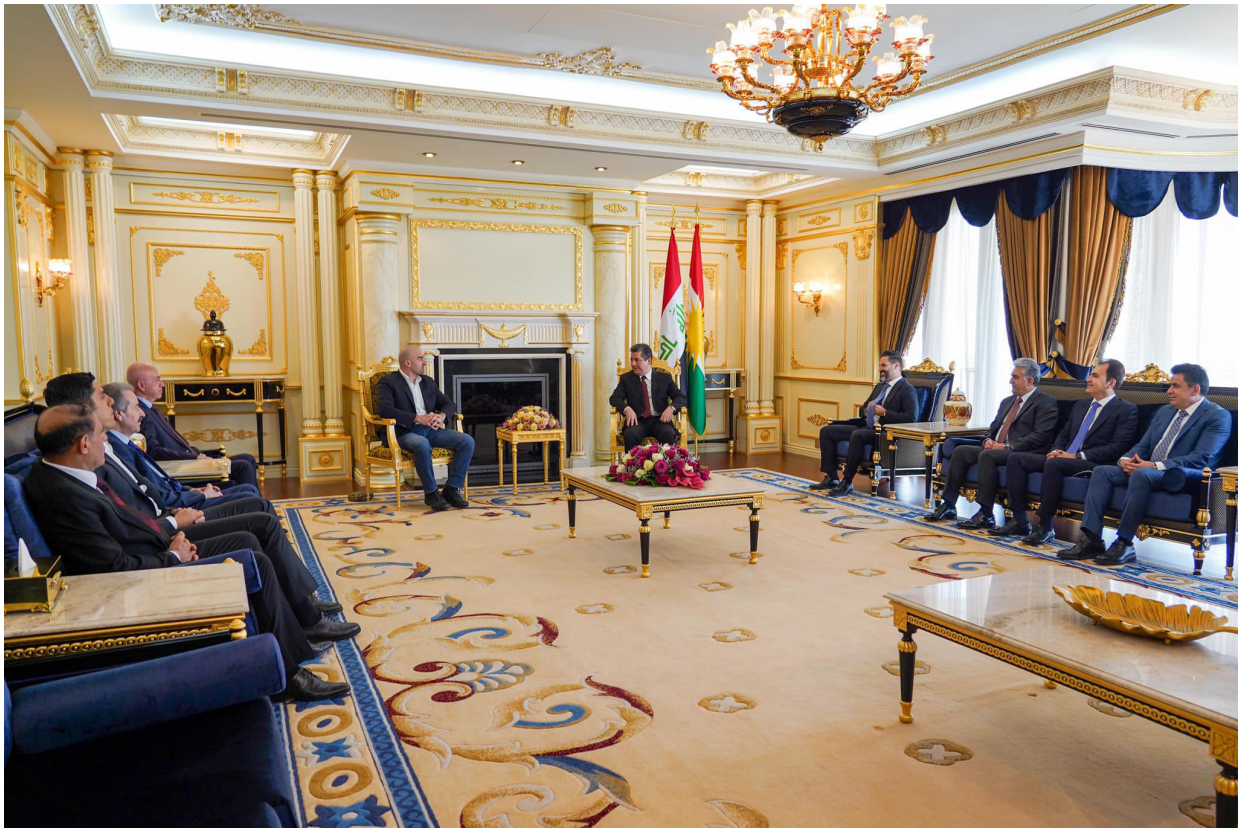

زيارة الرئيس بافل طالباني من اجل احتياجات المواطنين

أكد سعدي أحمد بيره، أن زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني الى رئيس الحكومة ونائب رئيس الحكومة جاءت لتوفير احتياجات المواطنين.

وقال سعدي احمد بيره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني خلال تصريح: ان الاتحاد الوطني الكردستاني قلق جداً من شح المياه وزيادة التصحر وانعدام فرص العمل للشباب وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين وتعرض بعض المناطق للجفاف. ومن منطلق الشعور بالمسوؤلية، قام بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بزيارة رئيس الحكومة ونائب رئيس الحكومة وطرح مطالب المواطنين امامهما واكد دعمه للحكومة من اجل خدمة المواطنين وتوفير احتياجاتهم، والزيارة جاءت من اجل تلبية مطالب المواطنين.

واضاف: ان الرئيس بافل طالباني اكد خلال الزيارة على ضرورة ان تقوم الحكومة بتوفير احتياجات المواطنين ودعمهم لمواجهة الازمة الاقتصادية التي تواجه العالم بسبب الحرب بين روسيا اوكرانيا، ومساعدتهم على مواجهة ظاهرة ارتفاع الاسعار.

PUKmedia

قوباد طالباني :

من واجب أجهزة الشرطة والأمن رفع مستوى المهنية بين موظفيها

أعلن نائب رئيس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني، الاثنين، عن اعتقال منتسبين للقوات الأمنية في محكمة السليمانية قاموا بسلوك غير مهني.

وذكر طالباني في منشور عبر حسابه بموقع «فيسبوك»: «للأسف قام عدد من منتسبي الشرطة في محكمة السليمانية اليوم بسلوك غير مهني ولا إنساني مع عدد من المواطنات».

واضاف انه «بعد علمها بالحادثة من خلال الاطلاع على تسجيل الفيديو، اعتقلت القوات الأمنية على الفور جميع المخالفين»، مؤكدا ان «المخالفين سيواجهون عقوبة قانونية».

وقدم طالباني الاعتذار عبر منشوره قائلا: «أعتذر من المواطنات اللاتي عوملن بهذه الطريقة، وأؤكد لهن أن المخالفين سيعاقبون، وأطلب منهن تقديم شكوى ضد عناصر الشرطة هؤلاء». ولفت إلى أن «واجب أجهزة الشرطة والأمن هو رفع مستوى الوعي بين موظفيها حول المهنية واحترام كرامة المواطنين».

شاناز إبراهيم أحمد: سنكون مدافعين عن حقوقكن

من جهتها أبدت السيدة شاناز إبراهيم احمد انزعاجها من تصرف منتسبين للقوات الأمنية تجاه عدد من المواطنات في محكمة السليمانية، وقالت: بعد إعلامي بالقضية ومشاهدة تسجيل الفيديو، انزعجت كثيرا، مؤكدة ان مثل هذه التصرفات غير قابلة للقبول.

وبعد استفسارها عن الاجراءات القانونية المتعلقة بالقضية، أعلنت السيدة شاناز إبراهيم أحمد عن توكيلها محاميا للدفاع عنهن وتقديم العون اللازم لهن، وقالت: كاتحاد وطني كردستاني سنكون مدافعين عن حقوقكن.

يذكر أن المواطن المغدور به (طارق البقال) تم قتله من قبل مجرمين عام ٢٠١٨، وقد استطاعت القوات الأمنية اعتقال المتهمين في القضية، ويوم الاثنين عند سير محاكمة المتهمين، حدثت مشادات أمام قاعة المحكمة في السليمانية، على إثرها قام عدد محدود من منتسبي القوات الأمنية بتصرف غير لائق مع والدة وأخوات الضحية، وعلى اثرها اعتقلت القوات الأمنية العناصر المتورطة وأحالتهم الى القضاء.

* المرصد

الاتحاد الوطني مهنئا الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا:

وحدة الصف هي الضامن الحقيقي لحقوق لشعبنا في غربي كردستان

السادة في قيادة الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

بمناسبة الذكري السنوية الـ(٦٥) لتأسيس حزبكم «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا» نبعث اليكم بأجمل التهاني مع التمنيات بدوام التقدم والموفقية، خدمة لايصال شعبنا في غربي كردستان الى حقوقه المشروعة وتحقيق حلمه في الحرية والاستقلال.

إن حزبكم المناضل «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا» حزب عريق وذو تاريخ مشرق في غربي كردستان، وأول حزب سياسي قومي كردي تأسس في غربي كردستان وقد استمر نضاله بجهود العشرات من القادة السياسين والجماهير الشعبية وأن بصماتكم واضحة في نضال ذلك الجزء من كردستان ولكم المفخرة والاعتزاز في هذا المضمار.

وفي هذه المناسبة المجيدة، نبعث بتحياتنا الى روح الاستاذ عبدالحميد درويش، أقدم سياسيي غربي كردستان، والصديق العتيد للقائد الراحل الرئيس مام جلال واللذان ناضلا جنبا الى جنب في العديد من مراحل الكفاح الثوري من اجل نيل الحقوق المشروعة ووحدة النضال القومي في غربي وجنوبي كردستان.

ونؤكد مرة أخرى في هذه المناسبة على وحدة صف الاطراف السياسية في غربي كردستان والذي يعتبر الضامن الحقيقي للمكتسبات والحقوق المشروعة لشعبنا، ولذلك نشجع جميع الاطراف والقوى السياسية ان تضع المصالح العليا لشعبنا فوق جميع المصالح الاخرى وأن تضع التناحرات والتجاذبات السياسية جانبا ومن ثم مواجهة التحديات بموقف موحد.

دمتم في خير وسؤدد.

المكتب السياسي
للإتحاد الوطني الكردستاني

تأكيدات على وحدة الصف الكردي لضمان حقوق شعب كردستان

زار وفد كتلة الاتحاد الوطني، برئاسة هريم كمال آغا وحضور ملا كريم شكر ود. كيلان والسيدة كرده وشيخ صباح طالباني والسيدة احلام، مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في اربيل، حيث التقى الوفد د. أرسلان بايز عضو المجلس الاعلى السياسي ومصلحة الاتحاد الاتحاد الوطني وسعدي احمد بيره عضو المكتب السياسي.

في اللقاء جرى التباحث حول آخر مستجدات العملية السياسية ومسألة تشكيل الحكومة اضافة إلى التأكيد على أهمية وحدة الصف الكردي في هذه المرحلة التي يمر بها العراق بغية الحفاظ على الحقوق القومية لشعب كردستان.

ومن جانب آخر زار وفد الكتلة في مدينة اربيل، بيكرد طالباني وزيرة الزراعة في حكومة اقليم كردستان وكان الغرض من الزيارة هو دعم مطالب الفلاحين وإنشاء جسور التعاون والتنسيق بين وزارة الزراعة في الاقليم والحكومة الاتحادية من اجل ضمان حقوق الفلاحين.

واختتم الوفد زياراته برزيارة الهيئة العامة للمناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم وتم تقديم التهاني والتبريكات إلى فهمي برهان رئيس الهيئة بمناسبة تسنمه مهام عمله كرئيس للهيئة.

وفي اللقاء تم بحث آلية العمل المشترك والتنسيق بين النواب الكرد وخاصة نواب كتلة الاتحاد الوطني و الهيئة العامة للمناطق الكردستانية، واكد الجانبان ضرورة العمل على تنفيذ المادة ١٤٠ وتعويض اهالي المناطق المشمولة بتلك المادة.

بيان صادر عن وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كوردستان

في ١٩ من أيار (مايو) ٢٠٢٢، استدعت المحكمة التجارية (الكرخ) في بغداد، الشركات العالمية العاملة في إقليم كوردستان وذلك بناءً على طلب وزير النفط العراقي. والشركات هي (دي.إن.أو) و(يسترن زاكروس) و(أتش.كيه.إن) و(شارمان) و(غينيل إنيرجي) و(أداكس) و(غولف كيستون)، والتي تنفذ أعمالها وفقاً لقانون النفط والغاز في إقليم كوردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ والذي أقره برلمان كوردستان بما يتوافق مع أحكام الدستور العراقي.إن هذا الاستدعاء إلى محكمة (الكرخ) يمثل أحدث سلسلة من الإجراءات غير القانونية التي اتخذها وزير النفط في حكومة تصريف الأعمال ببغداد، ويبدو أن هذه الممارسات غير القانونية تستند إلى الحكم الصادر عن محكمة في بغداد تسمي نفسها «المحكمة الاتحادية العليا»، والتي أصدرت في ١٥ شباط (فبراير) ٢٠٢٢ قراراً يحمل دوافع سياسية ويهدف لإلغاء قانون النفط والغاز لسنة ٢٠٠٧ في كوردستان، في حين أن أي محكمة في بغداد لا تملك صلاحية اتخاذ قرار كهذا.وفي ٢٨ شباط ٢٠٢٢، أصدر رئيس إقليم كوردستان مع رؤساء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ومجلس قضاء إقليم كوردستان بياناً رفضوا قرار ١٥ شباط. وفي الرابع من حزيران ٢٠٢٢، أصدر مجلس القضاء، بصفته أعلى مؤسسة قضائية في إقليم كوردستان، بياناً دعم فيه صحة قانون النفط والغاز لسنة ٢٠٠٧، كما أشار إلى أن المادة ٩٢/ الفقرة ثانياً من الدستور العراقي تنص على أن يقر مجلس النواب العراقي قانوناً يتم بموجبه تأسيس المحكمة الاتحادية في العراق، إلا أنه لم يصدر مثل هذا القانون لغاية الآن، وبالتالي فإن «المحكمة الاتحادية العليا» لم تُؤسس على أساس الدستور، مما يعني أنها لا تملك أي سلطة دستورية للقيام بعمل كهذا، حيث لا يزال قانون النفط والغاز المتعلق بإقليم كوردستان نافذاً.وفي الثاني من حزيران ٢٠٢٢، رفعت حكومة إقليم كوردستان دعوى في محكمة تحقيق أربيل على المدير العام في وزارة النفط في الحكومة الاتحادية، بسبب استغلاله سلطته وموقعه من خلال ترهيب ومضايقة الشركات العاملة في إقليم كوردستان. وترى حكومة إقليم كوردستان أن المدير العام كان يمارس تخويف الشركات والتدخل في حقوقها التعاقدية مع حكومة إقليم كوردستان عبر الرسائل وبالبريد الإلكتروني.

وفي ٥ حزيران (يونيو) ٢٠٢٢، قضت محكمة التحقيق في أربيل بضرورة إحالة الدعاوى المرفوعة ضد الشركات العالمية من محكمة الكرخ التجارية إلى محكمة تحقيق أربيل للتحقيق بشأنها كدليل على شكوى جنائية. كذلك قررت محكمة تحقيق أربيل تأجيل أي دعوى قانونية مقدمة إلى محكمة (الكرخ) بهذا الصدد، وذلك استناداً إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٩، مما يتحتم على وزارة النفط العراقية تعليق العمل في المحكمة المدنية لحين الانتهاء من إجراءات محكمة التحقيق والبت فيها. وحتى بعد الانتهاء من التحقيق استناداً إلى المادة (٣٨) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، ووفقاً للاختصاص المكاني، يجب الحكم على هذه الدعاوى وحسمها من قبل المحكمة المدنية في إقليم كوردستان، حيث أن جميع الشركات المرفوعة عليها الدعاوى، مسجلة في إقليم كوردستان وتعمل فيه.

وفي ٥ حزيران ٢٠٢٢، رفع وزير الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كوردستان دعوى مدنية على وزير النفط في الحكومة الاتحادية. وترى حكومة إقليم كوردستان، ووفقاً لأحكام القانون المدني العراقي، أن وزير النفط في الحكومة الاتحادية مسؤول عن إرسال الرسائل والرسائل الإلكترونية إلى تلك الشركات بهدف ترهيبها والتدخل في حقوقها الخاصة بالعقود المبرمة مع حكومة إقليم كوردستان.

وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كوردستان
١٣ حزيران (يونيو) ٢٠٢٢

الرئاسات الثلاث:

دعوة الى لمّ الشمل ووحدة الصف للوصول الى معالجة حقيقية للأزمة

استضاف السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي الدكتور فائق زيدان فخامة رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح ودولة رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي وبحث معهما تطورات المشهد السياسي وانعكاساته على الواقع الاقتصادي والخدمي للبلد.

واتفقت اطراف اللقاء على دعوة كافة القوى السياسية الى لم الشمل ووحدة الصف للوصول الى معالجة حقيقة وواقعية للازمة السياسية بما يضمن وحدة العراق ومصالحه على كافة الصعد.

كما دعا اطراف اللقاء، النخب والفعاليات الاعلامية والثقافية كافة الى التهدئه واشاعة روح المحبة والتضامن المجتمعي بين كافة اطياف ومكونات الشعب العراقي.

رئيس الجمهورية: انصاف ضحايا فاجعة سبايكر أقل واجب

أكد سيادة رئيس الجمهورية الدكتور برهم احمد صالح، ان التضامن الوطني لترسيخ دولة مقتدرة حامية لمواطنيها لمنع تكرار المآسي أعظم تقدير للشهداء.

وقال رئيس الجمهورية في تغريدة على تويتر: نستذكر فاجعة سبايكر، الإبادة الجماعية التي ارتكبها داعش الإرهابي بحق شبابنا، والجريمة التي تندى لها الإنسانية، انصاف الضحايا اقل الواجب، وكان لرئاسة الجمهورية شرف تقديم قانون يضمن حقوقهم.

واضاف: ان التضامن الوطني لترسيخ دولة مقتدرة حامية لمواطنيها لمنع تكرار المآسي أعظم تقدير للشهداء.

العراق أمام منعطف جديد وغامض.. ماذا بعد استقالة نواب الصدر؟

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

وافق رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، مساء الأحد، على استقالة نواب الكتلة الصدرية، وذلك بعد وقت قصير من توجيه أصدره الصدر لنوابه بهذا الخصوص.

وقال الصدر في بيان، إن «هذه الخطوة تعتبر تضحية مني لاجل الوطن والشعب لتخليصهم من المصير المجهول، كما ضحينا سابقا من أجل تحرير العراق وسيادته وأمن ووحدته واستقراره.

وفيما ياتي نص بيان الصدر:

بسمه تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد، فعلى رئيس الكتلة الصدرية الأخ حسن العذاري دام عزه أن يقدم استقالات الأخوات والإخوة في الكتلة الصدرية الى رئيس مجلس النواب، مع فائق الشكر لهم لما قدموه في هذه الفترة القصيرة فجزاهم الله خيرا، كما الشكر موصول لحلفائنا في تحالف انقاذ الوطن لما أبدوه من وطنية وثبات وهم الآن في حل مني جزاهم الله خير الجزاء، وهذا شكر خاص لابن عمنا السيد جعفر الصدر دامت توفيقاته الذي كان مرشحنا المستقل لرئاسة الوزراء.

وهذه الخطوة تعتبر تضحية مني من أجل الوطن والشعب لتخليصهم من المصير المجهول، كما ضحينا سابقا من أجل تحرير العراق وسيادته وأمنه ووحدته واستقراره».

(الوطن والشعب أولا)

اللهم اني أبرأت ذمتي أمامك وأمام شعبي والسلام.

العراقي

مقتدى الصدر

١٢/ ذ ق/ ١٤٤٣

بيان الإطار التنسيقي: استكمال الاستحقاقات الدستورية وتشكيل الحكومة

هذا وأبدى الإطار التنسيقي، الاثنين، موقفاً من استقالة الكتلة الصدرية من مجلس النواب، فيما أكد العمل على استكمال الاستحقاقات الدستورية وتشكيل الحكومة.

وقال الإطار في البيان:

«عقد الإطار التنسيقي اجتماعه الاعتيادي الاثنين لمناقشة اخر تطورات الساحة السياسية.

واكد الاطار استمراره بالخطوات اللازمة لمعالجة الازمة السياسية والمضي في الحوارات مع القوى السياسية كافة لاستكمال الاستحقاقات الدستورية وتشكيل حكومة خدمة وطنية، وكان الاطار التنسيقي يأمل ان يمضي مع جميع القوى السياسية لكنه يحترم قرار الكتلة الصدرية بالاستقالة من مجلس النواب.

يؤكد الاطار مواصلته العمل مع الجميع بما يضمن مشاركة واسعة ويحقق تطلعات وامال شعبنا بالامن والاستقرار والعيش الكريم ويعزز دور ومكانة العراق في المنطقة والعالم».

سنعمل مع المستقلين

من جانبه قال القيادي في الإطار علي الفتلاوي في حديث لـ (لبغداد اليوم) «اننا في الاطار ولكون رئيس الوزراء مرشح البيت الشيعي فسنعمل مع المستقلين لترشيح شخصية لإدارة الحكومة ونحن من نتحمل مسؤوليتها حيث سيكون المرشح منا لكوننا سنكون الكتلة الاكبر».

وبين الفتلاوي ان «نواب التيار في حال استقالوا بشكل نهائي وطلب حضور البدلاء فقد يكون الكثير من مرشحي الإطار هم بديل عن نواب التيار اي هم الاحتياط حسب الترتيب بالدوائر الانتخابية وهذا ما سيعزز عدد نواب الإطار التنسيقي في البرلمان». واوضح أن «إعطاء السيد مقتدى الصدر الحرية لنواب سيادة والديمقراطي بالذهاب وحدهم بعد ان انسحب من العملية السياسية هذا يعني ان الامور متجهة للحل السريع نحو التفاوض مع باقي الشركاء». وأضاف ان «هذه الخطوة ستعطي التيار عمل جديد وهو الرقابة الشعبية اي يمتلكون تحريك الشارع للرقابة على عمل الحكومة اما اذا لم ينسحبوا نهائيا من العملية السياسية وبقوا في البرلمان ولم يشاركوا بتشكيل الحكومة فهذا يعني ان عملهم سيكون معارضة برلمانية».

جعفر الصدر يعلن انسحابه من الترشح لرئاسة الحكومة

بدوره قال جعفر الصدر في تغريدة له على « تويتر»: «كنت قبلت ترشيح سماحة السيد الصدر (دام ظله) دعماً لمشروعه الوطنيّ الاصلاحيّ، وقد حان الآن وقت الاعتذار والانسحاب».

واضاف، «شكرا لسماحته ولتحالف انقاذ الوطن على ثقتهم.»

حاكم الزاملي يعلق

وأدلى حاكم الزاملي النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي، بتعليق بعد تقديم استقالته استجابة لدعوة الصدر.

وكتب الزاملي تدوينة: «سيدنا وقائدنا اعزك الله.. انت تقدر المصلحة طالما استقالتنا فيها انقاذ لما تبقى من انقاذ العراق، فنقدم انفسنا فداء لعراقنا الحبيب».

قيادي في التيار يعلن انسحاب الصدر من العملية السياسية

وكشف القيادي في التيار الصدري احمد المطيري الاثنين، عن ان زعيم التيار مقتدى الصدر انسحب من العملية السياسية، مشيرا إلى أن الصدر جعل نفسه «كبش اسماعيل» على حد وصفه.

وقال رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري أحمد المطيري في بيان، إن «الإيثار السياسي الذي أقدم عليه مقتدى الصدر بالانسحاب من العملية السياسية وترك مقاعد نوابه لمناوئيه من الساسة الآخرين هو قربان للعراق، إذ جعل من نفسه كبش اسماعيل المقدس».

وأضاف المطيري، أن الصدر «بعمله هذا حول إيثاره إلى حياة أبدية، فهذا دون شك موقف شجاع، ودرس من دروس القادة المخلصين لأوطانهم وشعوبهم، يذكرنا بموقف جده الحسين عليه السلام حين قال مقولته المشهورة: (لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل ولا أقر إقرار العبيد) هكذا هي مواقف العظماء عندما يضحون بالغالي والنفيس من أجل المصلحة العظمى، وليس جديداً على آل الصدر هاتي المواقف فقد نادى محمد الصدر قبل اكثر من عشرين عاما حين قال:(الدين بذمتكم والمذهب بذمتكم) وهنا قالها مقتدى الإباء (العراق بذمتكم والشعب بذمتكم، أنا لست مهما)».

الحلبوسي: خيار حل مجلس النواب لم يطرح حتى الآن

الى ذلك أكد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ان خيار حل المجلس لم يطرح حتى الآن.

وقال الحلبوسي في مؤتمر صحفي عقد مع نظيره الأردني عبدالكريم الدغمي في العاصمة الأردنية عمان، ان «هناك تحديات على المستوى الإقليمي بحاجة إلى تكاتف؛ من أجل مواجهتها»، مبينا ان «التعاون الثلاثي بين العراق والأردن ومصر، فضلاً عن أن التعاون الثنائي بحاجة إلى خطوات عملية في كثير من المشاريع التي تتعلق بالربط الكهربائي والتعاون الصناعي والاقتصادي، وفيما يخص أنبوب النفط من البصرة إلى العقبة».

واضاف «نحن كسلطة تشريعية ندعم الحكومة العراقية، للمضي بتسهيل كل الخطوات التي تعزز العلاقة بين البلدين، وتنعكس إيجاباً على الاقتصاد العراقي والأردني»، لافتا الى ان «التحديات المقبلة تحدياتٌ اقتصاديةٌ، ويجب أن يكون مستوى التفكير أعلى مما كان عليه سابقا، ويجب أن تُوضع خطوات عملية؛ لمواجهة الأزمة العالمية». وأكد «أهمية تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية العراقية والأردنية بشكل فاعل؛ لمواجهة خلايا الإرهاب»، لافتا الى «اننا سنمضي معاً لتوحيد مواقفنا في المحافل الدولية الإقليمية والعربية والإسلامية».

وعن استقالة نواب الكتلة الصدرية، ذكر الحلبوسي «هناك تأثير سياسي لاستقالة الكتلة الصدرية التي حققت أعلى عدد مقاعد في مجلس النواب العراقي»، موضحا ان «وجود الكتلة الصدرية في العملية السياسية مهم». وتابع ان «الكتلة الصدرية بقيادة السيد مقتدى الصدر ارتأت أن تكون أول المضحين بترك خيارات تشكيل الحكومة والمشاركة في مجلس النواب العراقي»، لافتا الى ان «الإجراءات القانونية بعد استقالة نواب الكتلة الصدرية ستمضي بحسب قانون الانتخابات وبحسب آليات العمل النيابي، والبديل سيكون الخاسر الأعلى في كل دائرة انتخابية».

وبين ان «هناك رؤى مختلفة، منها تبحث عن توافق سياسي، ومنها عن أغلبية ومعارضة، ولكن بعد استقالة الكتلة الصدرية ستمضي الأمور بشكل آخر»، مشيرا الى ان «الإجراءات الدستورية ستمضي فيما لو اكتمل عدد أعضاء مجلس النواب وتعويض المقاعد الشاغرة، وزوال الانسداد السياسي».

وعن حل البرلمان والانتخابات المبكرة، لفت الحلبوسي الى ان «هذا الخيار هو خيار دستوري، والانتخابات السابقة كانت مبكرة وجرت بحل البرلمان، لكن حتى الآن لم يُطرح هذا الخيار»، مؤكدا «السعي إلى تشكيل حكومة تتحمل القوى السياسية مسؤولية مخرجاتها وأدائها، ويكون تقييمها أمام الشعب».

رئيس الاقليم: ننظر بقلق إلى التطورات السياسية الأخيرة

وأعرب رئيس إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني عن قلقه بشأن التطورات السياسية الأخيرة في العراق.

وقال بارزاني عبر تغريدة، الإثنين: «ننظر بقلق إلى التطورات السياسية الأخيرة في العراق»، معرباً عن أمله «أن لا تكون هناك تعقيدات وتوترات». رئيس إقليم كردستان دعا «الأطراف الكردستانية إلى وحدة الصف والتلاحم»، مضيفاً «نأمل أن يمثل مجلس النواب العراقي كل العراقيين».

من جهته أكد مسعود بارزاني في تغريدة «أننا نحترم قرار السيد مقتدى الصدر وسنتابع التطورات اللاحقة».

عبدالمهدي والحكيم: ضرورة التهدئة والحوار لابناء

جمع لقاء رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي ورئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، الإثنين، بحثا خلاله تطورات المشهد السياسي.

وذكر بيان لمكتب عبدالمهدي «استقبل رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي في مكتبه ببغداد، رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، وتناول اللقاء تطورات المشهد السياسي العام في العراق، وتداعيات الانسداد السياسي الراهن، فيما شددا على ضرورة النهوض بالواقع العراقي وتحقيق تطلعات الجمهور بالخدمات وتوفير فرص العمل وإحكام سلطة القانون».

وأكد الطرفان وفق البيان «أهمية تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة والعمل على خدمة الشعب بكل انتماءاته وتلاوينه».

وتابع البيان «طرح اللقاء جملة مقترحات للخروج من أزمة الانسداد السياسي والذهب باتجاه تمكين الاستحقاقات الدستورية والانتخابية عبر التهدئة والحوار البناء في سبيل تشكيل حكومة تلبي تطلعات الشعب العراقي».

النصر: الاستقالة تصعّب الأوضاع وتوجّه البلاد نحو المجهول

في الأثناء، أكد عضو ائتلاف النصر عقيل الرديني، ان استقالة اعضاء الكتلة الصدرية من عضوية البرلمان، تصعّب الأوضاع السياسية، وتوجّه البلاد نحو المجهول، مشيرا الى مبادرة محتملة يقدمها الإطار التنسيقي للصدر للعدول عن قراره.

وقال الرديني في تعليقه حول موضوع استقالة الكتلة الصدرية من مجلس النواب العراقي، لشبكة روداو الإعلامية: «نأسف لتقديم اعضاء الكتلة الاكبر الفائزة بالانتخابات لاستقالاتهم من البرلمان، كنا نأمل حدوث تفاهم بين الكتل السياسية لتشكيل الحكومة المقبلة، لكن اصرار الصدر على عدم التحالف مع الإطار التنسيقي اضطره في النهاية لتقديم استقالات كتلته، ما جعل الوضع اليوم اكثر صعوبة».

واضاف الرديني ان «الوضع الراهن ينبئ بالكثير من التوترات السياسية، مع وجود عدة خيارات متاحة، فيما إذا كان سيستقيل باقي اعضاء مجلس النواب ويتم التوجه لانتخابات مبكرة جديدة، أو انه ستشكل الحكومة من القوى السياسية الباقية بعد تعويض غياب اعضاء التيار الصدري وسدّ الفراغ في المجلس بالمرشحين الذين هم (أكثر الخاسرين) ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة»، وهذا احتمال وارد. واشار الى انه «لم يعرف موقف الكتلة الصدرية، هل انهم سيقبلون بهذا الإجراء أو أنهم سيخرجون في تظاهرات احتجاجية».

وفيما يتعلّق بطرح حلّ البرلمان، قال الرديني، ان ذلك ليس سهلاً، هنالك عقبات ومشاكل قانونية تعترض المسألة، أهمها موافقة الكتل السياسية المتبقية مثل الاتحاد الوطني الكردستاني وتحالف السيادة وغيرها من القوى بحلّ انفسها والاستقالة من البرلمان، مردفاً بأن الباب القانوني الثاني، والذي يتجسد في قيام رئيس الوزراء العراقي مصطفى

الكاظمي بتقديم طلب لرئيس الجمهورية برهم صالح بحلّ البرلمان، وموافقة الأخير على الطلب غير وارد، كون الكاظمي يرأس حكومة تصريف أعمال وهو يفتقد الصلاحية للقيام بهذه الخطوة، لذلك فمن الصعب إجراء ذلك من الناحية القانونية. وذكر ان «قيام اعضاء الكتلة الصدرية بالاستقالة خطوة صعبة جداً، حيث تعطّل البرلمان، مع عدم جهوزية مفوضية الانتخابات لإجراء انتخابات جديدة، ما يوجه البلاد نحو المجهول، وهذا غير مقبول». وقال: «نحن نريد ان يكون هناك حوارا حقيقيا بين معظم القوى السياسية، واعطاء الكتل على اختلافها الأولوية لوضع العراق بالدرجة الأولى».

علاوي يوجه دعوة لـ «القيادات الوطنية» ويحذر من «الفوضى»

ووجه رئيس ائتلاف الوطنية، إياد علاوي، الاثنين، دعوة إلى «القيادات الوطنية» للجلوس إلى طاولة حوار وطني، فيما أشار إلى أن الأوضاع وصلت إلى الفوضى.

وذكر علاوي في تغريدة: «أكدناها مراراً في السابق أن لا حل للأزمة السياسية إلا باعتماد مبدأ لا غالب ولا مغلوب». وأضاف: «الآن وبعد أن وصلت الأوضاع إلى حالة الفوضى والتعقيد، أدعو القادة الوطنيين إلى الجلوس إلى طاولة حوارٍ وطني بناء خوفاً من تعميق الأزمة وتدهور الأوضاع إلى ما لا يحمد عقباه».

آلية استبدال النواب المستقيلين.. «موافقة الحلبوسي كافية»

من جانبه أوضح الخبير القانوني، علي التميمي، الأحد، المسار القانوني لاستقالة اعضاء مجلس النواب.

وقال التميمي في تصريح لـ «ناس»، إن «الاستقالة تعبر عن الارادة الفردية للنائب، ولاحظنا ان الاستقالات جاءت كلها بعريضة مستقلة قدمت الى رئيس مجلس النواب».

وأضاف أن «موافقة رئيس البرلمان تكفي للاستقالة، لأن تصويت البرلمان يكون فقط في حالة الاستقالة لاغراض التقاعد حسب القانون رقم ٩ لعالم ٢٠٠٥ وهذا ايضا عُدل بموجب قانون المحكمة الاتحادية لعام ٢٠١٤، اذن هذه الاستقالات اصبحت أمراً واقعا بمجرد موافقة رئيس البرلمان».

وتابع، أن «استبدال النواب، يكون من نفس الدائرة وهو الخاسر الاكبر، كما يقول قرار المحكمة الاتحادية، بتفسير المادة ٤٦ من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠، حيث يتم استبدالهم بأعلى الخاسرين عن الدائرة ذاتها وليس عن الكتلة».

وأشار إلى أن «الشخص الذي يستبدل يذهب اسمه الى المحكمة الاتحادية من قبل المفوضية بطلب من البرلمان، وبعد مصادقة الاتحادية، يؤدوا اليمين امام البرلمان، فيصبحون نواباً بدلاء عن المستقيلين». وبين أن «الاستقالة تختلف عن حل البرلمان، لانها قابلة للاصلاح والاستبدال، فحل البرلمان وفق المادة ٤٦ يحتاج الى طلب من ثلث البرلمان، وفقط الاغلبية المطلقة لاعضاء البرلمان فالنتيجة هذه لا تؤثر على عمل البرلمان».

وقال الخبير القانوني جمال الاسدي في حديث خاص لـPUKmedia: ان الخاسر الاقوى سيحل بديلا للنائب المستقيل، موضحا، ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ستباشر بتقديم اسماء بدلاء الكتلة الصدرية.

واضاف: ان تغييرات ستطرا بعد الاستقالات التي قدمت من الكتلة الصدرية، واكد ان التغييرات ستشمل جميع المحافظات، لافتا الى انه بعد ان قدم نواب الكتلة الصدرية استقالتهم رسميا وتمت الموافقة عليها من قبل رئيس مجلس النواب «حتى الان من غير الواضح ان الاستقالة تحتاج الى تصويت داخل البرلمان كما يقول الخبير القانوني علي التميمي او ان قبول الاستقالة من قبل رئيس مجلس النواب يكفي بحسب الخبير القانوني جمال الاسدي « بكلا الحالتين ستتم الاستقالة.

بدوره أوضح النائب المستقل باسم خشان الاثنين، الآلية القانونية، لاستقالة النواب من عضوية البرلمان، مشيراً إلى أنها لا تتطلب الأغلبية المطلقة.

وقال خشان في تدوينة: «لم أكن أرغب في أن أدلي بدلوي بشأن استقالة زملائي النواب من الكتلة الصدرية، لكن آراء شتى برزت تخلفت عن قراءة فهم النص القانوني الواضح».

وأضاف، أنه «تنتهي العضوية باستقالة النائب، ولم يشترط لقبولها موافقة المجلس، ووفقا للفقرة (ثالثا) تسري الفقرة (أولا) من الأمر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ على النائب المستقيل، إذا قدم النائب استقالته بعد استمرار عضويته لسنة كاملة، وتنظم الفقرة (أولا) أحكام صرف الرواتب التقاعدية للعضو المستقيل، وهذه الفقرة ملغاة الآن، واعتقد إن قانون التقاعد العام هو الذي ألغاها».

وتابع، «أما بالنسبة لاشتراط الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس فتشمل الرئيس ونائبيه، الذين يجوز لهم الإحتفاظ بعضويتهم في المجلس بعد قبول استقالاتهم بالأغلبية المطلقة».

الأنظار تتجه الى الحنانة

الباحث بالشأن السياسي حسن الحاج، رجح حصول حراك وصفه بـ «المكثف» وزيارات الى الحنانة لإقناع زعيم التيار الصدري بالعدول عن قراره بأستقالة نواب التيار ومقاطعة العملية السياسية.

وقال الحاج في حديث للسومرية نيوز، إن «استقالات نواب الكتلة الصدرية تصبح سارية المفعول بعد عرضها على رئيس البرلمان وقبولها، ومن ثم تعرض على التصويت تحت قبة البرلمان بالاغلبية المطلقة وبحسب القانون الذي يشير إلى انه تسري الفقرة اولا من الأمر رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ على عضو مجلس النواب واعضاء هيئة الرئاسة في حال تقديم استقالته وقبولها من قبل المجلس بالاغلبية المطلقة على ان لا تقل عضويته في مجلس النواب عن سنة واحدة».

واضاف الحاج: «وفق رؤيتنا للوضع السياسي فاننا نتوقع ان يتم رد الاستقالات تحت قبة البرلمان من حيث الشكل والمضمون بعد رفض غالبية أعضاء مجلس النواب على طلب الاستقالة، وبالتالي تصبح الاستقالات ملغية ولا قيمة لها قانونيا»، مضيفاً: «نعتقد أن الاستقالة نوع من الضغط والمناورة السياسية لاجبار البعض على الجلوس لطاولة المفاوضات او تشكيل حكومة اغلبية سياسية مقابل معارضة». وتابع ان «الايام القليلة المقبلة قد تشهد زيارات مكثفة الى الحنانة لاقناع الصدر بالعدول عن محاولة مقاطعة العملية السياسية وسحب استقالات النواب الصدريين، خصوصا أن الشارع يترقب بحذر والبعض يتحدث عن تظاهرات مرتقبة وربما اعتصامات وهذا الامر سيعقد المشهد بشكل اكبر «، موضحا ان «الاستقالات قد يعاد النظر بها خصوصا اننا في عطلة تشريعية واغلب القوى السياسية لن تقبل بقبول استقالات نواب التيار الصدري».

وأكد الحاج، ان « الأيام المقبلة قد تتمخض عن تكثيف الاجتماعات والحوارات لإقناع الصدر بالعدول عن قراره وفي حال المضي بهذا القرار فإنه سيفسح المجال أمام باقي القوى السياسية لتشكيل الحكومة بعيدا عن التيار الصدري».

تحذيرات من ازمة كبيرة

ومن جانبه، فقد أشار المراقب للشأن السياسي علي الجوادي الى ان استقالة النواب الصدريين تلبية الى دعوة زعيمهم مقتدى الصدر ستفتح الباب امام ما وصفها بـ «أزمة كبيرة».

وقال الجوادي في حديث للسومرية نيوز، إن «خطوة تقديم نواب الصدريين استقالتهم بناء على طلب زعيمهم هي جزء من الإيثار السياسي الذي ينطلق منه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر خصوصا وان الصدر هو صاحب المقاعد اكثر عدد في البرلمان»، مبينا ان «الاستقالة ستفتح الباب أمام ازمة كبيرة خصوصا ان ما حصل عليه الصدر من مساحة

برلمانية و ثقل سياسي وحتى محاولة تغيير الأداء السياسي قد تولد احباط كبير لدى قاعدته الجماهيرية اولا بقية شرائح الشعب العراقي التي تنتظر اعادة هيكلة العملية السياسية بمجملها وفق رؤية الاغلبية الوطنية التي نادى بها الصدر».

وأضاف الجوادي، ان «إمكانية الدخول في ازمة جديدة هو أمر وارد خصوصا ان قبول الاستقالات قد يحول القاعدة الجماهيرية للصدر نحو المعارضة الشعبية وفي هذه الخطوة فإن المعارضة الشعبية ستكون لها ارتدادات كبيرة جدا»، لافتا الى ان «جميع الكتل السياسية خصوصا المختلفة مع الصدر تعلم جيدا ماذا تعني تحول القاعدة الشعبية للصدر الى معارضة جماهيرية في الشارع».

«مواجهة الحقيقة»

من جهته، يرى الخبير في الشأن العراقي الدبلوماسي السابق، غازي فيصل، أن «خطوة الصدر جاءت لوضع تنظيمات الإطار التنسيقي أمام مواجهة الحقيقة، والمسؤوليات الكبرى، أمام الشعب العراقي، بعد ممارسة إفشال الآليات الديمقراطية، وتعليق الدستور، عبر المقاطعة وعبر ما أطلق عليه (الثلث المعطل)، وهو ما وضع العملية السياسية ومجلس النواب والدستور أمام تحديات كبرى، وتعطيل كامل، لجميع قدراته وقدرات الحكومة، ولثمانية أشهر».

وأضاف فيصل، في تصريح لـ»سكاي نيوز عربية»، أن «السؤال الكبير اليوم، هو هل أن نواب الحزب الديمقراطي الكردستاني سيستقيلون أيضًا؟ وكذلك نواب تحالف السيادة، وبالتالي عبر تلك الاستقالات سيتم الإعلان عن حل مجلس النواب، أو هل سيذهب السيادة والديمقراطي، بتقديم مشروع قرار بحل البرلمان، والذهاب نحو انتخابات مبكرة أخرى»، مشيرًا إلى أن «هناك العديد من الأسئلة مطروحة دون أجوبة، بانتظار ما ستتمخض عنه قرارات وسياسات الأطراف الأخرى في مجلس النواب».

وينص الدستور العراقي على آلية حل البرلمان، وهي أن المجلس يُحل بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بخيارين؛ الأول بناء على طلب ثلث أعضائه، والآخر طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية.

«توقيت غير متوقع»

ويقول المحلل السياسي العراقي، محمد السلطاني، إن هناك احتمالا بأن يعود الصدر عن قراره، في حال رضخت الكتل السياسية لما يريده.

ويضيف لموقع «الحرة» أن «الصدر اختار عدم المشاركة في الانتخابات، لكنه عاد واشترك في الانتخابات بدفع من الكتل السياسية، وقد يعود أعضاء الكتل عن استقالاتهم، ويجدون تكييفا قانونيا يسمح لهم بذلك».

ولا يشير القانون إلى احتمال عودة النواب المستقيلين، لكن القانون العراقي يمنح موظفي الدولة فرصة شهر قبل أن «يبت المسؤولون عنهم بقبول أو رفض الاستقالة».

والانغلاق السياسي الذي يشهده العراق دفع الصدر إلى هذه الخطوة حيث يقول المحلل السياسي العراقي، أحمد السهيل، إن «استقالات الصدريين كانت النتيجة الحتمية للتصعيد السياسي الذي عبر عنه الصدر في خطاباته السابقة، لكن اتخاذ الخطوة بهذا التوقيت كان غير متوقعا».

ويضيف السهيل لموقع «الحرة» أن «الخطوة تحمل نظريا مخرجا للانسداد السياسي الذي تمر به البلاد، لكن في الحقيقة أنها تحمل نذرا أكبر باحتمال خروج الصدريين للتظاهر في الشارع، وربما إجبار البرلمان برمته على تقديم استقالته».

ويحذر السهيل من أن «الوقت اللازم لتعويض أعضاء البرلمان من الصدريين والوقت اللازم لتشكيل تفاهمات سياسية جديدة سيزيد من تعقيد المشهد». وأشار إلى أن «الكتلة الصدرية كانت الأكبر في البرلمان ولم تستطع التوصل

إلى حل، وسيزيد خروجها من أحجام الكتل الصغيرة بدون أن يمنح الأغلبية لكتلة أو تيار معين».

ويقول الخبير القانوني والمفتش الحكومي السابق، جمال الأسدي، إن «البدلاء عن النواب المستقيلين سيكونون أعلى الخاسرين في داوئرهم الانتخابية وفقا لقرار المحكمة الاتحادية في نوفمبر عام ٢٠٢١».

ويقول الأسدي: «ستتغير الخارطة النيابية لمجلس النواب حسب قراءتي الشخصية إلى الآتي، دولة القانون ٤١ مقعد، الفتح وحلفائه ٤٤ مقعد، قوى الدولة ١٥ مقعد، امتداد ١٦ مقعد، إشراقة كانون ٧ مقاعد، تحالف العقد ٩ مقاعد، وحركة حقوق ٦ مقاعد». ولم يتمكن موقع «الحرة» من تأكيد هذه الإحصائية من مصدر رسمي.

كما لم يرد العديد من نواب البرلمان على تساؤلات موقع «الحرة» بشأن استقالات النواب الصدريين والسيناريوهات المتوقعة.

ووصف الأسدي استقالة النواب الصدريين بأنه «قرار جريء وشجاع لحل الانسداد السياسي القائم».

«متاهة» بعد زلزال الصدر

في هذا السياق، أدلى رئيس المجلس الاستشاري العراقي فرهاد علاء الدين، بجملة تعليقات عن التطورات الأخيرة، حيث رأى أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، يخطط للمرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن العملية السياسية، ما قبل استقالة أعضاء التيار، تختلف عن ما بعدها.

وقال علاء الدين في سلسلة تغريدات على تويتر، «لأول مرة منذ انتخابات ٢٠٠٦ يخلو البرلمان من نواب التيار الصدري، انسحب التيار من حكومات ٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٨ ولكن لم ينسحبوا من مجلس النواب قط».

وأضاف «نحن أمام عهد سياسي جديد، وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، يخطط للقادم، وكيفية تعامل القوى السياسية مع الواقع الجديد ستحدد معالم المشهد القادم».

واعتبر علاء الدين، أن «استقالة نواب الكتلة الصدرية وقبولها من قبل مجلس النواب تغير جذري في المشهد السياسي، وتبعاتها خطيرة على التيار الصدري أولاً، وعلى العملية السياسية ثانيا، وعلى العراق ثالثا.. زلزال قد يؤدي إلى انهيار النظام ما لم يحسن أصحاب الشأن اختيار الخطوات القادمة بحكمة متناهية». وأشار إلى أن «المشهد السياسي بعد استقالة نواب الكتلة الصدرية سيكون عبر تحول التيار الصدري من أكبر كتلة برلمانية ماسكة للمشهد السياسي إلى حراك شعبي معارض، مع عدم وجود اي تمثيل برلماني وتتحول الواقع السياسي الراكد منذ انتخابات تشرين ٢٠٢١ الى واقع متحرك غير مألوف».

وأكد أن «تحالف انقاذ وطن انتهى، ويصبح كل من تحالف السيادة والحزب الديموقراطي الكردستاني أمام قرار صعب؛ فإما التوافق مع الاطار والقبول بواقع سياسي جديد، وفي نهاية المطاف، خياراتهم محدودة، وقد ينتهي المطاف بالتفاوض مع الاطار لايجاد حلول مشتركة تحفظ لهم المناصب والحقوق».

وتابع علاء الدين، «يبدأ الحراك الشعبي الصدري المعارض تزامنا مع الحراك السياسي للاطار، ومطالبهم هي تغير النظام، وليس من الواضح كيف؟ وما هي صورة النظام الجديد؟، هل هي حل البرلمان؟، ووفق أي قانون للانتخابات وأي مفوضية ؟ من هي الجهة التي تقرر؟ التيار هم اصبحوا خارج البرلمان ولن تكون اصواتهم ممثلة في الداخل». وقال: «قد تفلح مساعي الاطار في تشكيل حكومة جديدة وتستمر الحراك الشعبي الصدري على الساحة السياسية مع استمرار الصدام في الشوارع لن يكون»، مستبعدا «تكرار ما حصل في تشرين ٢٠١٩ وحالات العنف التي صاحبت التظاهرات ودخول الجهات الخارجية لركوب الموجة والقادم اسوأ».

ولفت رئيس المجلس الاستشاري العراقي، إلى أنه «ما لا يقبل الشك، أن العملية السياسية قبل الاستقالة هي غير العملية السياسية بعد الاستقالة والمشاهد الذي ذكرناها قد تحدث على انفراد او بتزامن».

ثلاثون عاماً على إقامة «حكومة إقليم كردستان»

مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والكرد في العراق (الجزء الثاني)

بواسطة جينيفر جافيتو, قوباد طالباني, بلال وهاب

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس «حكومة إقليم كردستان»، يسلط ثلاثة خبراء الضوء على الإرث المثير للإعجاب بين الولايات المتحدة والكرد إلى جانب التحديات الحالية التي تواجه الشراكة بينهما.

«في ٦ حزيران/يونيو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع جينيفر جافيتو وقوباد طالباني وبلال وهاب. وجافيتو هي نائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون إيران والعراق. وطالباني هو النائب الحالي لرئيس وزراء «حكومة إقليم كردستان» والممثل السابق لـ «حكومة الإقليم» في واشنطن. ووهاب هو «زميل فاغنر» في المعهد ومؤسس «مركز التنمية والموارد الطبيعية» في «الجامعة الأمريكية في العراق – السليمانية». وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم».

جينيفر جافيتو:

على مدى الثلاثين عاماً الماضية، أثبت دور الولايات المتحدة في إرساء ورعاية علاقتها مع «حكومة إقليم كردستان» فعالية التحالف المصمم لمواجهة التهديدات المشتركة. لذلك فإن العلاقة ليست تكتيكية وإنما استراتيجية، ونضجت لتصبح شراكة متوازنة مع مرور الوقت. وقد شهدت العلاقة تعاوناً متبادلاً بشأن التحديات الإقليمية مثل مكافحة الإرهاب ومحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» والتنمية الاقتصادية وقضايا التراث الثقافي وحقوق الإنسان. وخلال هذا الوقت، استثمرت الولايات المتحدة مليارات الدولارات في «كردستان العراق». وفي عام ٢٠١٧، أعلنت واشنطن، تأكيداً على التزامها، أنها ستبني في أربيل أكبر القنصليات الأمريكية في العالم. أما قوام هذه العلاقة الاستراتيجية فهو قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان المشتركة بين الولايات المتحدة و«حكومة إقليم كردستان». وبالنظر إلى أهمية هذه القيم في تحسين الحكم الديمقراطي، تعتبر الولايات المتحدة أن «إقليم كردستان» ضروري للاستقرار العام في العراق. وبالتالي، يُظهر دعم الحزبين الأمريكيين لكردستان التزاماً طويل الأمد تجاه الإقليم ودوره في السياسة العراقية، ويبشر بالخير لمستقبل هذه العلاقة المتعددة الأوجه.

غير أن التراجع الديمقراطي وتقويض الحريات المدنية في كردستان يثير مخاوف الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، استغلت إيران الانقسامات بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» وتسببت بتأخير إضافي في تشكيل الحكومة العراقية. ومن النقاط الأخرى المثيرة للقلق «اتفاق سنجار» الذي يركز على الأمن في المنطقة، والذي يعود تاريخه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ ولكنه لم ينفَّذ بعد.

واليوم تتعرض «حكومة إقليم كردستان» لهجمات إيرانية مباشرة بالصواريخ الباليستية وهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ من الميليشيات التابعة لإيران. وعلى الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن تقلص الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، تبقى واشنطن ملتزمة أساساً التزاماً تماماً بعلاقتها مع أربيل ومستعدة لتوفير مسار بديل لذلك الذي تقدمه إيران. كما تواصل الولايات المتحدة الاستثمار بكثافة في قطاعات التعليم والاتصالات والطاقة في «كردستان العراق»، كما تحث «حكومة إقليم كردستان» بشكل خاص وعلني على إجراء الإصلاحات الضرورية التي تصون الحريات المدنية وحقوق الإنسان. وفي حين تدرك الولايات المتحدة أنه ما زال يتعين بذل الجهود في هذا الصدد، إلا أنها ملتزمة بشراكة استراتيجية دائمة مع «كردستان العراق».

قوباد طالباني:

نشأ الحكم الذاتي لـ «كردستان العراق» والتطلعات الوطنية المرتبطة به نتيجة لـ «عملية توفير الراحة» التي أطلقها التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام ١٩٩١. وما بدأ كمسعى إنساني – لإنشاء ملاذ آمن لكرد العراق – تطوّر إلى علاقة سياسية وثقة متبادلة أتت ثمارها. فقد جنت «حكومة إقليم كردستان» مكاسب جمّة من دعم الحزبين الأمريكيين، وكانت شريكاً مهماً خلال الغزو الأمريكي لعراق صدام حسين عام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، أزالت هذه العلاقة عقبات

كثيرة، بدءً من التحديات الإنسانية وإلى بناء الدولة، وهو ما يشهد على متانتها وقيمتها. وخلال الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ على وجه الخصوص، ازدهرت هذه الشراكة ذات المنفعة المتبادلة، حيث فصل الكرد أنفسهم عن بقية البلاد. والقنصلية في أربيل هي تذكير بالتزام الولايات المتحدة واستثمارها في المنطقة، وهو ما يبني بدوره الثقة في العلاقة. وتشمل الاتجاهات الإيجابية الأخرى ذات الصلة المزيد من الاستثمار الأمريكي في المساعدات التقنية والممارسات التجارية.

ومن ناحية الإصلاحات، تشعر «حكومة إقليم كردستان» بالقلق من التراجع الديمقراطي وتضاؤل الحريات المدنية، شأنها شأن الحكومة الأمريكية. لذلك، تدعو الحاجة إلى وضع رؤية للإصلاحات وتحقيقها، فضلاً عن الالتزام بالشفافية في السياسة والاقتصاد. وتتطلب هذه الإصلاحات خبرة تقنية والتزامات مالية. ويمكن أن تتخذ الإصلاحات على المستوى السياسي شكل تحسينات قانونية مثل تدريب القضاة وضمان الاستقلال السياسي، والتوفيق بين الأحزاب السياسية بحيث تتجاوز سلطة الحكومة سلطة الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الإصلاح داخل الأحزاب السياسية نفسها. وفي حين تتبنى «حكومة إقليم كردستان» هذه القيم، ومعها الحاجة إلى الإصلاح، إلا أنها لا تمانع تنبيهات الولايات المتحدة ودعمها.

بلال وهاب:

منذ أوائل التسعينيات، ترى الولايات المتحدة في «كردستان العراق» شريكاً مستقراً في منطقة غير مستقرة. وقد بدأت العلاقة بين الطرفين كجهود إغاثة إنسانية خلال «عملية توفير الراحة»، وتطورت لتصبح ركيزة أساسية للاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة الأوسع على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. وقد بنى الكرد سمعتهم كشريك موثوق به من خلال معارضتهم لنظام صدام حسين خلال التسعينيات ومساعيهم لإحلال الاستقرار ومكافحة الإرهاب في العراق بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣. وقد سمحت هذه العملية للمسعى الأمريكي إلى بناء الأمة بالتطور إلى مساعٍ متواصلة، ليس فقط في مجال الحماية الإنسانية ولكن أيضاً في مجال السياسة، وكان لها تأثير إيجابي على كل من الأمريكيين والكرد.

وبينما تتطلع الولايات المتحدة و«حكومة إقليم كردستان» إلى الأعوام الثلاثين المقبلة، إلاّ أن التصور الخاص بكردستان استثنائية في العراق آخذ في التضاؤل. فقد تآكلت الحريات والحوكمة الخاضعة للمساءلة، بينما يتعرض استقرار «حكومة إقليم كردستان» لتحديات متزايدة بسبب الهجمات الإيرانية المباشرة وغير المباشرة. وحتى الآن، لم تقمْ «حكومة الإقليم» بإعادة ترسيخ مكانتها القوية منذ الاستفتاء الفاشل على الاستقلال الذي أجرته عام ٢٠١٧. وإذا بقيت «حكومة إقليم كردستان» شريكاً ضعيفاً ومنقسماً، فلن تنجح في تحقيق أهداف الولايات المتحدة بقيام عراق مستقر وذو سيادة. ومن جانبها، تعقد «حكومة الإقليم» آمالاً كبيرة على واشنطن وتتوقع منها الحفاظ على دعمها وحمايتها للمنطقة التي ساهمت في بنائها. لذلك، فإن السؤال المطروح الآن هو ما إذا كان بوسع الكرد الصمود، بل الازدهار أيضاً، خلال الثلاثين عاماً المقبلة.

*جينيفر جافيتو تشغل منصب نائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون إيران والعراق منذ آب/أغسطس ٢٠٢١.
*قوباد طالباني يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في «حكومة إقليم كردستان» منذ عام ٢٠١٤.
*بلال وهاب، هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن.

تركيا وكردستان العراق، عمليات عسكرية وأطماع في النفط والغاز

ما بين تركيا وإقليم كردستان مصالح تشوبها غيوم ومشكلات الزحف العسكري التركي على تخوم الإقليم والقيام بعمليات عسكرية وتجد حكومة الإقليم نفسها في مأزق ما بين مسك العصا من الوسط مع تركيا وقبول تجاوزاتها على مضض لكي تمضي في نزاعها الظاهر والمستتر مع الدولة والحكومة العراقية.

في المقابل يروج رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، مسرور برزاني، لإمكانات تصدير الغاز من الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي كبديل للإمدادات الروسية، لكن الانقسام بين الحزبين الرئيسيين في المنطقة يشير إلى أن هذه الخطة حلم بعيد المنال في الوقت الحالي.

وبينما يطرح حزبه السياسي المشروع كجزء من حل لمشاكل الغاز في أوروبا، فقد عطله فعليا شريكه الإقليمي بعد أن اشتكى من استبعاده من المفاوضات مع الشركات والمشترين المحتملين.

وزاد من الطين بلة صدور قرار من المحكمة الاتحادية العراقية يحضر على حكومة الإقليم أية صفقات للثروات الطبيعية وبما في ذلك ملفي النفط والغاز اللذان هما دستوريا من مهام حكومة بغداد الاتحادية.

والمفارقة انه بينما تقدم حكومة الإقليم نفسها لأوروبا مصدرا للغاز لا يملك إقليم كردستان حتى ما يكفي من الغاز لتلبية احتياجاته، إذ أن انقطاع التيار

> لا يملك إقليم كردستان من الغاز ما يكفي لتلبية احتياجاته

الكهربائي ظاهرة يومية.

ويتنافس الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم بزعامة برزاني منذ فترة طويلة على النفوذ مع شريكه الأصغر في الائتلاف الحكومي، الاتحاد الوطني الكردستاني، بقيادة عائلة طالباني.

وتصاعدت هذه التوترات في الأشهر الأخيرة، بسبب الخلاف حول الغاز وبعد أن قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني مرشحه لرئاسة العراق، وهو المنصب الذي يشغله عادة الكرد من الاتحاد الوطني الكردستاني بموجب ترتيب لتقاسم السلطة.

وقال خمسة مسؤولين كرد من الجانبين إنه على مدى أشهر، لم تُعقد محادثات تُذكر بين كبار المسؤولين من الحزبين، ولم يناقشوا حتى الأمن والانتخابات المقررة في أكتوبر. وقال دبلوماسيون غربيون إن اجتماعات في الآونة الأخيرة لم تسفر عن نتائج تذكر.

ويترك هذا خطط تصدير الغاز الكردستاني عالقة في الوقت الحالي، مما يوجه ضربة لتطلعات الإقليم لزيادة عائدات الطاقة وتقديم دعم صغير للأسواق العالمية التي تكافح لتنويع الإمدادات.

ويمكن أن يؤدي المأزق أيضا إلى تقويض الاستقرار في شمال العراق، حيث تمتلك كل من العائلتين الحاكمتين قوات أمن خاصة بها.

وينبغي أن يتفق الجانبان. وينتج أكبر حقلين للغاز في العراق، خور مور وجمجمال، حوالي ٤٥٠ مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا ويقعان في أراضي الاتحاد الوطني الكردستاني.

ولإيصال الغاز إلى الأسواق خارج العراق، فإن أسهل طريق هو الشمال إلى تركيا، عبر الأراضي التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني.

يمتلك كونسورتيوم بيرل، المملوك بنسبة الأغلبية لكل من دانة غاز المدرجة في أبوظبي وشركة نفط الهلال التابعة لها، الحق في استغلال الحقلين. ويخطط الكونسورتيوم لزيادة الإنتاج إلى أكثر من الضعفين إلى نحو مليار قدم مكعبة يوميا في السنوات القليلة المقبلة، وهو ما يكفي لتغطية الاحتياجات المحلية.

ومع وجود احتياطيات مؤكدة تقدر بنحو ١٥ تريليون قدم مكعبة، يمكن أن يرتفع الإنتاج إلى ١/٥ مليار قدم مكعبة يوميا، مما يترك كمية كبيرة متاحة للتصدير.

وفي العام الماضي، وقعت حكومة الإقليم بقيادة الحزب الديمقراطي عقدا مع شركة الطاقة المحلية كار جروب لمد خط أنابيب للغاز من الحقول إلى عاصمة الإقليم أربيل ومدينة دهوك في الشمال، قرب الحدود التركية.

وبمجرد وصول خط الأنابيب إلى دهوك، يمكن

تركياماضية على خطين: اجتياح الإقليم والاستفادة من ثرواته

بسهولة تمديده لبضعة كيلومترات أخرى ليصل إلى تركيا، مما يمهد الطريق لتصدير الغاز إلى أوروبا.

وقال مسؤول كبير في كار جروب إنها وقعت عقدا مع وزارة الموارد الطبيعية بالإقليم في ديسمبر ٢٠٢١ لتحديث ومد شبكة أنابيب الغاز إلى دهوك.

كما عرقل حزب الاتحاد الوطني حتى المرحلة الأولى من التوسعة التي تهدف إلى خدمة السوق المحلية، بعدما منع الفنيين من دخول حقول الغاز في المناطق الواقعة تحت سيطرته.

ومما يقوض خطط التصدير أيضا موقف إيران، التي لها نفوذ كبير على جارتها. وقال بعض المحللين إنها تعارض مشروعا قد يقوض نفوذها في المنطقة.

يأتي الحديث عن الصادرات على الرغم من أن إقليم كردستان يواجه صعوبة لإنتاج ما يكفي من الكهرباء.

وفيما يتعلق بالصادرات، لم يُبرم أي اتفاق مع تركيا حتى الآن، بحسب ما ذكره مسؤولون كرد.

ولم ترد الحكومة التركية على طلب للتعليق.

غير أن رحلات برزاني إلى الخارج، والتي شملت زيارة إسطنبول حيث طُرحت قضية الغاز، أزعجت الاتحاد الوطني الكردستاني، وفقا لثلاثة مسؤولين، وصف أحدهم العلاقة بين الحزبين الكرديين بأنها «زواج سيء للغاية».

وبدأ إقليم كردستان مبيعات النفط المباشرة إلى الأسواق العالمية في منتصف عام ٢٠١٥ بعدما اتهم الحكومة المركزية في بغداد بحرمان الإقليم من الأموال لدفع رواتب الموظفين العموميين والجيش، رغم أنه كان له دور فعال في هزيمة تنظيم داعش.

وتأتي معظم إيرادات حكومة كردستان من تلك الصادرات النفطية، والتي يقول حزب الاتحاد الوطني إن الحكومة التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي تُوزعها بشكل غير عادل بين المحافظات.

وقال طالباني «لن يخرج الغاز من كردستان بالطريقة التي يخرج بها النفط، في ظل هذا المستوى من سوء الإدارة وانعدام الشفافية الا على جثتي».

اما تركيا التي تواجه ازمة اقتصادية وتنفق أموالا طائلة على استيراد النفط والغاز فإنها ماضية على الخطين، اجتياح الإقليم بعمليات عسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني والاستفادة من ثرواته الطبيعية من النفط والغاز.

*احوال تركية

الصدر يحرق ورقته الأخيرة..
هل يتجه العراق لصدام «شيعي - شيعي»؟

*صحيفة»العالم الجديد»

استخدم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «ورقته الأخيرة»، ليؤكد لخصومه «جدية» تهديداته، واضعا البلد على مسار «صعب وقلق» باستقالة نواب كتلته بناء على توجيهه، وفقا لمحللين سياسيين، رجحوا انتقال المواجهة إلى الشارع، وسط تحذيرات من صدام «شيعي-شيعي».

ويقول المحلل السياسي علي البيدر خلال حديث لـ»العالم الجديد»، إن «خطوة الصدر تأتي تنفيذا للتهديدات التي

أطلقها، وهذا يبعث رسالة للآخرين بأنه جاد في تنفيذ ما ذكره وليس مجرد تنويه».

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وجه الأحد، نواب الكتلة الصدرية في مجلس النواب بتسليم استقالاتهم إلى رئيس المجلس محمد الحلبوسي، فيما قدم شكره إلى حلفائه في تحالف «إنقاذ وطن» وقال إنهم «في حل مني».

ويضيف البيدر، أن «الإطار التنسيقي سوف يتسيد المشهد، وربما يمضي بتشكيل الحكومة، كما قد يتحالف حلفاء الصدر مع الإطار، لكن بشروط معينة وتنتهي حقبة الصدر في العملية السياسية على الأقل في هذا التوقيت».

الأمر خطير جدا في ظل مزاجية الشارع

ويؤكد أن «الصدر إذا أصبح خارج الحسابات النيابية سوف يكون الشارع هو عمله السياسي المقبل، وهذا الأمر خطير جدا في ظل مزاجية الشارع، كما أننا نمتلك اليوم أحزابا خرجت من تظاهرات تشرين، بالتالي التوجه للشارع ربما يحرق الساحة العراقية».

ويتابع أن «مسألة تقديم نواب الكتلة الصدرية استقالاتهم لها تبعات قانونية، كما أن هؤلاء النواب لن يذهبوا للمعارضة بسهولة»، مضيفا أن «البرلمان لن يتوقف بخروج نواب الكتلة الصدرية وسيمضي في عمله، ولكننا سندخل في أزمة هيمنة الإطار على المشهد السياسي في العراق».

وبشأن الاتصال الذي جمع الصدر مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني قبل إصداره قراره، يوضح البيدر، أن «اتصال الصدر ببارزاني ومن ثم توجيهه النواب بتقديم الاستقالة وتوقيعها بهذه السرعة من رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، هو أمر طبيعي، فالصدر بالتأكيد أبلغ حلفاءه بأنه سيصل إلى هذا المستوى من المقاطعة، لكن الأمور بالمجمل تسير نحو التأزيم وليس الحل».

يشار إلى أن بيانا صدر عن مكتب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، قبل وقت قليل من قرار الصدر، تضمن أن بارزاني تلقى اتصالا من الصدر لبحث مستجدات العملية السياسية.

وبعد ساعات من قرار الصدر، ظهر رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي وهو يوقع على استقالات نواب الكتلة الصدرية.

كما أعلن المرشح لرئاسة الوزراء جعفر الصدر عن انسحابه من الترشح عقب قرار الصدر، وذلك في تغريدة له قال فيها «حان وقت الاعتذار والانسحاب».

وكان الصدر، قد لمح في كلمة متلفزة الخميس الماضي، إلى أن «عدم تشكيل حكومة أغلبية وطنية في العراق يدفعنا لأحد خيارين، إما المعارضة أو الانسحاب»، فيما دعا نواب الكتلة الصدرية إلى الاستعداد للاستقالة «إذا كانت الكتلة تشكل عائقا» أمام تشكيل الحكومة، فيما أعلن رئيس الكتلة الصدرية حسن العذاري، الجمعة، أن جميع أعضاء الكتلة وضعوا استقالاتهم بين يدي الصدر، وأنهم مستعدون لتنفيذ أي قرار يصدر عنه.

وفي إثر قرار الصدر، قررت قوى الإطار التنسيقي عقد اجتماع طارئ أمس الأحد في منزل تحالف الفتح هادي العامري، لكنها قررت لاحقا تأجيله إلى الإثنين.

وكتب رئيس تحالف السيادة خميس الخنجر، المنضوي في تحالف إنقاذ وطن بزعامة الصدر، على تويتر أمس الأحد، «تلقيتُ اتصالا من الصدر وأعربت له عن كامل احترامي وتقديري للتضحية الكبيرة التي يقدمها التيار الصدري من أجل الوطن ومن أجل إصلاح العملية السياسية.. معالجة خطايا النظام السياسي في العراق ضرورة وطنية نتفق عليها مع كل من يؤمن بالوطن، وسنواصل حواراتنا من أجل هذا الهدف».

يشار إلى أن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، أكد الاثنين، أن عضوية أي نائب تنتهي عند تقديم استقالته والأمر لا يحتاج إلى تصويت، وأن بدلاء نواب الكتلة الصدرية سيكونون من الخاسرين الأعلى أصواتا في الدائرة الانتخابية.

الصدام

من جانبها، تبين المحللة السياسية نوال الموسوي خلال حديث لـ»العالم الجديد»، أن «خطوة الصدر قد تكون المناورة الأخيرة له، وربما قد تدفعه إلى الانسحاب من العملية السياسية أو على الأقل من المؤسسة السياسية وتحديدا البرلمان».

وتتابع أن «ما يجري ليس في صالح العملية برمتها، حيث يفترض في هذه المرحلة أن يتم الركون إلى طاولة الحوار مع وضع المصلحة العليا للعراق بعين الاعتبار، وتقديم بعض التنازلات من الكتل التي تزمتت في قراراتها».

وتؤكد «قد نلاحظ ظهور مبادرات في قادم الأيام شريطة أن تحافظ على رؤية الأغلبية وتسمح بحلحلة بعض العوالق في مسألة التفاهمات»، مبينة أن «الصدر أقدم على مثل هذه الخطوة لكونه استنفد جميع الحلول والطرق والسبل لإنشاء حكومة أغلبية سياسية».

وتوضح أن «هذا القرار هو الورقة الأخيرة للصدر، سواء كان مناورة سياسية أو قرار جاد، ومن بعدها إذا توجه الصدر إلى الشارع عبر التظاهرات، فسنكون أمام صدام شيعي-شيعي».

وكان رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وحليف الصدر في تخالف إنقاذ وطن، قال عقب توقيعه استقالات نواب الكتلة الصدرية، إنه «نزولا عند رغبة سماحة السيد مقتدى الصدر، قبلنا على مضض طلبات إخواننا وأخواتنا نواب الكتلة الصدرية بالاستقالة من مجلس النواب العراقي، لقد بذلنا جهدا مخلصا وصادقا لثني سماحته عن هذه الخطوة، لكنه آثر أن يكون مضحيا وليس سببا معطلا، من أجل الوطن والشعب، فرأى المضي بهذا القرار».

وضع قلق

إلى ذلك، يبين المحلل السياسي غالب الدعمي خلال حديث لـ»العالم الجديد»، أن «انسحاب التيار الصدري يعني أن وضع العراق سيكون قلقا وماضيا نحو عدم الاستقرار، لأن المطالبين بالتوافق سيجرون البلد إلى تظاهرات وإرباك».

ويلفت إلى أن «التيار الصدري رقم غير سهل وصعب جدا في الشارع العراقي، والتكهن بالقادم صعب في ظل ما يجري من أحداث على المستوى السياسي»، مضيفا أن «الصدر وعد الشعب بأن حكومته هي حكومة أغلبية، وأنه داعم لتحقيق إصلاح حقيقي، لكن الشركاء يرفضون هذا، فقال لهم من خلال الاستقالة اذهبوا بما أنكم لا تريدون الأغلبية فشكلوا الحكومة كما يحلو لكم».

يشار إلى أن الحلبوسي والخنجر، وصلا إلى أربيل ظهر أمس الأول السبت، وأجريا لقاء مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، ووفقا لبيان صدر من مكتب الحلبوسي فإن اللقاء شهد تبادل الآراء حول الوضع السياسي للعراق وآخر تطورات العملية السياسية.

ومن المفترض أن تكون مهلة الـ٣٠ يوما التي منحها الصدر للإطار التنسيقي بهدف تشكيل الحكومة، قد انتهت يوم أمس الأول، كما كان مخططا إعلان بارزاني، عن مبادرته لحل الأزمة السياسية، حيث كان ينتظر أن تنتهي مهلة الصدر لكي يطلقها، وفقا لتصريحات سابقة من قبل قياديين في الحزب الديمقراطي الكردستاني لـ»العالم الجديد».

توقيت غير متوقع» لخطوة الصدر..

العراق أمام منعطف جديد وغامض

*الحرة – واشنطن

في خطوة مفاجئة، قدم ٧٣ نائبا من التيار الصدري استقالاتهم من البرلمان العراقي، الأحد، ما يشكل معنطفا جديدا في البلاد التي تمر بأزمة سياسية تعطل انتخاب رئيس للبلاد واختيار رئيس للحكومة.

وظهر رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، جالسا في مكتبه وهو يوقع الاستقالات واحدة تلو الأخرى، وأمامه ممثل الكتلة الصدرية في المجلس، ولاحقا، كتب الحلبوسي على تويتر إنه وقع الاستقالات «نزولا على رغبة» زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر.

وقال الحلبوسي إنه بذل «جهدا مخلصا وصادقا لثني الصدر عن هذه الخطوة، لكنه آثر أن يكون مضحيا وليس سببا معطلا، من أجل الوطن والشعب، فرأى المضي بهذا القرار».

ويقول المحلل السياسي العراقي، محمد السلطاني، إن هناك احتمالا بأن يعود الصدر عن قراره، في حال رضخت الكتل السياسية لما يريده.

ويضيف لموقع «الحرة» أن «الصدر اختار عدم المشاركة في الانتخابات، لكنه عاد واشترك في الانتخابات بدفع من الكتل السياسية، وقد يعود أعضاء الكتل عن استقالاتهم، ويجدون تكييفا قانونيا يسمح لهم بذلك».

ولا يشير القانون إلى احتمال عودة النواب المستقيلين، لكن القانون العراقي يمنح موظفي الدولة

فرصة شهر قبل أن «يبت المسؤولون عنهم بقبول أو رفض الاستقالة».

والانغلاق السياسي الذي يشهده العراق دفع الصدر إلى هذه الخطوة حيث يقول المحلل السياسي العراقي، أحمد السهيل، إن «استقالات الصدريين كانت النتيجة الحتمية للتصعيد السياسي الذي عبر عنه الصدر في خطاباته السابقة، لكن اتخاذ الخطوة بهذا التوقيت كان غير متوقعا».

ويضيف السهيل لموقع «الحرة» أن «الخطوة تحمل نظريا مخرجا للانسداد السياسي الذي تمر به البلاد، لكن في الحقيقة أنها تحمل نذرا أكبر باحتمال خروج الصدريين للتظاهر في الشارع، وربما إجبار البرلمان برمته على تقديم استقالته».

ويحذر السهيل من أن «الوقت اللازم لتعويض أعضاء البرلمان من الصدريين والوقت اللازم لتشكيل تفاهمات سياسية جديدة سيزيد من تعقيد المشهد».

وأشار إلى أن «الكتلة الصدرية كانت الأكبر في البرلمان ولم تستطع التوصل إلى حل، وسيزيد خروجها من أحجام الكتل الصغيرة بدون أن يمنح الأغلبية لكتلة أو تيار معين».

ويقول الخبير القانوني والمفتش الحكومي السابق، جمال الأسدي، إن «البدلاء عن النواب المستقيلين سيكونون أعلى الخاسرين في داوئرهم الانتخابية وفقا لقرار المحكمة الاتحادية في نوفمبر عام ٢٠٢١».

ويقول الأسدي: «ستتغير الخارطة النيابية لمجلس النواب حسب قراءتي الشخصية إلى الآتي، دولة القانون ٤١ مقعد، الفتح وحلفائه ٤٤ مقعد، قوى الدولة ١٥ مقعد، امتداد ١٦ مقعد، إشراقة كانون ٧ مقاعد، تحالف العقد ٩ مقاعد، وحركة حقوق ٦ مقاعد». ولم يتمكن موقع «الحرة» من تأكيد هذه الإحصائية من مصدر رسمي.

كما لم يرد العديد من نواب البرلمان على تساؤلات موقع «الحرة» بشأن استقالات النواب الصدريين والسيناريوهات المتوقعة.

ووصف الأسدي استقالة النواب الصدريين بأنه «قرار جريء وشجاع لحل الانسداد السياسي القائم».

وعقب الاستقالة، ساد الجدل بشأن ما إذا كانت الخطوة قانونية، خاصة أن هناك فقرة في القانون العراقي تشير إلى أن الاستقالة يمكن أن تقبل إذا جاءت بعد عام على الأقل من انتخاب النائب في المجلس.

> **الصدر اختار عدم المشاركة في الانتخابات، لكنه عاد واشترك**

ويقول الخبير العراقي في الشأن القانوني، علي التميمي، إن «الاستقالات جاءت بشكل أوراق مستقلة إلى رئيس البرلمان، وتكفي موافقته عليها».

ويقول لموقع «الحرة» إن شرط «تصويت المجلس على الاستقالات، وشرط مرور العام تكون فقط لأغراض احتساب التقاعد، وليس لأغراض قبول الاستقالة من عدمها».

ويضيف التميمي أن «الاستقالة تختلف عن حل البرلمان، ولن تؤثر هذه الاستقالات على عمل البرلمان» من الناحية القانونية.

ودعا الصدر كتلته، الأسبوع الماضي، لكتابة استقالاتهم، وقال إنه أمام «خياري المعارضة أو الانسحاب» من العملية السياسية.

ويبدو أن الصدر اختار الانسحاب، إذ أنه أصدر، الأحد، قرارا بإيقاف العمل في المؤسسات التابعة لكتلته، عدا تلك التي تحمل طابعا دينيا.

قراراته الارتجالية تحرج موقف الحليفين

الصدر يرفع الراية البيضاء

*صحيفة»العرب»اللندنية

بغداد – تقول أوساط سياسية عراقية إن القرارات الارتجالية لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وآخرها تقديم نوابه الاستقالة من البرلمان، تترك حليفيه الحزب الديمقراطي الكردستاني وائتلاف السيادة السني في موقف صعب.

وترى هذه الأوساط أن الإطار التنسيقي سيكون أبرز المستفيدين من خطوة الصدر، ذلك أن جزءا مهما من المقاعد الشاغرة ستصبح من نصيب الإطاريين، وبالتالي سيكون الطريق مفتوحا أمامهم للتحكم في مفاصل العملية السياسية من ناحية انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة.

وتلفت الأوساط نفسُها إلى أن القرار أحدث دويا هائلا في الساحة السياسية العراقية، حيث كان الكثيرون يرجحون أن التلويح بالاستقالة ليس سوى محاولة للضغط على الخصوم.

وأعلن رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي الأحد قبوله طلب استقالة أعضاء الكتلة الصدرية "على مضض"، مشيراً إلى أنه بذل جهودا لثني زعيم التيار الصدري عن هذه الخطوة.

وقال الحلبوسي، في تغريدة على حسابه في تويتر، "نزولا عند رغبة السيد مقتدى الصدر، قبلنا على مضض طلبات إخواننا وأخواتنا نواب الكتلة الصدرية بالاستقالة من مجلس النواب العراقي".

وأضاف رئيس المجلس "لقد بذلنا جهدا مخلصا وصادقا لثني (الصدر) عن هذه الخطوة، لكنه آثر أن يكون مضحيا وليس سببا معطلا؛ من أجل الوطن والشعب، فرأى المضي بهذا القرار".

ودعا الصدر في وقت سابق نواب كتلته إلى تسليم استقالتهم إلى رئيس المجلس، وقدم شكره الى حلفائه في تحالف "إنقاذ وطن" وقال إنهم "في حلٍ مني"، وبعد وقت قصير ظهر الحلبوسي في مقطع فيديو وهو يوقّع على طلبات استقالة نواب الكتلة الصدرية.

ووجّه الصدر الخميس الماضي أعضاء الكتلة الصدرية بكتابة استقالاتهم تمهيدا لتقديمها إلى رئاسة البرلمان.

وقال الصدر في خطاب متلفز حينها "إن كان بقاء الكتلة الصدرية عائقا أمام تشكيل الحكومة فكل نواب الكتلة مستعدون للاستقالة".

وبحسب مصدر من المفوضية العليا للانتخابات، فإن "بدلاء نواب الكتلة الصدرية سيكونون أعلى الخاسرين بالدائرة الانتخابية، بعيداً عن انتماء المرشح إلى أي كتلة كانت"، لافتاً إلى أن "قانون الانتخابات أكد أن بديل أي نائب يكون الذي يليه بأعلى الأصوات، بعيداً عن الكتلة التي ينتمي إليها".

وأشار المصدر في تصريحات لوكالة "شفق" المحلية إلى أن "المفوضية ستقوم بجمع الأسماء والأرقام لبدلاء نواب الكتلة الصدرية، فهم حتى الآن غير معرفين، وهذا الأمر يحتاج إلى وقت، وبعد تسلم استقالة النواب بشكل رسمي، للبحث عن البدلاء في كل دائرة انتخابية استقال منها نائب عن الكتلة الصدرية".

قرار مقتدى الصدر هو بمثابة إعلان استسلام أمام الإطار التنسيقي الذي باتت الطريق أمامه معبدة للإمساك بالسلطة

وتقول الأوساط السياسية إن العديد من المنتمين إلى الإطار التنسيقي، وبينهم مستقلون، سيكون لهم نصيب الأسد من المقاعد الشاغرة لنواب الكتلة المستقيلة.

وتضيف هذه الأوساط أن قرار الصدر خلط بشكل واضح أوراق حليفيه تحالف السيادة والحزب الديمقراطي، اللذين سيجدان نفسيهما في حاجة إلى بناء توافق جديد مع الإطار وحلفائه.

وكان الحزبان يتهيَّآن لخطوة الصدر؛ حيث قام زعيما ائتلاف السيادة السني، رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ورجل الأعمال خميس الخنجر، السبت بزيارة إلى أربيل اجتمعا خلالها بقادة إقليم كردستان للبحث في سبل التعاطي مع الوضع، لاسيما في حال قرر الصدر المضي قدما في خيار استقالة نوابه من البرلمان.

وأجرى الحلبوسي والخنجر خلال زيارتهما إلى أربيل لقاءات مع كل من رئيس الإقليم نجيرفان بارزاني وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني.

ووفق بيانين صدرا عن مكتب رئيس الإقليم وزعيم الحزب الديمقراطي فإن المباحثات تطرقت إلى تطورات الأوضاع السياسية في البلاد وتبادل وجهات النظر والرؤى التي تسهم في تجاوز عقبات المرحلة المقبلة، دون الإشارة إلى المزيد من التفاصيل.

> **قرار الصدر بمثابة إعلان استسلام أمام الإطار التنسيقي**

ويـنـخـرط ائـتـلاف السيادة السني والحزب الديمقراطي مع التيار الصدري في تحالف أطلق عليه اسم "إنقاذ وطن".

وتشهد العملية السياسية في العراق انسدادا منذ نحو ثمانية أشهر بسبب إصرار الصدر على تشكيل حكومة أغلبية بالتعاون مع ائتلاف السيادة والحزب الديمقراطي، في المقابل يرفض الإطار التنسيقي الذي يشكل المظلة السياسية الجامعة للقوى الموالية لإيران ذلك، ويتمسك بتشكيل حكومة توافقية.

وقد طرحت خلال الفترة الماضية الكثير من المبادرات التي بلغت نحو إحدى عشرة مبادرة لحلحلة الأزمة لكن لا فرص عملية لتحقيق اختراق في الأزمة.

ويرى مراقبون أن قرار الصدر تقديم نواب كتلته استقالاتهم هو بمثابة إعلان استسلام أمام الإطار التنسيقي الذي بات الطريق أمامه معبدا للإمساك مجددا بالسلطة.

فراس إلياس

ماذا بعد استقالة الكتلة الصدرية؟

لم يمضِ يومان على مطالبة زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، نواب الكتلة الصدرية بتوقيع استقالاتهم من مجلس النواب، وجعلها تحت تصرُّفه مباشرةً، حتى أمرَ الصدر بتقديم هذه الاستقالات لرئيس مجلس النواب للموافقة عليها.

ورغم موافقة رئيس المجلس، محمد الحلبوسي، عليها، إلا أنها ما زالت استقالة صورية حتى تحظى بموافقة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب في جلسة سيتمّ تحديدها لاحقًا، خصوصًا أن المجلس يمرُّ اليوم بعطلة تشريعية تنتهي في يوم ٢٧ من الشهر الجاري، وممّا لا شكّ فيه أن الخطوة الصدرية الأخيرة ستنعكس سلبًا على المشهد السياسي العام، بل إنها أضعفت بصورة كبيرة أي فرصة لنجاح الحكومة المقبلة.

تفاحة مسمومة

يدرك الصدر تمامًا أن إمكانية الحسم لديه أكبر من الآخرين، وعلى هذا الأساس يحاول استخدام أوراقه السياسية بالإطار الذي يجعل خصومه في موقع الدفاع أكثر من الهجوم، فهو يعرف جيدًا ألاّ حكومة قادرة على النجاح إذا لم يشترك فيها.

كما أنه بخطوته الأخيرة قدّم ما يشبه «التفاحة المسمومة» لقوى الإطار التنسيقي، فهو من جهة أعطاهم فرصة لتشكيل الحكومة التي يريدونها، ومن جهة أخرى جعلهم في مواجهة مع الشارع الذي مارسَ التصويت العقابي ضدّهم في الانتخابات الأخيرة.

إذًا هو يعرف جيدًا أنَّ أي حكومة ستشكّلها قوى الإطار سيكون مصيرها الفشل، أملاً أن يؤسّس ذلك الذهاب نحو انتخابات مبكّرة، فخيار النزول إلى الشارع بدأ يستهوي التيار الصدري بشكل كبير، بعد تعثُّر جهود تشكيل الحكومة.

ويتوافق مع الرؤية الصدرية أنصار تشرين والناقمون على قوى الإطار، وهو ما يعني أن تلويح الصدر بالمعارضة الشاملة كما جاء في بيانه الأخير، يشير بما لا يقبل الشكّ أن هناك تحرّكًا صدريًّا مدروسًا لممارسة المزيد من الضغط على قوى الإطار وجمهوره.

وفي السياق ذاته، يحاول الصدر عبر الحركة الأخيرة أن يرسل رسالة لقوى الإطار، بأنه أصبح اليوم محور السياسة الشيعية في العراق، وعلى قوى الإطار الإقرار بذلك، فهو الوحيد الذي يملك أوراقًا رابحة سواء بخيار تشكيل الحكومة أو المعارضة أو حتى الاستقالة.

ولم تأتِ هذه المرونة السياسية بسبب النجاح السياسي للتيار الصدري، وإنما بسبب تراكُم الفشل السياسي والنقمة الشعبية ضد قوى الإطار، الذي يحمّله الشارع مسؤولية الفساد والفشل الحكومي والأزمة الاقتصادية.

خيارات الإطار التنسيقي

ممّا لا شكّ فيه أن قوى الإطار تدرس بخشية قرار الصدر الأخير، وهذه الخشية تعكسها سلوكيات سابقة للتيار الصدري عندما نزل إلى الشارع واقتحم المنطقة الخضراء في فبراير/ شباط ٢٠١٦، ومن ثم تبدو قوى الإطار متوجّسة من هذه الخطوة، ما يجعلها أمام ٣ خيارات مهمة: إما الذهاب نحو تشكيل الحكومة ومواجهة الصدر والشارع، وإما تقديم تنازلات للصدر والقبول بخيار الأغلبية، وإما الطعن بقرار الاستقالة أمام المحكمة الاتحادية من أجل إبقاء الأوضاع مشلولة سياسيًّا.

ورغم المحاذير السياسية التي تقف وراء كل خيار، فإن الصدر وحده من سيحدد أي خيار قد يلجأ إليه الإطار التنسيقي، حسب طبيعة الموقف الصدري في المرحلة المقبلة.

تواجه قوى الإطار موقفًا سياسيًّا صعبًا للغاية، رغم أنها تبدو مهيّأة اليوم لملء الفراغ السياسي الذي خلّفته الاستقالة الصدرية، فهناك تعقيدات كثيرة قد تواجه قوى الإطار، لا تتعلق فقط بالتوافق مع الصدر، وإنما بكيفية إقناع الكتلة السنّية والكردية بالانقلاب على التفاهمات السابقة مع التيار الصدري.

فإقليم كردستان يواجه مشكلة كبيرة مع قوى الإطار، وتحديدًا المسلحة، حيث اتّهم أحد أطرافها بقصف أربيل قبل أيام، وكذلك الكتلة السنّية التي تحمّل بعض قوى الإطار مسؤولية المآسي التي لحقت بالمدن السنّية، خصوصًا أننا نحيي اليوم الذكرى التاسعة لسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم «داعش».

إن الاحتقان السياسي الذي يمرُّ به العراق سيجعله مقبلاً على أيام صعبة، وذلك لتشعُّب ملفات الخلاف بين الصدر وقوى الإطار، إذ لا يتعلق الأمر حول كيفية تشكيل الحكومة وحقوق المكوّن الأكبر، وإنما تتعدّاه لتتناول مستقبل هيئة الحشد الشعبي.

حيث قبل أن يعلنَ الصدر قراره بتقديم استقالات الكتلة الصدرية لرئيس مجلس النواب بساعات، قدّم مبادرة سياسية تتضمّن إعادة هيكلة هيئة الحشد الشعبي، وبالشكل الذي ينهي أي ارتباط بينها وبين ما يُعرَف بـ«فصائل محور المقاومة»، وجعلها مرتبطة مباشرة بالقائد العام للقوات المسلحة، ما جعل هذه المبادرة تُواجَه برفض كبير من قبل قادة الفصائل المسلحة.

إذًا كيف ستبدو الأمور؟

رغم تعدُّد السيناريوهات السياسية التي سيؤول إليها المشهد السياسي في العراق بعد استقالة نواب الكتلة الصدرية، والتي تتروح ما بين الصدام المسلّح والفوضى السياسية والانتخابات المبكرة، فإن خيار تراجُع الصدر عن خطوته ما زال مطروحًا.

فالاستقالات ليست نهائية، كما أن الدور السياسي الذي بدأت تمارسه المحكمة الاتحادية في الفترة الماضية يمكن أن يجد طريقه للتعاطي مع هذا التحول الأخير في إعادة الحديث عن دستورية قرار الاستقالة، خشية أن تؤول الأمور نحو الانهيار السياسي.

إذ تبدو مآلات المشهد السياسي في العراق مفتوحة ومتعددة ومعقّدة، فالخطوة الصدرية الأخيرة توحي بما لا يقبل الشك أن العراق مقبل على توازنات جديدة ستقوم عليها العملية السياسية، محورها الصدر وليس القوى الشيعية التقليدية.

وقد تكون الانتخابات المبكّرة الأخيرة هي آخر انتخابات تجري في ظل النظام السياسي الحالي، خصوصًا أن هذا النظام لم يعد قادرًا على إنتاج حلول سياسية تعيد ترميمه من الداخل، كما أن القوى التي أنشأته لم تعد قادرة على الانسجام معه، ما يعطي انطباعًا كبيرًا من عدم اليقين الذي ينتظر النظام السياسي الحالي في المرحلة المقبلة.

** دكتوراه في العلوم السياسية، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العراق
** وكالة نون بوست

تسوي وي :

تكريس الروح الديمقراطية الحقيقية والدفع بدمقرطة العلاقات الدولية

على مدى تاريخ البشرية الممتد لآلاف السنين، كان أجدادنا يسعون بدأب للديمقراطية من أجل إيجاد أنظمة وهياكل سياسية أفضل بشكل عام، بما نأى بالبشرية عن الحرب والجوع والفقر، وأعطاها حياة سعيدة. وكيف نفهم الديمقراطية ونستخدمها ونحسّنها ونطورها بمثابة سؤال القرن الذي يخص مصير البشرية.

ما هي الديمقراطية الحقيقية؟ وما معيارها؟ أشار الرئيس شي جينبينغ إلى أن الديمقراطية من القيم المشتركة للبشرية جمعاء، وليست حكراً على أي دولة معينة، بل هي حق لجميع شعوب العالم. كما أنها ليست كوكاكولا، كل العالم نكهة واحدة. وهناك طرق مختلفة لتحقيق الديمقراطية، ولا يوجد نمط ثابت ولا إجابة موحدة.

منذ فترة طويلة، تسعى بعض الدول وراء تصنيف الصين ودول نامية أخرى بأنها غير ديمقراطية، والسبب وراء ذلك التكبر والتمييز ضد الحضارات الأخرى. إن حديقة حضارات البشرية متنوعة ومتلونة، فيجب أن تكون الديمقراطية في الدول المختلفة متنوعة مثل الزهور المختلفة. ومن غير الديمقراطي قياس الأنظمة السياسية المختلفة في العالم باستخدام حاكم واحد.

الديمقراطية ليست طريقة للحوكمة المحلية فحسب، بل مبدأ للحوكمة العالمية. يجب إدارة الشؤون العالمية من خلال التشاور من قبل الحكومات والشعوب لجميع الدول، وذلك المبدأ الديمقراطي في التعامل مع الشؤون الدولية. ويتعين على جميع الـدول تكريس الروح الديمقراطية بقوة في تعاملها مع الدول الأخرى، والعمل بدأب على الدفع بدمقرطة العلاقات الدولية. ويتعين الحفاظ بثبات على مكانة النواة للأمم المتحدة، والدفاع عن سلطة ميثاق الأمم المتحدة، ومعارضة استغلال الديمقراطية وحقوق الإنسان كحجة لتقويض سيادة الدول الأخرى والتدخل في شؤونها الداخلية. ويتعين الدعوة إلى التشاور على قدم المساواة وتبنيه جزءا مهما لدمقرطة العلاقات الدولية. ويتعين التمسك بالتضامن والتعاون، والعمل يداً بيد من أجل مواجهة جميع التحديات الكونية والدفع بالعولمة نحو اتجاه أكثر عدالة وإنصافاً وفائدة للجميع.

إن الصين والعراق صديقان حميمان وشريكان عزيزان. ظل الجانب الصيني يدعم بثبات الجانب العراقي للحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويدعم بثبات الشعب العراقي لاختيار طريقة التنمية التي تتوافق مع ظروف بلاده الوطنية بإرادته المستقلة، ويثمن دور العراق الإيجابي في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ويستعد الجانب الصيني لإجراء تواصل كاف مع أصدقائنا العراقيين حول الديمقراطية، والعمل يداً بيد من أجل الدفاع عن الروح الديمقراطية الحقيقية وتكريسها، والدفع بدمقرطة العلاقات الدولية، وخلق مستقبل أفضل للبشرية.

*سفير جمهورية الصين الشعبية لدى جمهورية العراق

العراق يطرح نفسه كوسيط إقليمي من أجل استقرار داخلي

ذكر محللون لموقع ذي ناشنال الاخباري، ان العراق يتبنى دور الوسيط الاقليمي من اجل تحقيق استقرار لشؤونه الداخلية المتأثرة بأحداث ونفوذ بلدان اقليمية ودولية لاسيما ايران والولايات المتحدة.

واشار التقرير الى انه في محاولة منه للتخفيف من هذه التوترات، استضافت بغداد في السادس من الشهر الحالي اجتماعا ثلاثيا جمعها مع مصر والاردن لمناقشة تحديات الحرب الدائرة في أوكرانيا.

من جانب آخر، استضافت العاصمة العراقية ايضا مهرجان الفيلم السوري من اجل تحسين علاقات ثقافية مع جارتها سوريا.

لهيب هيجل، كبيرة محللي شؤون العراق في مجموعة الازمات الدولية، قالت، ان بغداد تجد نفسها وسط تنافس قوى اقليمية. ومضت بقولها «استقرارها (بغداد) الداخلي يعتمد على علاقات افضل ما بين البلدان المجاورة لها».

ومنذ العام الماضي وتحت قيادة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، كانت البلاد تدفع نحو تحسين العلاقات ما بين ايران والعربية السعودية.

وقالت المحللة هيجل «بتسهيل هذه اللقاءات، فان بغداد تقوم بتعزيز آلية بناء ثقة ما بين البلدين الرئيسين الخصمين في المنطقة، الذي يؤمل منه ان يؤدي بالنهاية الى امكانية تخفيف هاجس التهديد المشترك لديهما».

ريناد منصور، مدير مركز مبادرة العراق في معهد جاثام هاوس للدراسات في لندن، يقول انه منذ ان تولى الكاظمي منصب رئاسة الوزراء في أيار عام ٢٠٢٠، والعراق كان يحاول تحقيق الانتقال من كونه ساحة تصفية حسابات لأطراف وبلدان اقليمية ودولية الى وسيط فيما بينهم.

واضاف منصور قائلا «انه يحاول الانتقال من كونه مجرد رسول بين الاطراف الى وسيط فعلي كونه يتمتع بارتباطات مع جهات مختلفة».

ويشير التقرير الى ان الكاظمي كان يستخدم علاقاته كمدير سابق لجهاز المخابرات في دفع هذه المبادرة الى

> استقرار العراق الداخلي يعتمد على علاقات افضل ما بين البلدان المجاورة له

الامام.

تقول المحللة هيجل «كل من إيران والعربية السعودية يرون في الكاظمي كشخص وسيط ذو ثقة. رؤساء الوزراء السابقين الذين حاولوا القيام بنفس المبادرات لم يصلوا الى المرحلة التي وصل اليها».

وكان غزو النظام السابق للكويت قد تسبب بجعل العراق بلدا معزولا عن المنطقة والعالم على مدى اكثر من عقد مع قطع البلدان العلاقات مع حكومة ذلك النظام.

وفي العام ٢٠٠٣ وبعد الغزو الامريكي للعراق الذي اطاح بنظام صدام، كانت عدة دول عربية ممتنعة ان تتواصل او ان تعيد علاقاتها مع العراق. كانوا يرون في الحكومات العراقية المتعاقبة شريكا قويا لإيران.

منذ عدة سنوات، بدأت المنطقة بالتواصل مع بغداد وذلك عقب تشجيع من واشنطن التي كانت تعتبر ذلك كمحاولة لمواجهة وردع النفوذ الايراني.

استضافت بغداد في آب من العام الماضي مؤتمرا حضر فيه مسؤولون من دولة الامارات والعربية السعودية ومصر وفرنسا والاردن والكويت وقطر، وكذلك مسؤولين من ايران وتركيا والاتحاد الاوروبـي ناقشوا فيه سبل التعاون الاقتصادي والسياسي والامني ما بين العراق والبلدان المجاورة.

الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، حضر القمة ايضا والتي اعتبرت على أنها قمة ناجحة.

الرئيس العراقي برهم صالح، ذكر العام الماضي ان العراق اصبح «نقطة تقارب» بعد النجاح الذي حققته قمة بغداد.

وقال صالح ان المنطقة كانت بحاجة «لنظام سياسي وامني واقتصادي جديد من اجل مواجهة تحديات الارهاب والتطرف والازمة الاقتصادية».

ويقول المحلل منصور، ان القمة التي عقدتها بغداد العام الماضي كانت بمثابة محاولة لان تكون نوعا من ابواب النجاح بالنسبة للكاظمي الذي وجد تحديا في جلب وتحقيق اصلاحات للبلد.

ويضيف بقوله «يتضح من ذلك كثيرا لماذا كانت هناك تأكيدات العام الماضي على هذه القمة من اجل خلق دور للعراق. مع ذلك فان نجاح هذه المباحثات يعتمد على الحصيلة المرجوة منها في المنطقة. جميع الاطراف كانت سعيدة في ان تجري مباحثات، ولكن يجب ان يكون هناك عند مرحلة معينة نوع من التفاوض والمباحثات ذات محتوى ومعنى، وهذا يكون مقياسا على مدى تمكن هذه المفاوضات من ان تكون ناجحة».

*مجلة « ذي ناشنال»

*ترجمة: صحيفة المدى / حامد احمد

د.محمد نور الدين:

تركيا في الزمن الانتخابي: لُعبة إردوغان الأخيرة

بدأ العدّ العكْسي للانتخابات الرئاسية التركية، في ظلّ احتدام في المشهد السياسي الذي لا يُستبعد أن يشهد تحوّلات إضافية في الفترة الفاصلة عن الاستحقاق، والتي لا تقلّ عن سنة. وإذ يضع رجب طيب إردوغان كلّ ثقله للفوز في الانتخابات، بحيث جعل سياسة الدولة، ولا سيما في مجالَي الاقتصاد والسياسة الخارجية، منذ الآن، حملة انتخابية مفتوحة له، حتى يتلافى خسارة محتملة لن تعني نهاية مرّة لحياته السياسية، وإنّما ستُمثّل أيضاً هزيمة كبرى للمشروع الذي حمله إلى السلطة عام ٢٠٠٢، فإن ثمّة عوامل كثيرة تعمل ضدّه، على رأسها أن حركته «التصالحية» في الإقليم لم تؤتِ ثمارها إلى الآن على المستوى الاقتصادي، الذي لا تفتأ

> ينتظر أن يشهد خطاب إردوغان تجاه الغرب المزيد من التصعيد

مؤشّراته تتهاوى يوماً بعد يوم. ومع ذلك، فإن إردوغان لن يوفّر أيّ سبيل لضمان احتفاظه بمنصبه، سواءً من خلال استغلال مهارته في نصب الأفخاخ للمعارضة، أو من طريق الاستثمار في التطوّرات العالمية، من أجل تسييلها «إنجازات» على الساحة السورية خصوصاً، تنعكس نقاطاً لصالحه في السباق الانتخابي

بعد عام من الآن، تنتخب تركيا رئيسها، ما يعني، عملياً، أن العدّ العكسي قد بدأ. ويبدو أن المعركة الرئاسية محصورة، حتى الساعة، بين اسم معروف هو الرئيس الحالي، زعيم حزب «العدالة والتنمية» رجب طيب إردوغان، وبين مرشّح للمعارضة، وربّما آخر لـ«حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي. وتَجري الانتخابات على دورتَين؛ فإذا لم يحصل أيٌّ من المرشّحين على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات في الدورة الأولى، تذهب الانتخابات إلى دورة ثانية بين الأوّلَين الحاصلَين على أعلى نسبة من الأصوات، على أن يكون مَن يحصل على الغالبية النسبيّة، الرئيسَ المقبل لمدّة خمس سنوات. وقد تمّ تعديل الدستور، في عام ٢٠١٧، بحيث يكون للفائز الحقّ في الترشّح مجدّداً لدورة ثانية، علماً أن إردوغان ربح الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤، وهناك مَن يرى أنه لا يحقّ له الترشُّح مرّة جديدة، على اعتبار أن ولايته الحالية، والتي بدأت عام ٢٠١٨، هي الثانية، وبالتالي الأخيرة. لكنّ مؤيّدي الرئيس الحالي يرَون أن التعديل الدستوري لعام ٢٠١٧، يصفّر الاحتساب العددي، لتصبح الولاية الحالية للرئيس هي الأولى، ما يعني في حال فوزه، أنه يمكنه الترشّح لـ«ولاية ثانية». كما تَجري الانتخابات في ظلّ قرار تخفيض نسبة الفوز في البرلمان من ١٠٪ إلى ٧٪.

وتُبيّن استطلاعات الرأي المختلفة تراجعاً كبيراً في شعبيّة «العدالة والتنمية»، يصل إلى ١٠ نقاط على الأقلّ (من ٤٢٪ إلى ٣٠-٣٢٪، وربّما وفقاً لاستطلاع مؤسسة «كوندا»، إلى ٢٨٪). واعتمد الحزب الحاكم، في السنوات الأخيرة، على دعم حزب «الحركة القومية» اليمينيّ المتطرّف، للبقاء في السلطة. لكن نسبة الأصوات التي كان ينالها الأخير - وهي من ١٠٪ إلى ١٣٪ - هبطت إلى حوالى ٧-٨٪، ما يعني أن حزبَي «تحالف الجمهور»، مجتمعَين، لن ينالا أكثر من ٤٠٪ من الأصوات. في المقابل، تنقسم المعارضة إلى قسمَين: «تحالف الأمّة» من حزبَي «الشعب الجمهوري» و«الجيّد»، وتعطي استطلاعات الرأي الأوّل حوالى ٢٨٪ والثاني ١٥-٢٠٪، أي إن مجموعهما يقارب الـ٤٢-٤٣٪. وتُضاف إلى هذَين التحالفَين أحزاب «المستقبل» برئاسة أحمد داود أوغلو، و«الديموقراطية والتقدّم» برئاسة علي باباجان، و«السعادة» برئاسة تيميل قره ملا أوغلو، الذين تعطي الاستطلاعات كلاً منهم من واحد إلى اثنين في المئة. وقبل أربعة أشهر، التقى رؤساء هذه الأحزاب برئيسَي حزبَي «الشعب» و«الجيّد»، واتّفقوا على تشكيل جبهة معارضة تضمّهم جميعاً إلى جانب «الحزب

> تبين استطلاعات الرأي المختلفة تراجعا كبيرا في شعبية العدالة والتنمية

الديموقراطي» – وهو حزب صغير جدّاً –، ما يعني أن أصوات «لقاء الستّة» تُقارب الـ٥٠٪. وفي حال اتّفاقهم على مرشّح مشترك وجدّي، والتزام أنصارهم بالتصويت له، فإن حظوظه ستكون مرتفعة للغاية، علماً أن «السُّداسيّ» يَعِد، أوّلاً، بتغيير النظام السياسي الرئاسي، والعودة إلى النظام «البرلماني القوي»، إلاّ أن معضلة المرشّح المشترك لا تبدو سهلة الحلّ. وإذا كانت رئيسة «الجيّد»، مرال آقشينير، عازفة عن تولّي هذه المهمّة، فلأنها تريد أن تصبح رئيسة الحكومة المقبلة. أمّا زعيم «الشعب»، كمال كيليتشدار أوغلو، فإنّ كوْنه من أصل علوي وكردي يضعف حظوظه. ولذا، يتأرجح الخيار بين رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، ورئيس بلدية أنقرة منصور سافاش، من دون إغلاق باب المفاجآت، مع الإشارة إلى أن «السُّداسي» يسعى إلى أن لا يثير مرشّحه أيّ حساسيّة قوميّة للناخب الكردي، علّه يحصل منه على نسبة جيّدة تُضاعف حظوظه في الفوز.

بالنسبة إلى «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، فهو يأمل في أن تَصدق استطلاعات الرأي، وينال أكثر من ١٠٪، على رغم أن موقفه من انتخابات الرئاسة لا يزال غامضاً. ومع أن الحزب قريب من جبهة المعارضة، ويُعدّ من أبرز معارضي إردوغان، لكنه يؤكّد أنه لن يصوّت لأيّ مرشح آخر ما لم ينَلْ بعض المطالب الكردية، أو أنه سيرشّح، على الأرجح، رئيسه السابق المسجون صلاح الدين ديميرطاش، الذي سيحصل على حوالى ١٠٪ من الأصوات. وتشكّل نسبة أصوات الحزب الكردي «بيضة قبّان» الانتخابات الرئاسية؛ فإذا مال إلى مرشّح المعارضة المشترك، ضَمِن للأخير الفوز وبفارق كبير، وإلاّ فإن حظوظ إردوغان سترتفع في حال ترَك «الشعوب» لناخبيه حرّية التصويت في الدورة الثانية. لذا، فإن إردوغان مدركٌ أهمية العامل الكردي في الانتخابات الرئاسية. وعلى هذه الخلفية، يلعب لعبة مزدوجة، قاعدتها الأولى التقرّب من الكرد، بهدف القول إنه إذا كان ثمّة أحد مستعدّ للتصالح معهم فهو إردوغان فقط. وهنا، يحاول الرئيس تصدير انطباع بأن عبدالله أوجالان، زعيم «حزب العمّال الكردستاني» المسجون منذ عام ١٩٩٩، يؤيّد خطوته للمصالحة مع الكرد. أمّا القاعدة الثانية فهي مواصلة تشديد الخناق على الكرد، بسَجن نوّابهم وعزل رؤساء بلدياتهم، وصولاً إلى حظر المحكمة الدستورية للحزب الكردي، بحيث يصل هذا الحزب أو بديله إلى الانتخابات منهكاً، فيحصد إردوغان جزءاً من قاعدته. ولا تقتصر الضغوط، في هذا المجال، على العنصر الكردي، بل إن القضاء التركي يستعدّ لفتح قضيّة في وجه أكرم إمام أوغلو، تمهيداً ربّما لإزاحته من رئاسة بلدية إسطنبول أو إضعافه، كما توجيه التهم المختلفة إلى نواب في «الشعب الجمهوري» بـ«التعاون مع الإرهاب الكردي».

لكن، مع الأخذ في الحسبان عامل الانهيار الاقتصادي الذي تشهده تركيا منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، فإن

> تشكل نسبة أصوات الحزب الكردي «بيضة قبان» الانتخابات الرئاسية

المعركة بالنسبة إلى إردوغان تبدو أكثر صعوبة بما لا يُقاس مع الاستحقاقات السابقة؛ فسعر صرف الليرة مقابل الدولار تراجع، منذ سنة وحتى الآن، أكثر من الضِّعف (من ٧ ليرات في حزيران ٢٠٢١، إلى ١٧ ليرة حالياً). كذلك، ارتفع سعر صفيحة المازوت من سبع إلى ٢٨ ليرة، أي نحو دولارين، وهو ما انعكس على مجمل مناحي المعيشة، حيث بلغت نسبة التضخّم – وفق الأرقام الرسمية – ٧٣٪، فيما وصلت، في الواقع، إلى ١٦٠٪. ولا تبدو سياسة المصالحات الخارجية مثمرة حتى الآن في معالجة تداعيات تلك الأزمة؛ ذلك أن خطوات «المصالحة» مع إسرائيل والإمارات والسعودية واجهت انتقادات داخلية كثيرة، كونها تتعارض مع ما كان إردوغان يطلقه من تهم لاذعة بحقّ مسؤولي هذه «الدول»، ومع ما كان يرفعه من شعارات «الدفاع عن الديموقراطية» و«حقوق الشعوب»... لكنّ الرئيس كان مستعدّاً للتخلّي عن كلّ شعاراته من أجل فتح الباب أمام ضخّ أموال الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد وتحسين الحالة المعيشية للناس، فَجَرت الرياح بما لا تشتهي سفن إردوغان. وبعدما تحسّن سعر صرف الليرة إثر زيارة ولي عهد أبو ظبي (حينها)، محمد بن زايد، لتركيا في كانون الأول الماضي، عاد ليهوي، أمس، إلى مستوى قياسي أمام الدولار، بلغ أكثر من ١٧ ليرة ونصف ليرة.

أمر آخر ينعكس سلباً على إردوغان، وهو اللهجة المنفّرة التي اعتاد، في السنوات الأخيرة، على استخدامها. لكن ما تفوّه به أمام اجتماع نواب حزبه، في مطلع حزيران الجاري، فاق كلّ التوقعات. فبالتزامن مع الذكرى السنوية السابعة لـ«انتفاضة غيزي»، كرّر إردوغان اتّهام الذين تظاهروا آنذاك بـ«الرُّعاع»، وبأنهم «دخلوا بأحذيتهم الجوامع، وشربوا البيرة داخلها». وإلى أبعد من ذلك ذهب، بوصْفه النساء اللواتي شاركْن في الانتفاضة بأنهن «مومسات»، وهو الأمر الذي فجّر غضباً عاماً ونسائياً على رئيس الجمهورية. وما فاقم المشكلة أن إردوغان الذي استخدم تلك الكلمة مرّتَين وليس مرّة واحدة، لم يتراجع عنها ولم يعتذر.

وبين هذا وذاك، يُنتظر أن يشهد خطاب إردوغان تجاه الغرب المزيد من التصعيد، في مسعاه لاكتساب صفة «البطل الوطني والقومي». ومن هنا، يأتي التشدّد في الموقف من دخول السويد وفنلندا إلى «حلف شمال الأطلسي»، وإظهار نفسه على أنه «يركّع» الدول الإسكندنافية. على أنه في حال عدم التوصُّل إلى صفقة مع كرد تركيا، فإن الخطاب القومي لا يستقيم إلاّ بالظهور بمظهر «فاتح كوباني»، واعتبار «تنظيف» المنطقة في شمال سوريا من العناصر الكردية «مسألة بقاء» بالنسبة إلى تركيا. ويكتمل المشهد بالظهور بمظهر «بطل السلام»، من خلال الوساطة التي يقودها بين روسيا وأوكرانيا.

علي الصراف

معاداة الكرد، كيف لم يعد لدى أردوغان شغل آخر

يلاحق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الكرد دون هـوادة، فلا شغل له سوى السعي وراء تحجيم النفوذ الكردي شرق سوريا وتكبيل الأقلية الكردية في بلاده، مطوعا أي سلاح يمكن أن يفيده في ذلك وإن كان هذا السلاح تنظيم داعش الإرهابي، مستعينا بحلفائه القوميين الذين يدفعهم موقفهم المتطرف حيال الكرد إلى منعهم من أبسط حقوقهم المدنية. لكن هذه الأقلية تحقق انتصارات على الأرض وتكتسب ثقة القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة مما يجعلها تهدد كل مخططات أردوغان.

لا يوجد لدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عدو إلا الكرد. إنه يلاحقهم من هلسنكي إلى منبج في سوريا، بالطول. ومن زاخو إلى تل رفعت، بالعرض.

السبب المباشر، الذي بين يديه الآن، هو أن الكرد هزموا دولة الخلافة الداعشية التي كان يقيم معها علاقات حسن جوار، باعتبارها امتدادا أيديولوجيا لخلافته هو.

هناك دوافع قومية وعنصرية تقليدية تتعلق بهوية تركيا الحديثة. إلا أن هذه الدوافع ظلت عرضة لعوامل التهذيب بفضل الروابط الأوروبية التي سعت تركيا الأتاتوركية للانتساب إليها.

هذه الروابط كانت بمثابة وجه آخر لتركيا، وحملت معها أخلاقيات أو قيما مختلفة، غير هويتها العنصرية، التي أنكرت على الأقليات حقهم في أن يكونوا أقليات.

الصدام بين تصورين للهوية التركية الحديثة، أوروبية من جهة وطورانية من جهة أخرى، هو الذي أورث الحركة القومية التركية الموقف المتطرف حيال الكرد.

العدو الأوحد

الكرد بدوا كقومية تتعصب لهويتها الخاصة على حساب قبول الانتساب إلى تركيا الأتاتوركية. وكان ذلك بمثابة رد فعل تلقائي، وطبيعي، على حقيقة أنهم كانوا الضحية الأكبر لنشوء تركيا الحديثة، وللانقلاب الذي فرضته معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ضد الحقوق القومية الكردية.

إنهم الأقلية الأكبر في تركيا، وتضم أكثر من عشرين مليون نسمة، أو نحو ربع مجموع السكان. وعندما لم تنجح حركة "التتريك" بدمجهم عنوة، فقد أصبحوا بمثابة أعداء وجوديين للدولة التركية الحديثة، على عكس العلويين، الأقلية الثانية الأكبر، الذين أصبحوا تاليا هم عصب الدولة العلمانية وشاغلو مراكزها الإدارية الأهم.

الطورانية كمشروع قومي نبذت الرابطة الإسلامية بين الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار العثماني، واعتبرتها سببا لهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، لتنبذ من خلالها الرابطة الوحيدة الباقية مع الكرد.

المفارقة، أو المنعطف، جاء مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة قبل عشرين عاما على أنقاض فشل المشروع الطوراني في بناء دولة مستقرة فعلا؛ دولة ظلت أسيرة للانقلابات العسكرية، وأسيرة لسياسات القمع لأنها عجزت أن تستوعب المعايير الأوروبية، وأرادت أن تُملي تصوراتها قسرا على الجميع، بحثا عن سبيل لتكوين "دولة – هوية" حديثة.

"العثمانيون الجدد" فـازوا بالسلطة في العام ٢٠٠٢، إنما بشروط العلمانية والهوية القومية التركية نفسها والانتساب الأوروبـي. وهو ما جعل مشروعهم الأيديولوجي مقيدا وقاصرا على الهدف التنموي المحلي بعد طول هزائم وانكسارات وأعمال قمع لأسلافهم الإسلاميين؛ تلك الأعمال التي انتهت بحل سلفهم المباشر "حزب الفضيلة" الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان في العام ٢٠٠١.

أحمد داوود أوغلو وعبدالله غل ورجب طيب أردوغان قدموا حزبهم الجديد على أنه "حزب إسلامي معتدل" يستمد شيئا من إرث العثمانية، ولكنه يقبل بالقيم العلمانية الأتاتوركية، ويقبل معها تطلعات الارتباط بالاتحاد الأوروبـي، كما يقبل الهوية القومية الطورانية، باعتبارها هي الهوية التركية الوحيدة.

> **"استعادة الكرد لقوتهم السياسية تمكنهم من إعادة بناء مشروع الهوية القومية"**

لم يعد للكرد بذلك أي أمل في أن يكونوا جزءا من التغيير. ولم يجدوا وشيجة تبرر لهم القبول بدولة "الإسلام المعتدل" التي صارت تحكم تركيا منذ ذلك الوقت.

العنصر الآخر، بالنسبة إلى سلطة العدالة والتنمية، هو أن الحاجة إلى تعديلات دستورية كانت تتطلب أغلبية الثلثين في البرلمان. وهـذه لم تتحقق إلا بالتحالف مع الحركة القومية.

وقـدم مسلسل الانتخابات مؤشرات ذات معنى لسبب الحاجة إلى حلفاء من هذا النوع. ففي انتخابات العام ٢٠٠٢ حصل حزب العدالة والتنمية على نحو ٣٤ في المئة من الأصوات، و٣٦٣ مقعدا في البرلمان من مجموع ٥٥٠. وفي انتخابات العام ٢٠٠٧، حصل الحزب

على نحو ٤٦ في المئة من الأصوات، ولكن مع عدد مقاعد أقل بلغ ٣٤١، وفي انتخابات العام ٢٠١١، حصل على نحو ٤٩ في المئة من الأصوات، وبعدد مقاعد أقل بلغ ٣٢٧، وفي انتخابات العام ٢٠١٥، حصل الحزب على نحو ٤٠ في المئة من الأصوات، وعدد مقاعد أقل أيضا بلغ ٢٥٨، ولكن في انتخابات نوفمبر من العام نفسه فقد عزز العدالة والتنمية مواقعه بعدد مقاعد أعلى بلغ ٣١٧، ولكن الحاجة ظلت قائمة إلى التحالف مع الحركة القومية.

الكرد بقوا بذلك، وعلى طول خط هذا التحالف، هم أعدى الأعداء، لاسيما بعد أن تمكنوا من اجتياز العتبة العالية (١٠ في المئة) التي صُممت لمنعهم من دخول البرلمان، عندما تمكن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بالفوز بنحو ١٣ في المئة من مجموع الأصوات في انتخابات العام ٢٠١٥، مما أتاح له أن يصبح ثالث أكبر حزب في البلاد، ليس بـ٨٠ مقعدا فحسب، وإنما بمقاعد معظم المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية الكردية في البلاد.

ارتباط حزب العدالة والتنمية بالحركة القومية بقيادة اليميني المتطرف دولت بهتشلي صنع من هذين الحزبين حزبا واحدا ليس في مناهضة الحقوق القومية الكردية فحسب، ولكن في مناهضة الارتباط بالمشروع الأوروبي نفسه.

الهوية القومية التركية المتطرفة هي التي انتصرت على امتداد العقدين الماضيين على الهوية التركية "العلمانية – الأوروبية"، ووفرت للرئيس أردوغان كل الأسس الذي اتبعها لإفشال شروط ومستلزمات الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، واختياره لسياسات الابتزاز والتهديد باللاجئين، ورفض التسويات لحل الأزمة القبرصية.

ومع محاولات تنقية الهوية القومية التركية من شوائبها الأوروبية، فقد أصبح الوجود القومي الكردي هو العدو، وليس حزب العمال الكردستاني وحده، الذي اعتبرته تركيا تنظيما إرهابيا.

هذا الحزب قرر إلقاء السلاح غير مرة. وعرض التوصل إلى حل سياسي لأزمة نكران الحقوق الثقافية الكردية، غير مرة أيضا. وتبنى قائده عبدالله أوجلان عدة مبادرات من أجل التعايش السلمي ونبذ العنف. إلا أنها قوبلت جميعا بالرفض والنكران.

> **"كل ما بناه أردوغان سوف ينهار إذا ما عاد الكرد ليشكلوا قوة سياسية كبيرة من جديد"**

وآخر ما كان يرغب أردوغان أن يراه، هو أن تظهر حركة كردية مسلحة في خضم تداعيات الانتفاضة السورية ضد نظام الرئيس بشار الأسد في العام ٢٠١١.

وحدات حماية الشعب الكردية لم تكن إلا تنظيما سعى لتجنيب المناطق الكردية تداعيات ما تحول إلى حرب أهلية، تدعم تركيا فيها فريقا مسلحا يقوده تنظيم الإخوان المسلمين، وذلك في موازاة تنظيم سياسي خاضع هو الآخر للمشروع الإخواني.

نفوذ أوسع

وجد الكرد السوريون أن حقوقهم القومية المهضومة، على غرار الحقوق السياسية المهضومة لكل السوريين

الآخرين، تبرر الدفاع عن فكرة أن يتمتع الكرد بحقوق ثقافية وبنوع من الحكم الذاتي يوفر لهم عيشا كريما في بلد يعترف بحقوق مواطنيه الدستورية، ويقوم على أساس سيادة سلطة القانون.

لم تكن وحدات حماية الشعب الكردية إلا واقعا فرضته الظروف في مواجهة فصائل مسلحة تدعمها تركيا من ناحية، لتعد الكرد في سوريا بما تعد به أنقرة الكرد في تركيا، ومن ناحية أخرى، في مواجهة اتساع دائرة نفوذ تنظيم القاعدة، من قبل أن تظهر دولة داعش في الموصل في العام ٢٠١٤.

ولم تفعل تركيا الأردوغانية شيئا سوى أنها تواطأت مع دولة الخلافة الداعشية، آخذة بعين الاعتبار الروابط الأيديولوجية نفسها التي يستند إليها جمهور الخلافة العثمانية في تركيا وأنصارهم من الإخوان في سوريا.

> **تركيا لم تعثر على هويتها بعد وأضاعت العسكرتاريا ثلاثة أرباع قرن في الفشل السياسي**

والأدلة التي أثبتت وجود صلات تجارية ولوجستية بين دولتي الخلافة أكثر من أن تعد. فتركيا، في أقل الحدود، كانت ممرا لعشرات الآلاف ممن التحقوا بالتنظيم من أوروبا وروسيا وأرجاء أخرى من العالم. وكانت تجارة النفط التي تمر إلى تركيا عبر شاحنات وسيلة التمويل الأهم لدولة الخلافة الداعشية.

والمقاتلون الكرد هم الذين سحقوا هذه الدولة، ابتداء من معركة كوباني الشهيرة التي ألهبت الكثير من مشاعر التعاطف معهم، بالنظر إلى البسالة الشديدة التي أظهروها، رجالا ونساء، في المعارك من شارع إلى شارع، ومن منزل إلى منزل، حتى تمكنوا في نهاية المطاف من أن يُسقطوا عاصمة الخلافة في الرقة في العام ٢٠١٧.

كل المدن الكردية، من بعد كوباني، أصبحت رموزا لتلك البسالة في مواجهة الإرهاب.

كان الرئيس أردوغان يريد لدولة داعش أن تنتصر لتحقق له غاية أساسية من غايات التحالف القومي الحاكم في تركيا: سحق الطموحات الكردية في سوريا والعراق، لتكون أساسا للمزيد من أعمال القمع المنهجي ضد الكرد في تركيا.

إلا أن الكرد هم الذين كسبوا المعركة. وكسبوا معها شيئا آخر لا يقل أهمية من الناحية الاستراتيجية هو أنهم أصبحوا حليفا موثوقا للولايات المتحدة. وهو ما كان يعني بالنسبة إلى أردوغان خسارة صافية على جبهة الحرب ضد الكرد وعلى جبهة العلاقات مع الولايات المتحدة.

وفي الواقع فإن كل ثغرات العلاقة مع واشنطن، في كل شأن من شؤونها، حتى الاقتصادية منها، إنما جعلت أردوغان يضع الكرد تحت طائلة المزيد من الكراهية، على اعتبار أنهم هم الذين أسقطوا المكانة الاستراتيجية لتركيا بالنسبة إلى واشنطن، وبالنسبة إلى الحلف الأطلسي نفسه.

ويدرك أردوغان جيدا الأهمية الاستثنائية لانضمام السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي، إلا أنه يعاند هذا الانضمام ليجعل من عقدته الكردية هي الأساس.

كان يريد أن يقبض ثمنا لقبول عضوية هذين البلدين، هو أن يتاح لتركيا أن تتمدد أكثر في الأراضي السورية من أجل أن تُضعف مكانة وحدات حماية الشعب الكردية التي شكلت الثقل الرئيسي لقوات سوريا الديمقراطية.

وكان يريد أيضا أن يجعل المقايضة تشمل توسيع

"المنطقة الأمنية" التي تفرضها تركيا في الشمال السوري إلى عمق ٣٠ كيلومترا، لتكون بمثابة حاضنة لنحو مليون لاجئ سوري يريد أن يطردهم من تركيا ويقيم منهم "كيانا" أمنيا خاضعا لسيطرته وسيطرة ميليشياته. أو بعبارة أخرى "دولة خلافة" ثانية هدفها الرئيسي هو محاربة الكرد والانتقام، تحديدا، من انتصارهم على دولة داعش.

والأراضي التي يفترض أن تشملها هذه الدولة تمتد من تل رفعت ومنبج وكوباني وصولا إلى أقصى شمال شرق سوريا، حيث يتعين أن تتلاقى مع قواعده التي يقيمها في شمال العراق.

إنها دولة خلافة جديدة، إنما بعناصر أردوغان، وبما يتسرب إليها من عناصر داعش الذين تحتجزهم قوات سوريا الديمقراطية. وهؤلاء جيش جاهز سلفا ويبلغ عددهم نحو ١٠ آلاف مقاتل. ويعتقد أردوغان وحلفاؤه في سوريا أنهم مقاتلون أشداء، أولا، ولديهم خصومة كافية مع الكرد، ثانيا، ويمكن تطويعهم وإعادة تأهيلهم، ثالثا.

وقفت الولايات المتحدة حجر عثرة حتى الآن أمام هذا المشروع. ولكن أردوغان يراهن على أن فرصه في الأطلسي، ونوافذه التقليدية في واشنطن يمكنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير الصورة هناك.

إنه يريد نفوذا أوسع في سوريا. ويريد أن يحتفظ بالقدرة على ملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني. ولكنه يريد بالدرجة الأولى أن يُقصي الكرد في تركيا من المعادلة السياسية التي أتاحت لهم موقعا مؤثرا في البرلمان.

بالنسبة إلى الرئيس التركي الكرد هم العدو الأوحد

هؤلاء الكرد ليسوا مجرد نواب يمكن طردهم من مقاعدهم. ولا هم مجرد دعاة حرية وعدالة ومساواة داخل المجتمع التركي. إنهم قوة يمكنها أن تعيد بناء مشروع الهوية القومية في تركيا.

كل ما بناه أردوغان مع حلفائه القوميين سوف ينهار إذا ما عاد الكرد ليشكلوا قوة سياسية كبيرة من جديد في انتخابات العام المقبل.

والعدو الذي ظل يلاحقه أردوغان في كل مكان، من هلسنكي إلى منبج، سوف يقتحم عليه داره في تلك الانتخابات. هذا هو الخوف الذي ترتعد له الفرائص.

> "أضاع التحالف القومي – الإسلامي الحاكم، الفرصة لبناء هوية جامعة"

وبالنسبة إلى الرئيس التركي، لا يوجد على سطح الكرة الأرضية عدو أخطر من هذا. الكرد هم العدو الأوحد. ولهذا السبب فإنهم شغله الشاغل. يراهم حتى في المنام. ويظهرون له كأشباح موت زؤام، حتى ولو أنهم لم يطلبوا حقوقا أكثر مما تعطيه أي دولة تتعايش مع أقلياتها، وتعتبرهم جزءا من هويتها الوطنية العريضة.

تركيا لم تعثر على هويتها بعد. ومثلما أضاعت العسكرتاريا التركية ثلاثة أرباع قرن في الفشل السياسي والاقتصادي، فقد أضاع التحالف القومي – الإسلامي الحاكم، على امتداد عشرين سنة أخرى، الفرصة لبناء هوية جامعة.

*كاتب عراقي

*صحيفة «العرب» اللندنية

دوران كالكان: ثورة الحرية الكردية تقود دعائم الديمقراطية في الشرق الأوسط

ANF

أوضح دوران كالكان أن نظام الإبادة الثقافية يهاجم على أعلى مستوى على أساس مفهوم الحرب الخاصة الشاملة من اجل تصفية حركة التحرر الكردستاني وأضاف أنه بالرغم من هذه الهجمات الشاملة فإن الثورة مستمرة.

وأفاد دوران كالكان أنهم كحركة، يجب أن يكون موقفهم ضد هذا الشيء، المقاومة الشاملة على أساس استراتيجية حرب الشعب الثورية وقال:» وهذا من أجل الانسان الذي يفهم، معناه «ان المرء يستطيع أن يناضل بكل الاشكال» ولهذا نحن في عام ٢٠٢٢ نمر بمرحلة قوية للحرب والنضال.

نحن لم ندخل إلى مرحلة كهذه فجأةً، يجب ألا يُفهَم أن هذه المرحلة عادية واستمرارية للتي قبلها، يجب ألا يكون هناك ضعف من ناحية التجديد والتغيير، هذا هو الوقت لفهمها بشكل صحيح وعميق، كونوا أصحاب إرادة ومبادرة.

واوضح دوران كالكان أن الجبهة المعادية تريد مواصلة هجماتها على أساس مفهوم الحرب الخاصة الشاملة وقال:» لذلك تستمر بهجماتها على أساس مفهوم الحرب الخاصة الشاملة بأسلوب هجوم تصفية وإمحاء في كل مكان تسنح لها الفرصة».

يريدون منع تطور ثورة الحرية

وتابع مقال دوران كالكان: «في الحقيقة يريدون منع تطور ثورة الحرية التي تجري رحاها في أجزاء كردستان الأربعة، والتي تقود الثورة الديمقراطية في الشرق الأوسط، هناك مثل هذه الحقيقة ضمن هذا الهجوم، ويقف خلفه أيضاً تخلف عالمي وإقليمي».

وأوضح دوران كالكان أنه عن طريق مفهوم الهجوم لتصفية حزب العمال الكردستاني، يسعى الكثير من المحيطين لإطالة أعمارهم وفترة سلطتهم وحكمهم، ويعقدون اتفاقيات فيما بينهم وقال:» إن أردوغان وحزب العدالة والتنمية والحركة القومية اعتمدوا على هذا الشيء للبقاء في السلطة»، بهذا وحده يستطيعون ترك خلافاتهم الداخلية ويتفقون بين بعضهم وفي الوقت ذاته يتلقون الدعم من القوى العالمية وهذا هو هدفهم، وفي داخل هذا الشيء هناك اتفاق بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية والحزب الديمقراطي الكردستاني، كما ذكرنا هذا قبل الآن عدداً من المرات، فإن سياسات حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية والحزب الديمقراطي الكردستاني مشتركة، هاتان القوتان تعتمدان في بقائها في السلطة على القضاء على حزب العمال الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني يحاول إطالة عمره عبر القضاء على حزب العمال الكردستاني وإجبار الأحزاب الأخرى على اللجوء أليه، كما يحاول حزب العدالة والتنمية عبر قمع المعارضة الداخلية بقول» بدأت الحرب ضد محاولات الانفصال» أن يتلقى الدعم والمساندة.

تم استخدام قوة تخريبية أيضًا في هذه الهجمات

كما أوضح عضو اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني دوران كالكان بأنه تم استخدام قوة تخريبية أيضًا في هذه الهجمات، قائلاً: « نظموا بعض التنظيمات والقوات سراً وعلانيةً وعقدت معها اتصالات واستخدمتها، الهجمات من كلا الجانبين هي هجمات مشتركة، على هذا المستوى تُشَن الهجمات ضدنا».

وتابع دوران كالكان:» بالنسبة لأردوغان وحزب العدالة والتنمية، البقاء في السلطة ووجودهما، أصبحت مسألة وجود ولا وجود، حينما تسقطان من السلطة سيهجران هذا العالم، يعلمان ذلك ويهاجمان الجميع، ولذلك فإن العديد من المحيطين يقيمون ويقولون» حزب العدالة والتنمية سيحارب حتى النهاية، حتى لو فشل في الانتخابات فلن يترك السلطة، حيث جهز قواته شبه العسكرية من أجل الحرب، حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية قائمة على هذا النهج».

أهمية نضال عام ٢٠٢٢ الذي يتم خوضه

في هذا السياق، نوه كالكان إلى أهمية نضال عام ٢٠٢٢ الذي يتم خوضه، وقال:» لذلك، فإن عام ٢٠٢٢ هو عام حرب في استراتيجية حرب الشعب الثورية، عام المقاومة الشاملة، هذا النضال هو أساساً ضد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وضد السياسة وعقلية الإبادة الجماعية، يجب أن يتم خوض مثل هذا النضال الموحد»، مقولة» يهاجموننا ونحن ندافع عن أنفسنا» لا تكفي، من أجل تحقيق أهداف الثورة، هناك حاجة لنضال فعّال وهذا النضال الفعّال، بحاجة إلى نضال ثوري فعال، ولذلك فإن عام ٢٠٢٢ هو عام الثورة وعام لحرب الشعب الثورية، وهذا النضال يجب أن يسير على أساس تحقيق الانتصار.

وفي نهاية مقاله، أوضح دوران كالكان أن الحرب مستمرة في المنطقة وستستمر، وقال:» إن الحرب بين النظام العالمي والوضع القائم على الدولة القومية ستستمر، وسيستمر الوضع الذي لم يتم حله، وهذا الوضع يخلق فرصة أمام البدء بحملات الثورية، في هذه الحالة، فإن الوضع في كردستان مهم، كردستان رائدة من حيث الأفكار والممارسة، لذلك فإن للثورة الكردستانية مهمة ودور ومسؤولية تاريخية، من الواضح أنه في هذه الظروف، ستنتصر ثورة الحرية الكردستانية من جهة، ومن جهة أخرى ستفتح الباب أمام الكونفدرالية الديمقراطية في الشرق الأوسط».

ليليان معروف:

تركيا بين خارجٍ مُحتل وداخلٍ مُمزّق

مع اقتراب موعد الانتخابات الرّئاسية في تركيا، اشتعلتِ الأجواء فيها بين مؤيّدٍ لهذا ومعارض لذاك ، وبين أزمةٍ داخل البلاد وأزمةٍ خارجها، وشعارات من أردوغان و من معارضيه علّها تنتشل الجميع من الغرق في فوضى الأزمة الاقتصادية الخانقة للبلاد.

كلٌّ يسعى على حِدى لكسب الأصوات والتّغطية على فشل الجميع في إدارة البلاد، مساومات من أردوغان و عليه، و تجارة منه ببلاده ومقامرة في أرواح المواطنين واللاجئين السوريين, و إتجار ببنك أهداف داخلية لصالح مطالبه الخارجية ونجاحه في انتخابات ٢٠٣٠، بيتٌ شُتّت من الدّاخل، فكيف له أن يُرمّم نفسه من الخارج؟ فإذا أردنا الحديث عن البيت المُمزّق سنبدأ من أزمة التّضخم وليس انتهاءً بأزمة القمع والاعتقالات.

تعاني تركيا منذ شهور عديدة من منحى تصاعدي في تراجع اللّيرة التّركية أمام الدّولار الذي انخفض في أحد الأشهر جزئياً، ثمّ عاود الصّعود مجدداً لتصل قيمة الليرة إلى ١٧أمام الدّولار الواحد مُتوقّعاً البعض انخفاضاً مُضاعفاً في الأشهر القادمة بعد تسجيل خسائر بلغت ٢٣٪ هذا العام ،وتوازى انخفاض اللّيرة التّركية مع ارتفاع التّضخم بشكلٍ كبيرٍ، حيث ضاعفت منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية (OECD) توقعاتها للتّضخم في تركيا بنهاية عام ٢٠٢٢، بثلاثة أضعاف وبلغت توقعات التّضخم ٧٢.٥ بالمئة، بعد أن كانت ٢٣٫٩٪ لشهر ديسمبر المُقبل، ويبلغ معدل التّضخم المُعلَن رسمياً في تركيا وفق بيانات شهر مايو، ٧٣ بالمئة، في الوقت الذي يتفاخر به وزير المالية التّركي

> التضخم الذي تعاني منه تركيا يعد أعلى نسبة بين دول مجموعة العشرين

بزيادة النمو مُتجاهلاً التّضخم الحاصل في حوار مع صحيفة حريت التركية.

وكشف بحث أعدّته مؤسسة اسطنبول لأبحاث الاقتصاد أنّ نسبة الذين قالوا إنّ "الدخل لا يستوفي النفقات" ٨٥٪، وبلغت نسبة من قالوا إنّ"دخلهم يغطي نفقاتهم" ١٥٪ وقال مدير أبحاث تقرير تركيا جان سلجوقي في تقييمه لنتائج التقرير: "إنّ الفجوة بين معدل النّمو المُعلن والاقتصاد الّذي يعيش فيه المجتمع آخذة بالاتّساع.

وهذا التّدهور الاقتصادي الّذي تعيشه تركيا دفع بالكثير من حاملي الشّهادات إلى الهجرة خارج البلاد وعلى رأسهم الأطبّاء ،حيث أعلنَ اتّحاد الأطباء التركي أنّ عدد الأطباء الحاصلين على شهادة اعتماد للسّفر إلى الخارج تضاعفَ خلال شهر مايو المُنصرم ليسجلَ أعلى مستوياته على الإطلاق ،وعزت صحيفة زمان التركية هذه الزّيادة في الهجرة إلى قلة الرّواتب والمناوبات الطويلة وتزايد الأعباء، إذ إنّ بعض الأقسام في المستشفيات الحكومية توقفت عن عدم تلقي حجوزات من المرضى لخلوها من الأطباء.

وأكدت على كل ذلك صحيفة وول ستريت جورنال التي نشرت تحليلاً لما يجري في تركيا وبيّنت أنّ التّضخّم الذي تعاني منه الأخيرة يُعدُّ أعلى نسبة تضخّم بين دول مجموعة العشرين وعلى مستوى العالم، فهو يأتي في المرتبة السادسة من حيث الدول الأعلى تضخماً، ولقد سارعت تركيا وعلى مدى أشهر لدعم اقتصادها من خلال ضخ مليارات الدولارات لدعم الليرة التركية، ولكن هذه الإجراءات فقدت أهميتها، وهو ما أدّى إلى تشديد الضّغط الاقتصادي على أردوغان.

وعلى خلفية الأزمة الدّاخلية التي تعاني منها تركيا تعمل الحكومة التّركية على قمع الحريات فيها وتقبض بيدٍ من حديد على معارضيها ،حيث اعتقلت ٢١ صحفياً تركياً وصادرت جميع أدواتهم الصّحفية بحسب وكالة جين نيوز، في الوقت الذي تحتل فيه تركيا المرتبة ١٥٣ من أصل ١٨٠ في مؤشر حرية الصّحافة العالمي لعام٢٠٢١ الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود ،فيما وقع هجوم على جمعية هوبيار سلطان العلوية في اسطنبول على مرأى الحكومة التركية التي لم تحرك ساكناً حيث تتكرر الحوداث العنصرية ضد العلويين والكرد في تركيا الذين يشكّلون نصف المكوّن التركي تقريباً ،ولم يكن آخرها حظر ولاية أضنة جنوب تركيا مسرحية كردية كان من المنتظر أن تُعرض في قاعة مسرح بلدية أضنة، وبحسب صحيفة زمان التركية صدرت مؤخراً عدة قرارات بإلغاء حفلات فنية لفنانين كرد، والتي كان من بينها حفل للفنانة الكردية أينور دوغان وحفل للفنان متين كمال كهرمان، وحفل للفنان نيازي قويونجو,كما شهدت بلدية إدرميت اعتداءً على عمدة بلدية معارض أدى إلى كسر

> يسعى اردوغان إلى محاربة داخلية لمعارضيه وفانتازيا خارجية لعرض عضلاته

في أنفه، وفي كل المناطق تشهد حالات اعتداء عشوائية واعتقالات تعسفية إضافة إلى معاملات عنصرية تجاه بعضهم البعض وتجاه اللاجئين السّوريين ليس آخرها الاعتداء بالضّرب على مُسنّة سورية ضجّت بالحديث عنها مواقع التّواصل الاجتماعي .

وتُلقي أزمة الحكومة التّركية الدّاخلية وقمعها للحريات بظلالها على الخارج التركي حيث يعمل رجب طيب على ترقيع ما مزّقته سياسته الداخلية بسياسةٍ خارجيةٍ بائسة ،حيث شهدنا في الفترة الأخيرة وصله لحبالٍ قُطعت، وتضميده لجراحٍ نزفت علّها تشفي داخله المُمزّق وتُكسبه أصواتاً ارتفعت ضده، فهو في صراعٍ مع معارضيه من جهة، ومع محيطه من جهة أُخرى.

ففي الوقت الـذي تفوح رائحة سياسة أردوغـان الفاشلة في السنوات الأخيرة تتوحّد أحزاب المعارضة التي تضم أحزاب الشعب الجمهوري، الخير، السعادة، والمستقبل ضد سياسته وتقدم مرشحاً واحداً لم يعلنوا عنه خشية اغتياله من قِبل حزب العدالة والتنمية.

ويسعى رجب طيب إلى محاربة داخلية لمعارضيه وفانتازيا خارجية لعرض عضلاته قبيل الانتخابات المقبلة، حيث أعلن اعتراضه على انضمام فلندا والسويد للناتو تحت حجة حماية الدولتين لإرهابيين على أرضهم، كما أنه استخدم اللاجئين السوريين مجدداً للفوز في الانتخابات ،وأخذ يهدد بالقيام بعملية عسكرية بعمق ٣٠ كم في الأراضي السورية لنفس الحجة وهي وجود إرهابيين على حدوده، بينما هي في الواقع استكمال لسيناريو قضم مزيد من الأراضـي السورية وسرقة الثروات السورية مستقبلاً.

إضافةً إلى كل ما سبق يذهب أردوغـان بأحلامه العثمانية إلى حد مساومة روسيا على قمحها وعلى سوريا، كما أخذ يساوم أمريكا في سوريا لأجل عدة أسبابٍ منها مطالبه في أن تتراجعَ واشنطن عن بيع طائرات "أف ٣٥" لتركيا وفي نفس الوقت ينتظر منها أن تسمح له بنصب صواريخ "أس – ٤٠٠" الروسية وتفعيلها، كما يريد التنسيق في موضوع نقل الغاز القبرصي والغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى أوروبا، ويريد أن يحافظ على علاقته مع إيران ويعادي هذا ويصالح ذاك، ويستفيد على جميع الجبهات والجهات دون وجود خطة حقيقية لرفد الاقتصاد والعودة بتركيا إلى سياسة صفر مشكلات مستمراً في سياسة دعم المسلحين وتبرير إرهابهم أمام العالم وأمام مواطنيه واللعب على جميع الحبال، فهل تنجح تركيا بقيادة أردوغان أو دونه في الخروج من هذا المستنقع الذي دخلت به سياسيا واقتصادياً؟ .

*كاتبة سورية
*صحيفة «الراي اليوم» اللندنية

بلاغ صادر عن الاجتماع المشترك لقيادة "مسد وقسد والإدارة الذاتية"

أهمية الجهود الدبلوماسية وثبات المواقف الدولية في منع أي تدخل تركي

بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٢٢ وبحضور القيادة العامة لقوات سوريا الديموقراطية وقيادة مجلس سوريا الديمقراطية ورئاسة المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية، عقدت القيادات الثلاثة اجتماعاً استثنائياً مشتركاً بهدف تقييم الأوضاع ومناقشة التطورات في المنطقة والتهديدات التركية الأخيرة ضد شمال وشرق سوريا، ومواقف القوى الدولية وسبل مواجهة هذه التهديدات.

وبدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء، ومن ثم قدمت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية شرحاً مفصلاً حول الظروف الدولية المحيطة بالتصعيد والاعتداء التركي الذي استهدف خلال الفترة الماضية مناطق تل تمر، زركان، منبج، كوباني، والشهباء، كما قامت القيادة العامة لـقسد بشرح الظروف الدولية الأخيرة وتأثيرها والمحاولات الحثيثة للحكومة التركية الساعية للاستثمار في التناقضات، وأكدت قيادة قسد جهوزيتها التامة، واتخاذ كل ما يلزم من تدابير ميدانية تعزز إمكانيات القدرة على المقاومة لأمد بعيد..

وأكد المجتمعون على أن أي عملية عسكرية من جانب تركية هي عملية مدانة بكل اشكالها، وهي تستهدف قضم أجـزاء أخرى من الأراضـي السورية واحتلالها، وستتسبب بحدوث كارثة إنسانية أخرى،

وحذر المجتمعون من انها ستقوض قدرات قسد على الاستمرار بحملاتها في مكافحة الارهاب، حيث أن انشغال قسد بجبهة عسكرية مع تركيا في الشمال يعني فتح المجال أمام تنظيم داعش الإرهابي لتنشيط خلاياه وتعريض الامن الدولي للمخاطر مرة أخرى، وسيحول التدخل التركي المنطقة من جديد إلى ساحة تستقطب مختلف العناصر المتطرفة، عدا عن أن العملية العسكرية التركية ستخلف آثاراً مدمرة على الوضع الإنساني وستتسبب بكارثة حقيقية وبموجة نزوح كبيرة بين المدنيين وستزيد من تعقيد مجمل الأوضاع الإنسانية في المنطقة، كما ستؤدي إلى إجهاض كل المساعي والمبادرات الرامية للتوصل إلى حل سياسي وفق القرارات والمرجعيات الأممية ذات الصلة.

كما ركز المجتمعون على أهمية الجهود الدبلوماسية وثبات المواقف الدولية في منع أي تدخل تركي أخر وعدم التسبب بإضاعة فرص السلام وتعزيز الاستقرار في المناطق التي تحررت من داعش، فتركيا تسعى لتعويض خساراتها، الدبلوماسية والجماهيرية وازمتها الاقتصادية على حساب شعوب شمال وشرق سوريا، كما حث الجميع على أهمية عدم رضوخ القوى الدولية لمطالب الدولة التركية والتي تسعى الى اقناعهم بان الحملة ستكون محدودة وقصيرة المدى، علما ان جميع الحملات السابقة كانت محدودة لكنها تسببت بهجرة الملايين من سكان المنطقة.

أشار المجتمعون الى أهمية دور أبناء المكونات الاجتماعية وأبناء العشائر ومختلف القوى والأحزاب السياسية التي أبدت شجاعةً في تحمل مختلف الظروف القاسية التي شهدتها المنطقة وبقيت متمسكةً بحقها في العيش بكرامة في وطنها ورفضت أن تكون أداةً وذريعةً في يد الاحتلال، ودعا الأهالي والسكان في شمال وشرق سوريا للتكاتف والصمود في مواجهة المشاريع التي تستهدف أمنهم ومستقبلهم، وأكدوا على أن العامل الأساسي في إفشال هذه المخططات هو إرادة الجماهير التي وحدها يمكنها هزيمة الاحتلال ومشاريعه.

واعتبر المجتمعون التهديدات التركية خطراً كبيراً لابد من أن تتعاون جميع القوى السورية والسوريين بما فيها الجيش السوري لأجل الوقوف صفاً واحداً في مواجهتها، خصوصاً وأنها تستهدف في جوهرها وحدة سوريا وضرب قيم العيش المشترك بين مكونات شعبها.

وفي الختام دعا المجتمعون كافة القوى الوطنية الديمقراطية في سوريا لإبداء مواقفها الرافضة للاحتلال التركي، كما أن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي مدعوان لمساندة السوريين في حربهم ضد الإرهاب ورفض الاحتلال التركي لبلادهم بوصفه مشروعاً يهدف لاقتطاع أجزاء من سوريا وتقسيم شعبها وتحويل شمالها لمنصة تابعة لتركيا تهدد من خلالها الأمن والاستقرار في عموم المنطقة ، كما ناشدوا المؤسسات الأممية والحقوقية لتعقب سياسات تركيا وما ترتكبه من تجاوزات على القوانين والعهود والمواثيق الدولية بما فيها التهجير القسري والتوطين والاحتلال المدمر والعمل على اتخاذ مواقف جدية وعملية من هكذا ممارسات وأيضاً نؤكد على ضرورة وجود دور مهم للقوى والمؤسسات المجتمعية والمدنية وأن يكون هناك تكاتف بشكل قوي بين جميع هذه الأطراف.

> **الهجوم التركي سيقوض قدرات قسد على الاستمرار بحملاتها في مكافحة الارهاب**

– مجلس سوريا الديمقراطية
– قوات سوريا الديمقراطية
– الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا
١٢حزيران ٢٠٢٢

فهيم تستكين :

العملية العسكرية المرتقبة شمالي سوريا تهدد بمواجهة بين تركيا وإيران

*موقع المونيتور الامريكي

يبدو أن تركيا وإيران تتجهان إلى مواجهة في سوريا بسبب تضارب المصالح الإقليمية، حيث تعارض طهران صراحة خطة أنقرة لشن عملية عسكرية جديدة ضد المناطق التي يسيطر عليها الكرد، باعتبار أن ذلك يهدد نفوذها ومصالحها في الأراضي السورية.

وقد فشلت تركيا في الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة للمضي قدمًا في الخطة فيما تبدو روسيا مترددة. في غضون ذلك، أرسل الإيرانيون تعزيزات للميليشيات التابعة لها في منطقتين (شمال غرب حلب) ليستا بعيدتين عن المنطقة الرئيسية التي تستهدفها أنقرة، فيما تستمر المحاولات الإيرانية لإقناع تركيا بالتراجع عن هذه الخطوة.

وكان من المتوقع أن يجري وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبداللهيان» محادثات في تركيا في ٦ يونيو/حزيران قبل يومين من زيارة وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف»، لكن الرحلة ألغيت بسبب ما وصفته الصحافة الإيرانية بمشاكل قي ترتيب المواعيد. وقال صحفي إيراني مهتم بالعلاقات التركية الإيرانية إن طهران أرسلت مسؤولاً في المخابرات العسكرية إلى أنقرة لنقل اعتراضاتها على العملية العسكرية المرتقبة.

وأصبح مفهوم «التنافس» أقل ما يقال في وصف العلاقات التركية الإيرانية. وقد تعمقت الخلافات بين الجارتين وسط التطورات المتلاحقة في سوريا والعراق ولبنان واليمن، إلى جانب الخلافات حول تقاسم المياه وتدفق اللاجئين الأفغان من إيران إلى تركيا.

وقد دعم الطرفان الأطراف المتعارضة في أزمة تشكيل الحكومة العراقية وتنازعا على النفوذ في الموصل وكركوك وسنجار. ودفعت طهران القسم الشيعي من الأقلية التركمانية لتقسيم الحليف الرئيسي لأنقرة في العراق.

ونددت إيران بملاحقة تركيا لمسلحي «حزب العمال الكردستاني» فيما هاجمت الميليشيات المدعومة من إيران قاعدة تركية هناك وسط اتهامات تركية بأن إيران تدعم «حزب العمال الكردستاني» سرا.

علاوة على ذلك، اقتربت أنقرة من المحور العربي الإسرائيلي على حساب إيران وعادت لإرضاء السعوديين في اليمن كجزء من جهود التطبيع مع الرياض.

وفي ضوء هذه الخلفية، انتقدت الخارجية الإيرانية خطط تركيا لشن عملية عسكرية جديدة شمالي سوريا، محذرة من أنها لن تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات والمعاناة الإنسانية في البلاد. ولا يخفى على أحد أن الوجود العسكري التركي في سوريا (نتيجة لـ٣ عمليات منذ أغسطس/ آب ٢٠١٦) يمثل مصدر قلق لإيران بشكل أكبر من روسيا.

وقد وصفت وسائل الإعلام الإيرانية وجود تركيا بأنه «غزو» وأشارت إلى أعضاء الجيش السوري الحر، الحليف لتركيا، على أنهم «إرهابيون تدعمهم تركيا». واتهمت هذه الوسائل الإعلامية تركيا بالسعي لإحداث تغييرات ديموغرافية على حساب الكرد، وتوسيع مساحة «الإرهابيين» تحت غطاء المناطق الآمنة، والسعي وراء مكاسب لاستخدامها ضد دمشق في محادثات مستقبلية أو تمهيد الطريق لضم الأراضي السورية.

في المقابل، استخدمت وسائل الإعلام الموالية للحكومة التركية وصف «الإرهابية» للميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في سوريا والعراق.

وقد حدد الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» تل رفعت ومنبج باعتبارهما الهدف الأولي من العملية المرتقبة، من شأن ذلك أن يعرض التجمعات الشيعية القريبة في الزهراء ونبل وكذلك مدينة حلب للخطر، وبالتالي فإن اعتراضات طهران الخطابية وجهودها التعزيزية في المنطقة ستزداد. وتعليقًا على خطة التدخل التركية، قال المتحدث باسم قوات النظام السوري «يوسف حمود» إنه يتوقع أن تقاوم إيران سياسيًا وعسكريًا، كما يتضح من الدعم العسكري الذي قدمته في المنطقة. وأضاف أن جميع قوات النظام والميليشيات المتحالفة معها في المنطقة يتلقون مساعدة من مستشارين من الحرس الثوري الإيراني ويمكنهم التدخل عسكريا. وفي مقابلة مع «رويترز»، قال «حمود» إن النظام السوري والميليشيات الإيرانية يرسلون تعزيزات إلى «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تعهدت أنقرة بطردها من تل رفعت.

في غضون ذلك، ذكرت وكالة أنباء «الأناضول» التركية أن الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران حاولت نشر صواريخ «جراد» في المنطقة في ٣٠ مايو/أيار، لكن القوات الروسية منعتها. وأكد مصدر كردي لـ «المونيتور» أن الروس حذروا «وحدات حماية الشعب» الكردية من الخطوة الإيرانية.

> **تركيا وإيران تتجهان إلى مواجهة في سوريا بسبب تضارب المصالح الإقليمية**

واتخذت إيران خطاً متشدداً مشابهاً ضد عملية «غصن الزيتون» في عام ٢٠١٨ والتي سيطرت تركيا خلالها على عفرين. وتم إرسال مسلحين شيعة لمساعدة الكرد في عفرين لكن تم استهداف قافلتهم بغارة جوية تركية على الطريق. ونسق الكرد مع الميليشيات المدعومة من إيران في منطقة حلب رغم أنهم يرون أن هذه المليشيات ستمثل تهديدًا رئيسيًا في حالة حدوث فراغ في السلطة في مناطق شرق الفرات.

هل يمكن لإيران أن تذهب أبعد من ذلك الآن وتخاطر بمواجهة مع تركيا؟ وفقًا للصحفي الإيراني، فإن تركيا «تدرك جيدًا» أن إيران ستدافع عن الزهراء ونبل، بالرغم أن إيران تجنبت المواجهة المباشرة مع تركيا في سوريا

حتى الآن، باستثناء المشاركة الإيرانية في هجوم عام ٢٠٢٠ في إدلب الذي أدى إلى استعادة دمشق السيطرة على الطريق السريع «إم٥».

وبالرغم من أن أنقرة لم تذكر الزهراء ونبل كأهداف، إلا أنها ستقع في نطاق تركيا إذا سيطرت على تل رفعت. ويُنظر إلى المكانيين وتل رفعت على أنهما حاجز يحمي حلب. وتقع تل رفعت على بعد ٢٧ كيلومتراً شمال حلب، بينما تقع كل من نبل والزهراء على بعد أقل من ٢٠ كيلومتراً من المدينة.

وتتخوف إيـران من سيناريو مشابه للحصار الذي نفذه تنظيم «هيئة تحرير الشام» لمدة ٣ سنوات على بلدتي الفوع والكفريا الشيعيتين في إدلب. وقد تم إجلاء السكان المحليين في ٢٠١٨ مقابل الإفراج عن ١٥٠٠ من معارضي النظام في السجون السورية.

وظلت الزهراء ونبل نفسها تحت الحصار من قبل قوات المتمردين، بما فـي ذلـك «جبهة النصرة»، سلف «هيئة تحرير الشام»، من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦.

وفي فبراير/شباط ٢٠١٦، حاولت تركيا دون جدوى منع قوات النظام السوري و«وحدات حماية الشعب» من الاستيلاء على تل رفعت ومحيطها عبر تعبئة الجيش السوري الحر وحتى نقل المقاتلين الإسلاميين من إدلب إلى شمال حلب عبر الأراضي التركية.

ولم تكتف قوات النظام بفك حصار الزهراء ونبل، بل قطعت الطريق المؤدية إلى الحدود التركية، والتي كانت تدعم قوات المعارضة في حلب. وفي النهاية، استعاد النظام المدينة بأكملها. واليوم، تمنع السيطرة الكردية في تل رفعت ومحيطها مقاتلي المعارضة في إدلب من العبور إلى جيب درع الفرات الخاضع للسيطرة التركية والوصول إلى حلب.

ومع إدراك الجميع لأهمية المنطقة، تتزايد الشكوك والمخاوف من أن أهداف أنقرة قد تتجاوز إضعاف الكرد. وبحسب مصادر مختلفة، فإن مجموعات محلية مدربة ومجهزة من قبل «حزب الله» وجماعات شيعية ترعاها إيـران مثل «فاطميون» و«هاشميون» و«زينبيون» تتواجد في الزهراء ونبل. وبحسب ما ورد يتم التنسيق بينهم من قبل الحرس الثوري الإيراني الذي لديه مقر في المنطقة.

وتشير وكالة «مهر» الإيرانية إلى أن بعض الثوار السوريين يرون في خطة التدخل التركية وسيلة للتقدم إلى حلب، وحذرت من أن قرب تل رفعت من الزهراء ونبل يمكن أن يثير «محور المقاومة» و«يجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لأردوغان».

هل يمكن لإيران أن تذهب أبعد من ذلك الآن وتخاطر بمواجهة مع تركيا؟

وتقدم تركيا ٣ مبررات للنظر إلـى تـل رفعت كهدف. أولاً، تستخدم «وحدات حماية الشعب» المنطقة لشن هجمات على عفرين وجيب درع الفرات الخاضع للسيطرة التركية. ثانيا، تقول أنقرة إن ٢٥٠ ألف شخص (فروا من تل رفعت في عام ٢٠١٦) يريدون العودة. ثالثًا، توفر تل رفعت ٦٠٪ من مياه الشرب في المنطقة.

وقد تكون الاتصالات الروسية المستمرة مع تركيا بمثابة ضمانة لتقليل مخاطر المواجهة بين القوات التركية والقوات الإيرانية السورية، لكن طهران تشعر أنه جرى تهميشها في «عملية أستانا» (تضم تركيا وروسيا وإيران) بشأن سوريا.

وقد تقوض الأجواء المتوترة «عملية أستانا» برمتها حيث تستعد الأطراف الثلاثة لعقد الجولة الثامنة عشرة من المحادثات في وقت لاحق من هذا الشهر. فهل يمكن أن تقفز تركيا إلى العملية العسكرية فجأة وتقلب الطاولة قبل الاجتماع؟ في ظل الأجواء الحالية، يبقى كل شيء احتمالا واردا.

عريب الرنتاوي

أوكرانيا والاجتياح التركي... كيف ستتصرف واشنطن وموسكو؟

تَقرع تركيا طبول اجتياح خامس للشمال السوري، إن صدق إردوغان في وعده ووعيده، فإن أكثر من خمسين ألف جندي تركي، مدعومين بميليشيات حليفة تحمل اسم «الجيش الوطني»، سيندفعون صوب عين عيسى، عين العرب، تل رفعت، منبج، مينّغ، وسدّ تشرين، لبسط سيطرتها على معاقل رئيسة لقوات سوريا الديمقراطية والحركة الكردية عموما.

لا ندري بعد ما الاسم الذي سيختاره إردوغان لعمليته الجديدة، وهو الذي اعتاد اختيار أسماء لعملياته السابقة، تتناقض معانيها مع مراميها، لكنها انتهت جميعها إلى تمكين أنقرة من احتلال ما يقرب من تسعة آلاف كيلومتر متر مربع، أو ما يعادل تقريباً مساحة بلد كامل كلبنان مثلاً... عملية «درع الفرات- أغسطس ٢٠١٦» وانتهت إلى احتلال جرابلس والباب ودابق، عملية «غصن الزيتون- يناير ٢٠١٨» وشملت عفرين وراجو وجوارها وعشرات البلدات والقرى، عملية «نبع السلام- أكتوبر ٢٠١٩» التي أدّت إلى احتلال رأس العين وتل أبيض وسلوق، وصولاً للطريق السريع «إم ٤»، وعملية «درع الربيع- ٢٧ فبراير ٢٠٢٠» التي وسعت الجيب التركي الشمالي، وأعطت تركيا الحق في تسيير دوريات مشتركة، مع القوات الروسية على امتداد الطريق «إم ٤».

سببان رئيسان يدفعان بالسيد إردوغـان وحزبه الحاكم، لتسخين خط الحدود، ورفع وتيرة التهديد بالحرب والتحشيد لها، وفقاً لكثرة من المراقبين

والمحللين... أولهما؛ استشعاره بفائض قوة، ناجم عن إحساس عميق بحاجة الغرب والشرق لتركيا في اللحظة الأوكرانية الراهنة، فلا الولايات المتحدة وأوروبا و«الناتو» بوارد فتح مواجهة مع تركيا، فيما ينصرف جُل تركيزها ومواردها لهزيمة روسيا في أوكرانيا، ولا روسيا التي تعرف أهمية الأوراق التي تمتلكها تركيا، بوارد إزعاج الجار التركي المُتقلب، وبيده أوراق المضائق المائية والمجال الجوي والعلاقة الوثيقة مع أوكرانيا، والدولة التي إن نقلت البندقية من كتف إلى كتف، أحدثت فرقاً في سير العمليات العسكرية على الأرض، ولعبة عض الأصابع في ميادين الغذاء والطاقة والعقوبات.

وثانيهما؛ حاجة الرجل لـ«شد عصب» شعبه وجمهور ناخبيه، في لحظة اشتداد أثر التضخم وانهيار الليرة التركية وموجة الغلاء بالذات في سوق الطاقة، وشح المواد الغذائية وارتفاع أسعارها، والتي تضع جميعها أسهمه في انتخابات يونيو ٢٠٢٣ الرئاسية، في مهب رياح الغضب والمعارضة واليأس والإحباط... الانتخابات الرئاسية المقبلة، استحقاق مهيمن على سلوك إردوغان ، ولا يمكن فهم استداراته المتلاحقة في سياسته الخارجية، ولا توجيهاته الاقتصادية والمالية، ولا حتى قراراته الأمنية والعسكرية، من دون ربطها جميعاً بهذا الاستحقاق الذي سيقرر – ربما – المستقبَلين، السياسي والشخصي للرجل.

على أننا، ونحن نرى أهمية السببين المذكورين ونوافق على كونهما يوفران الفرصة والحاجة للرجل لتجريب حظوظه لخوض غمار مغامرة جديدة في الشمال السوري، لا نسقط أبداً «سيناريو الاسكندرون»، والرغبة الدفينة التي تراود «العثمانيين الجدد» في إعادة انتاج هذه السيناريو على امتداد الشمال السوري، وبعمق ٣٠ كم في الداخل.

فلو أن درء «التهديد الإرهابي» المتمثل بحزب العمال ووحدات الحماية وقوات سوريا، هو وحده ما يحرك الجيوش التركية جنوباً، لقلنا أن لأنقرة ما يكفي من المبررات لفعل ما فعلت، وتكراره كلما اقتضت الحاجة ذلك، لكن تركيا تدرك تمام الإدراك، وقد أُبلِغت بذلك مراراً وتكراراً من موسكو، وعلى أرفع المستويات، بأن دمشق تشاطرها المخاوف ذاتها، وتتطلع لتحقيق الحلم ذاته: تصفية الكيان الكردي وبسط سيطرة الجيش السوري على الحدود الشمالية... إن أفضل حليف لإردوغان في مواجهة «الانفصاليين الكرد» كما يسميهم لافروف، هو بشار الأسد، فلماذا لا يختار الزعيم التركي الطريق الأقصر لفعل ذلك، ولماذا توقفت استداراته التي شملت السعودية والإمارات ومصر وإسرائيل، عند دمشق، ولم تطرق أبوابها؟

> **اعتاد اردوغان اختيار أسماء لعملياته السابقة، تتناقض معانيها مع مراميها**

أياً يكن من أمر، فإن مراجعة سريعة لتجربة الاجتياحات الأربعة الفائتة، تظهر حاجة أنقرة للحصول على الضوء الأخضر من كل من واشنطن وموسكو، أو واحدة منهما على الأقل، لتنفيذ عملية عسكرية واسعة في العمق السوري... وهذه المرة، تبدو تركيا بحاجة للضوء الأخضر من موسكو أكثر من واشنطن، كون المناطق التي تنوي اجتياحها تحظى برعاية الكرملين وتتواجد فيها وحدات رمزية من القوات الروسية، فهل منح لافروف القيادة التركية مثل هذا الضوء عندما زارها قبل أيام، وهل «تَفَهّم» الكرملين لمخاوف أنقرة، يعني منحها هذا الضوء

أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟

من الواضح تماماً، أن موسكو المتورطة من الرأس حتى أخمص القدمين في أوحال أوكرانيا، لا ترغب التورط في جبهة ثانية، بعيدة نسبياً هذه المرة، ولا تريد المقامرة بالجار التركي، وبالنسبة للكرملين، فإن أوكرانيا وليست سوريا، هي أولويتها الأولى في هذه المرحلة، من دون أن يعني ذلك، أنها بصدد التخلي عن «مكاسبها» في سوريا وتبديد حلمها بإبقاء أقدامها مغمورة في مياه المتوسط الدافئة.

لن يعني روسيا كثيراً، إن تمددت تركيا على مساحة أكثر قليلاً مما تمتلك هذه الأيام، سيما وأن الطرف المستهدف بهذا بالاجتياح، «قسد»، هو حليف أعدائها الامريكيين والأطلسين، ولن تأسف كثيراً لفقدان طرف «متقلب» كهذا، هذا هو لسان حال اللاعب الروسي.

لكن أكثر ما يقلق روسيا، هو أن تنتهي العملية التركية الخامسة، إلى مواجهة واسعة بين الجيشين التركي والسوري... أمرٌ كهذا محرج لموسكو، وقد يقوض مكتسبات السنوات السبع الفائتة في سوريا... لذا فإن اختيار مسارات العملية وحدودها ومدياتها، هو ما سيقرر ما إذا كانت موسكو ستمنح إردوغان ضوءاً أخضر أم أحمر، أو حتى برتقالياً.

وستكون موسكو قد وضعت «كرد سوريا» في مواجهة مع أصدقائهم وحماتهم الامريكيين... ومن الواضح أن واشنطن وبروكسل، ليستا بوارد المقامرة بدفع تركيا أكثر صوب موسكو، إن هما عارضتا العملية التركية بقوة، وإردوغان وضع المسألة بكل وضوح: سنعرف من يتفهم الحساسيّات التركية ومن يهملها، وسنبني سياساتنا على هذا الأساس، في إشارة إلى الولايات المتحدة و«الناتو» ومحاولات السويد وفنلندا الانضمام إليه.

واشنطن عارضت حتى الآن أي تغيير في «الستاتيكو» القائم في الشمال السوري، لكن المعارضة اللفظية وحدها، لا تكفي لبث الطمأنينة في نفوس الكرد، بدلالة أنهم يستجدون دمشق، تكثيف وجودها العسكري قبالة الحشود التركية، ويتعهدون بالقتال كتفاً إلى كتف مع الجيش السوري، والمعلومات تتحدث عن قنوات نشطة بين دمشق والقامشلي.

كيف ستدير واشنطن حرباً بين حليفين لها، وأي وزن ستعطيه لكل منهما، وهل ستقرر سياساتها وفقاً للأوزان المتفاوتة بين هذين الحليفين، وهل ستنحاز لصالح الحليف الأقوى حتى وإن متذبذباً ومتقلباً، أم لصالح الحليف الأصدق والأكثر إخلاصاً، حتى وإن كان أقل وزناً وأضعف تأثيراً... هل يمكنها التوفيق بين مصالح متصادمة لهذين الحليفين، وهل يمكنها منع دمشق من «قطف ثمار» حالة الترك والتخلي التي قد يعيشها كرد سوريا؟... ثم، هل تصبح المواجهة الساخنة في الشمال السوري، مدخلاً لواشنطن، لمعاقبة روسيا في سوريا، من خلال استهداف حليفها في دمشق، وإضعاف صدقيتها أمامه، وترك «الفيل التركي» يعيث تكسيراً في دكان الخزف السوري؟

أسئلة وتساؤلات برسم الأيام المقبلة.

سببان رئيسان يدفعان باردوغان وحزبه الحاكم لتسخين خط الحدود

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

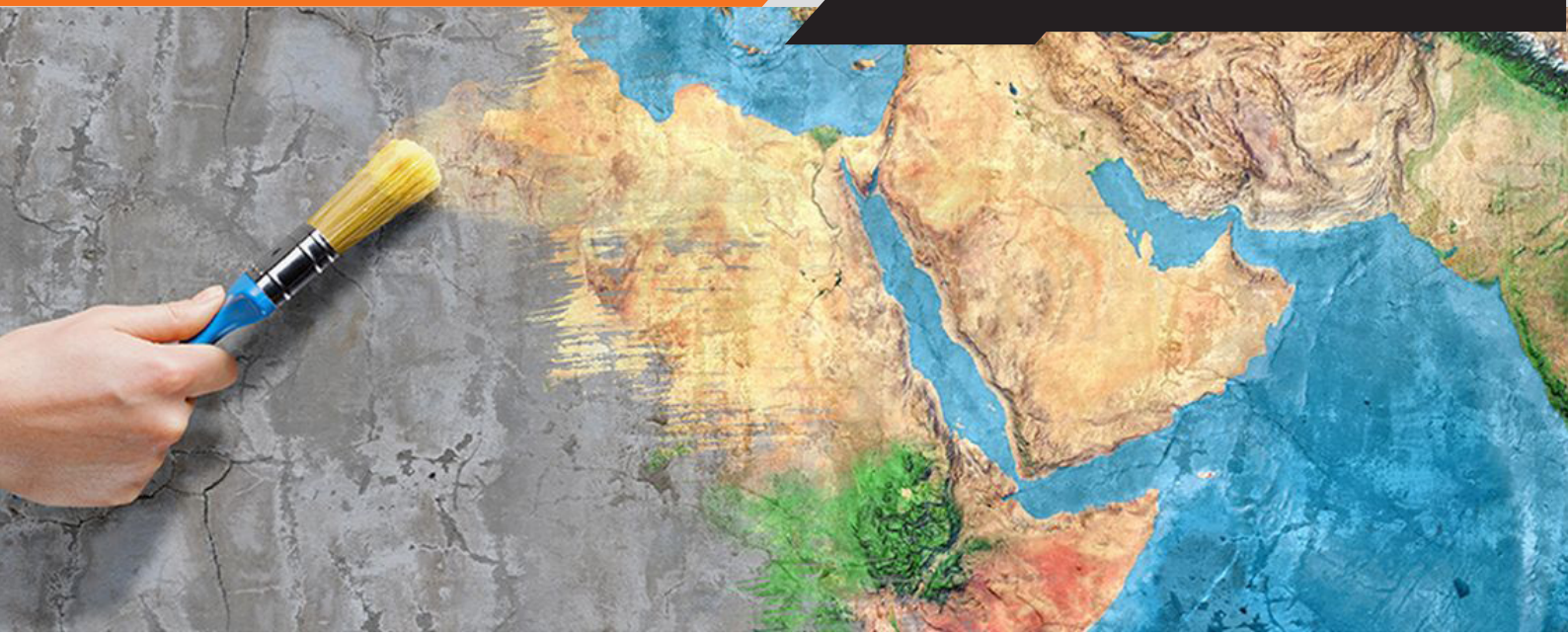

محمد صالح صدقيان:

"المنازلة الكبرى".. ممر إلزامي للشرق الأوسط الجديد؟

تشهد منطقة الشرق الأوسـط تطورات تشي بأننا مقبلون على صيف حار شديد السخونة. هذه التطورات متصلة بشكل أساسي بالملفين الإيراني والإسرائيلي اللذين يسيران بسرعة قياسية كأنهما على موعد مع أحداث وتقلبات وممرات لا بد منها.

يتحرك الملف الايراني بشكل دراماتيكي، بدءاً من قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدانة إيران في الثامن من يونيو/حزيران الجاري، وما رافقه من ردود أفعال سريعة من طهران حيال مدير الوكالة رافائيل غروسي وسلوكه الذي لا ينسجم مع محاولة إضفاء مصداقية على عمل الوكالة، وبالتالي لا أعتقد أن ترميم العلاقة بين غروسي وإيران سيكون ممكناً في المدى القصير، اللهم الا اذا تم التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا، وهذا الأمر لا يبدو أنه سهل المنال.

في المقابل، يتحرك الملف الإسرائيلي هذه المرة من زاوية حضوره في قيادة العمليات الوسطى للجيش الأمريكي المتمركزة في منطقة الشرق

> تطورات الشرق الأوسط تشي بأننا مقبلون على صيف حار شديد السخونة

الأوسط بعدما كان سابقاً ضمن قيادة العمليات الأوروبية.

هذا الحضور الجديد يعطى إسرائيل مهمة محاولة ملء الفراغ الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة من خلال صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي نواتها المتحركة في الوقت الذي تم طرح مشروع قانون في الكونغرس الأمريكي يدعو إلى استراتيجية دمج الدفاعات الجوية لعدد من الـدول العربية وإسرائيل من أجل التصدي لما أسماها "اعتداءات ايران"، طالباً من البنتاغون تحضير استراتيجية عمل مشتركة ووضع مقاربة دفاعية لنشر قدرات جوية وصاروخية دفاعية لحماية المنطقة من "الاعتداءات الايرانية" و"المجموعات المدعومة من طهران"!

أمام هذين الملفين، يبدو أن إسرائيل تتحرك على خط الملف الإيراني خصوصاً بعد الزيارة المثيرة للجدل والمستفزة التي قام بها رافائيل غروسي إلى إسرائيل قبل أيام من موعد انعقاد اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية في فيينا؛ في محاولة منه لإضفاء مصداقية ما لإسرائيل باعتبارها المكان الذي يمدّ الوكالة بالتقارير والمعلومات بشأن الدول الأعضاء في هذه الوكالة، برغم عدم عضوية إسرائيل في الوكالة وعدم إنضمامها إلى معاهدة حظر الإنتشار النووي ورفضها السماح لمفتشي الوكالة بتفقد منشآتها النووية! لا توجد معطيات تشير إلى أن طهران أسيرة ضغوط قصوى تمارسها عليها اسرائيل والولايات المتحدة؛ بل على العكس من ذلك؛ ربما تكون بحاجة إلى ذريعة لمهاجمة اسرائيل، كما ردّد معاون الرئيس الايراني محسن رضائي؛ وهي ستستغل جميع الامكانات المتاحة لمواجهة التحرك الاسرائيلي الجديد بما في ذلك تداعيات الحقل الغازي المشترك مع لبنان، أي حقل "كاريش" المتنازع عليه والذي يعتبر مهماً لإعتبارات طاقوية تجعل إسرائيل مصممة على التنقيب والإستخراج من هذا الحقل المشترك حتى قبل تسوية النزاع الحدودي البحري مع لبنان.

لا أريد الدخول في جدوى التعاون الإسرائيلي ـ العربي الموجه ضد إيران لكن الموقف الذي أبداه أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت عبد الله الشايجي جدير بالانتباه عندما قال إن التحشيد الإسرائيلي الحالي ضد إيران "ليس من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي وليس من مصلحة هذه الدول ان تكون جزءاً منه"؛ وزاد على ذلك

> الحرب بين طهران وتل ابيب ليست من مصلحة دول المنطقة

"أن الحديث عن ناتو عربي خليجي بوجود إسرائيل هو مجرد خيالات لدى إسرائيل التي تستغل تعثر الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط".

وتساءل الشايجي عن جدوى التصعيد مع طهران "في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن اسرائيل لن تضحي بأي جندي من أجل حماية الخليجيين".

يؤشر ذلك كله إلى تبلور مناخات مواجهة قابلة للتصعيد بين ايران وإسرائيل تُسهم الولايات المتحدة بتأجيجها نتيجة سياساتها الخاطئة في الشرق الأوسط.

صحيح أن إسرائيل اقتربت من الحدود الإيرانية في بعض القواطع؛ لكن الصحيح أيضاً أن إيران موجودة على مرمى حجر من حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة وتتربص بإسرائيل الدوائر إن في المحيط السوري أو اللبناني أو الفلسطيني.

واذا كانت إسرائيل ترغب بتوريط بعض الدول في مخططاتها مع إيران؛ فان ايران "مستعدة ـ كما تقول ـ للمنازلة" التي تستعد لها منذ أربعة عقود من الزمن.

ليس من مصلحة دول المنطقة والاقليم بشكل عام نشوب حرب بين طهران وتل ابيب لأنها – كما قلت في مقالة سابقة – سوف لن تنحصر في حدود معينة وانما ستشمل كافة دول الاقليم اضافة إلى انها ستخلق معادلة جديدة للامن والردع والاشتباك؛ اذا لم تعمل على خلق "شرق أوسط جديد" لا يكون هذه المرة على المقاسات الأمريكية والإسرائيلية إنما على مقاسات اقليمية تأخذ بالإعتبار تداعيات الحرب الأوكرانية والأزمة الاقتصادية التي تجتاح الدول الغربية وتحديداً الاوروبية منها اضافة إلى حاجة الاقليم للأمن المستدام الذي بالتأكيد لن يكون فيه محل لإسرائيل.

هذا التصور تدركه الدولة العبرية جيداً ولذلك تسعى لإشراك دول عدة في الشرق الاوسط في أي مواجهة محتملة مع إيران من أجل تقسيم الضرر على الجميع وحصر الفوائد بها وحدها.. ولا أعتقد أن هذه النقطة الاستراتيجية غائبة عن أذهان معظم دول المنطقة.

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية ورئيس المركز العربي الايراني للحوار
*المركز العربي الايراني للحوار

شون أوغرايدي :

الملكة إليزابيث الثانية .. دعامة أساسية لقوة بريطانية ناعمة

تتمتع قيمتا المصالحة والتسامح بأهمية محورية في توصيف وظيفة الملكة إليزابيث الثانية، حتى إنها تكاد تندرج في صفوف المتنبهين للتحيز والتمييز العرقي.

وعلى الرغم من أن كل ما تفعله، في الواقع، طبعاً، يتمثل في القبول والترويج لمجتمعات التعددية الثقافية والعرقية الذي آلت إليه مجتمعات المملكة المتحدة ودول الكومنولث، ما يتناقض بشكل حاد مع الإصرار على المشهدية التي تتسم بتسيد نمط أحادي متجانس «على عكس التعددية» التي كانت موجودة في عام ١٩٥٢ (مع الاستثناء المزعج لدولة «اتحاد جنوب أفريقيا» التابعة للإمبراطورية البريطانية التي كانت في تلك الفترة تمر بمرحلة الفصل العنصري). «المشهدية الأحادية كانت تستند إلى صورة الديمقراطية والمساواة، التي يفترض أنها تتناقض مع التمييز العنصري الممارس آنذاك في جنوب أفريقيا».

كذلك تفعل الملكة تفعل الشيء الصحيح وبالطريقة الصحيحة، بشكل عام، خصوصاً مع مرور الزمن. وقد عوضت الكاريزما التي تتمتع بها جزئياً عن خسارة بريطانيا وضعها كإمبراطورية وتراجع قوتها في العالم. واستطاعت استخدام موقعها من أجل مساعدة وزرائها وتعزيز المصالح البريطانية، ولا سيما في التعبير عن المصالحة وقيادة الجهود الرامية إلى تحقيقها.

ومثلاً، زارت الملكة بعد عقدين من نهاية الحرب، الدولة التي كانت آنذاك ألمانيا الغربية من أجل إظهار

أنه لم يكن هناك ضغينة متبقية من زمن قصف سلاح الجو الألماني قصر باكينغهام، وقد أخطأت قذائفه والدها ببضع ياردات فلم تقتله (بالطبع، وفر ذلك للملك والملكة نصراً دعائياً ضخماً أثناء جولاتهما على الأحياء التي تعرضت للقصف في الوقت نفسه، وقد أمكن التعبير عن ذلك بعبارة «في الأقل، نستطيع أن ننظر إلى الطرف الشرقي ونحدق في الوجوه مباشرة، من دون حرج»).

وبعد سنوات قليلة، حين كان الغضب لا يزال متأججاً من اليابان، استضافت الملكة إمبراطور اليابان هيرو هيتو، في سياق زيارة دولة. وفي السنوات الأخيرة، شكلت زيارتها إلى إيرلندا في عام ٢٠١١ نجاحاً مميزاً، وتوجهت فيها «إلى الإيرلنديين» بعبارات رقيقة بشكل خاص أوحت بالاعتذار لهم، من دون أن تذكر ذلك بالاسم.

وآنذاك، أوردت الملكة أن «هذه الحوادث أثرت فينا جميعاً، وفي عديدين منا بشكل شخصي، وهي إرث مؤلم. لا نستطيع إطلاقاً أن ننسى هؤلاء الذين ماتوا أو الذين أصيبوا بأضرار، أو ننسى عائلاتهم. وأعرب إلى جميع هؤلاء الذين عانوا نتيجة لماضينا المضطرب، عن أفكاري الصادقة وتعاطفي العميق. وبفضل الاسترجاع التاريخي للحوادث، يمكننا جميعاً أن نرى الأشياء التي كنا نتمنى لو أنها جرت بشكل مختلف، أو لو أنها لم تقع على الإطلاق، لكن من الصحيح أيضاً أنه لم يكن بإمكان أحد ممن تطلعوا إلى المستقبل على امتداد القرون الماضية، أن يتخيل قوة الوشائج التي تجمع حالياً بين حكومتي بلدينا وشعبيهما، وروح الشراكة التي نتمتع بها الآن والعلاقة المتينة الدائمة بيننا».

مرة أخرى، من الصعب النظر إلى هذه الكلمات من دون الشعور بعدم الارتياح عند تأمل الوضع الراهن في جزيرة إيرلندا.

وربما لم يكن من قبيل الصدفة أن الملكة اختارت مدينة «ليستر» البارزة على مستوى التعدد الثقافي، لبدء جولتها بمناسبة يوبيلها الذهبي في عام ٢٠١٢، وقد حرصت دائماً على إشراك قادة المجموعات الدينية والثقافية الأخرى في المناسبات الوطنية بما في ذلك مراسيم احتفالات نصب الشهداء التذكاري السنوية.

وكذلك بدت جريئة في خطابها الخاص الذي ألقته أمام البرلمان في عام ٢٠٠٢، ولم يكن ذلك هو خطاب الملكة التقليدي الذي يكتبه وزراؤها لها، إذ أوردت «إن تعزيز مجتمعنا الغني بالتعددية الثقافية والتعددية الدينية، وهو تطور رئيس منذ عام ١٩٥٢، يجري بشكل سلمي لافت، وبقدر كبير من حسن النية». وفي عام ٢٠٠٤، ضاعفت التزامها بذلك الملمح التعددي، وذهبت إلى حد الإعلان عن أنه «هنالك بالتأكيد كثير مما ينبغي فعله، وتحديات متعددة يجب التغلب عليها. لا يزال التمييز موجوداً. ويشعر بعض الناس أن معتقداتهم الخاصة تتعرض للتهديد. وفي المقابل، لا يحس البعض بالرضا عن الثقافات غير المألوفة».

> **كاريزماها عوضت بصورة جزئية خسارة الإمبراطورية وتراجع قوة المملكة المتحدة**

وتابعت، «إنهم جميعاً في حاجة إلى الاطمئنان بأن هناك كثيراً مما يمكن كسبه من خلال التواصل مع الآخرين، وأن التنوع هو في الحقيقة قوة وليس تهديداً».

وأضافت الملكة، «نحن نحتاج أيضاً إلى إدراك أن التقدم السلمي والمطرد في مجتمعنا المؤلف من ثقافات وموروثات مختلفة، يمكن أن يتعرض للتهديد في أي لحظة من خلال أفعال المتطرفين في الداخل، أو عبر

الحوادث في الخارج. لا يمكننا بالتأكيد أن نشعر بالرضا عن أنفسنا على الإطلاق».

إنها من المتنبهين للتحيز والتمييز العرقي، أليس كذلك؟ نسمع من وقت لآخر تلميحات حول سياستها. ويمكن أن نستعيد أحد من استمعوا إليها، وهو توني بن الذي يعتبر واحداً من الاشتراكيين النادرين ضمن مجمل «حكوماتها» العمالية «بمعنى الحكومات التي ترأسها حزب العمال في عهدها»، إذ خلص بعد عودته من مقابلة رسمية معها إلى أنها امرأة أرستقراطية نموذجية بالنسبة إلى جيلها، معتبراً أنها مؤيدة معتدلة و«بشكل ضئيل» لحزب المحافظين. ويبدو أن رئيسي الـوزراء اللذين تفضلهما كانا ونستون تشرشل وهارولد ويلسون «رئيس وزراء من حزب العمال، قاد حكومتين عماليتين فـي ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، لكنه أرستوقراطي وحمل لقب بـــارون». كذلك ذكرت صحيفة «صنداي تايمز» أنها اختلفت مع مارغريت تاتشر حول سياسات «تسبب الانقسام» طبقتها في ثمانينيات القرن الماضي. (ويبدو أن كلاً منهما قد حيرت الأخرى، لكنهما توافقتا على الرغم من «الخلافات المتعلقة بالسياسات» حول إضراب عمال مناجم الفحم وعقوبات دول الكومنولث على جنوب أفريقيا).

في المقابل، إن المجال الوحيد الذي لا يبدو أن بمقدورها السيطرة على رسائلها بشأنه هو الاستقلال الاسكتلندي. وأثناء الاستفتاء الأخير على ذلك الاستقلال، أخبرت الملكة أحد أصحاب التمنيات الطيبة أن على الناس أن «يفكروا ملياً» في تصويتهم. وفي عشاء اليوبيل الفضي في عام ١٩٧٧، وفيما كان شعار «أنه نفط اسكتلندا» يتردد في كل الأرجاء، تسببت الملكة بانزعاج غير عادي من خلال قولها بشيء من التحدي الخفيف، «لا أستطيع أن أنسى أنني قد توجت ملكة على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. ولعل هذا اليوبيل هو الوقت المناسب لتذكير أنفسنا بالفوائد التي منحها الاتحاد، في الداخل وفي تعاملاتنا الدولية، إلى سكان أجزاء هذه المملكة المتحدة كلها».

ولم ترتكب الملكة أي خطأ بخلاف ذلك، وبقيت بعيدة من دون أن تتدخل في الأمور أطول فترة ممكنة، خلال الأزمات، والبرلمانات المعلقة «تلك التي لا يفوز فيها أي حزب بالغالبية»، وفي الأيام التي توجب عليها أن تختار رئيس وزراء محافظاً جديداً (قبل أن تصبح لديهم انتخابات الزعامة المزعجة هذه).

> **تفعل الملكة الشيء الصحيح وبالطريقة الصحيحة**

إن الملكة موجودة في كل مكان إلى درجة أننا كنا على الـدوام عرضة لخطر اعتبارها أمـراً مفروغاً منه، إلا أن كونها مألوفة باتت مفهوماً يضاف إلى فكرة أننا «نعرفها»، حتى أنني سمعت في هذا الأسبوع، أن بعض الناس يعتبرونها كجدتهم.

في ملمح آخر، لا تتغير الملكة من حيث المظهر والعادات، حتى حينما تتأقلم بشكل ثابت مع التغيير وتقبله. وكانت الطقوس السنوية إلى وقت قريب، لا تتبدل، وهي في أغلبها طقوس يعرفها أسلافها على غرار اللقاء الملكي المعروف باسم «رويـال أسكوت» «الاسم مشتق من وشاح رقبة عريض ملكي الطابع. ويتضمن الحدث اجتماعات تستمر أربعة أيام، ومنافسة رياضية»، والافتتاح الرسمي للبرلمان، وخميس الأسرار، والإقامة الدورية في «قصور» «بالمورال»، و«ويندسور»، و«ساندرينغهام»، وصيد الطيور البرية، وأحد الذكرى،

وكلمة عيد الميلاد التي تبث «تلفزيونياً وإذاعياً بثاً حياً»، والزيارات الخارجية. وقد بقيت تسريحة شعرها على حالها منذ ١٩٦٠. وكانت كلاب الـ«كورغيز» موجودة معها منذ أربعينيات القرن العشرين. وكذلك تظهر الملكة على الطوابع البريدية وقطع النقود، والأوراق النقدية. وقد جرى الاحتفال بها بشكل غير مألوف وغرائبي في الأغنية الشهيرة لفرقة «ذا جام» في عام ١٩٧٨، التي تقول «في أسفل محطة قطارات الأنفاق في منتصف الليل» (...) «بحثت عن فكة ثم سحبت الملكة/ مبتسمة، مخادعة» «إشارة إلى وجود صورتها على قطع النقود».

ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية يتمثل في فهمها الفطري بأن الملكية تحكم بإذن من الشعب وليس العكس. إن الأمر يحتاج إلى قليل من التواضع. وبعد وفاة ديانا، والاحتفال باليوبيل الذهبي لذكرى زواجها هي في عام ١٩٩٧، قدمت إلى توني بلير وللبلاد على نطاق أوسع، مجموعة من الأفكار. وقد تضمنت أفكارها أنه «على الرغم من الفارق الدستوري الكبير بين الملكية الوراثية والحكومة المنتخبة، فإن الفجوة بينهما في الواقع ليست واسعة إلى هذا الحد. إنهما مؤسستان تكملان بعضهما بعضاً، ولكل منهما دورها الذي تؤديه. وكل منهما لا توجد، بطريقتها الخاصة، إلا بدعم الشعب وموافقته. يجري التعبير عن تلك الموافقة، أو عدمها، بالنسبة إليك يا رئيس الوزراء، من خلال صندوق الاقتراع. إنه نظام قاسٍ، حتى إنه وحشي، لكنه يشكل في الأقل، رسالة واضحة يقرأها الجميع».

وتابعت، «لكن، بالنسبة إلينا، نحن العائلة المالكة، غالباً ما تكون الرسالة أصعب على القراءة، بل تأتي غامضة عبر الاحترام، أو الخطاب، أو التيارات المتضاربة في الرأي العام، لكن قراءتها إلزامية بالنسبة إلينا. لقد فعلت ما بوسعي، يدعمني حب الأمير فيليب وعونه الدائمين، من أجل تفسيرها بشكل صحيح على امتداد سنوات زواجنا وخلال عهدي كملكتكم. ونحن سنحاول، كعائلة، أن نفعل ذلك في المستقبل».

إن كلمة «وحشي» صحيحة، وكذلك توجب عليها أن تكون وحشية في استجابتها إلى ضغوط الرأي العام. وحين رغبت أختها بالزواج من كابتن المجموعة «الطيار» بيتر تاونسيند، وكان رجلاً مطلقاً، في خمسينيات القرن العشرين، كان الأمر عبارة عن قصة مثيرة قسمت البلاد. وقد أخبرت الملكة أختها مارغريت أنه يمكنها المضي قدماً لكنها ستفقد مكانتها الملكية. واستمرت مارغريت في وضعيتها الملكية، بدلاً من المضي في ذلك الزواج.

> **ضاعفت التزامها بالملمح التعددي وتحديات متعددة يجب التغلب عليها**

وبعد وقت طويل، وفي شأن أمر أكثر خطورة مثلته حالة الأمير أندرو، الذي يقال على نطاق واسع إنه ابنها المفضل، وهي بالتأكيد أنفقت المال، و«رأسمال سياسي» في محاولة منها لإنقاذه من نفسه في أعقاب المزاعم المروعة التي تمخضت عنها فضيحة جيفري ابشتاين «أساسها التحرش الجنسي». ولعلها ذهبت إلى حد بعيد في ذلك الوقت، لكنها في نهاية المطاف عمدت إلى حرمانه «من وضعيته الملكية»، وجردته من ألقابه بما فيها «صاحب السمو الملكي». يبدو هذا سخيفاً بالنسبة إلى من لا يستطيع منا أن يستمتع بتقاعد مريح للغاية (حتى ضمن مستوى متواضع مادياً)، ولكن في عالمها المملوء بالميداليات والأوسمة والإطراء الذي لا معنى له، لا بد أنه قد ألحق ضرراً بها أيضاً.

وبالتالي، يستخلص من مشكلة الأمير أندرو أيضاً درس آخر. حين لم تسر الأمور بشكل جيد بالنسبة إلى الملكة على امتداد عقود من الزمن، يكون أفراد عائلتها هم السبب في ذلك غالباً. خاض ثلاثة من أولادها الأربعة تجربة الطلاق، وفق ما فعلت ذلك أيضاً أختها مارغريت التي كانت امرأة حاولت إقامة توازن بين البروتوكول والحفلات الاجتماعية، وفشلت.

وطلباً للاختصار، يمكننا أيضاً أن نستعمل عبارات موجزة في وصف سلسة الحوادث الأخرى التي غالباً ما خربت السلام الذي تشعر به الملكة، بما في ذلك علاقات تشارلز الغرامية، وعلاقات ديانا الغرامية، والحرب العلنية بين تشارلز وديانا، ومقابلة بشير التلفزيونية «سكويد غيت» «مكالمات هاتفية بين الأميرة ديانا وصديق حميم نشرتها صحيفة «صن»»، وحلقة «إنها ضربة قاضية ملكية» «نشاط خيري حصل لمرة واحدة ونقله التلفزيون»، وزلات الأمير فيليب، وبذخ الملكة الأم وديونها بسبب القمار، والتنصت الهاتفي (وهذا ليس خطأها بالطبع)، ووقاحة آن، وتنحي إدوارد من سلاح المشاة البحرية الملكية و«ميغ إكزيت» «مصطلح يستخدمه الإعلام البريطاني في وصف خروج الأمير هاري وزوجته ميغان، من الوسط الملكي». لقد رسم رولف هاريس صورتها، وكذلك اعتنى جاسوس روسي هو السير أنتوني بلانت بصورها. ونظم شعراء البلاط لديها بعض الأبيات الفظيعة، وحاول المصورون أن يلتقطوا لها صورة وهي متجهمة، وهو أمر حصل بوتيرة مدهشة. كان هناك أيضاً مزيد من الحوادث الثانوية للغاية إلى درجة أنها غابت عن الذاكرة.

لقد نجت الملكة من كل هذه المآزق والفضائح لأنه مهما حصل كانت محاكمتها عادة تجري من جانب الشعب (ضمن مدى اهتمام أي شخص بذلك فعلاً).

لقد قبلت بعض الانتقادات مباشرة. ومثلاً، تعرضت في وقت مبكر من عهدها، في عام ١٩٥٨، مع بلاطها الـ» تويدي» «التقليدي بشدة والريفي» الخانق، إلى الانتقاد من قبل جون غريك (المعروف أيضاً باسم لورد ألترنيشام)، لكونهما بعيدين من أرض الواقع، ووصفت تصريحاتها العامة بأنها «مزعجة للغاية». كذلك أدت تلك التصريحات إلى وصف الملكة بأن «الشخصية التي تعبر عنها هذه الأقوال التي تنسب إليها، هي أقوال تلميذة متزمتة، قائدة فريق الهوكي، وتلميذ يسند إليه أن يكون عريف الصف، ومرشح حديث للتثبيت «طقس تأكيد الديانة المسيحية بعد العمادة». إذاً، ليس الأمر أنه سيجري تمكينها كي تكون مفيدة وناجحة تماماً كشخصية مستقلة ومتميزة».

> **المجال الوحيد الذي لا يبدو أن بمقدورها السيطرة على رسائلها بشأنه هو الاستقلال الاسكتلندي**

ثمة حادث بات منسياً الآن، وقد تسبب بعاصفة ضخمة في وقت حصوله، بيد أنه كان ينم عن نية حسنة. وفي الواقع، جرى بعده بفترة قصيرة إلغاء العادة القديمة المتمثلة في تقديم «المبتدئات» «من الطبقة العليا» إلى جلالة الملكة، وبالنظر إلى الأمر الآن بعد مرور كل هذا الوقت، يمكن استنتاج أنها أخذت نصيحته «لورد ألترنيشام» على محمل الجد.

ووفق كلماته، «حينما يذبل شبابها، ستعتمد سمعة الملكة على أشياء أكثر بكثير من التي تستند إليها اليوم «أي» على شخصيتها. ولن يكون كافياً بالنسبة إليها أن تؤدي عملها بشكل أوتوماتيكي من دون حماسة، بل سيتعين عليها أن تنطق بأشياء يمكن للناس تذكرها، وأن تفعل أشياء انطلاقاً من مبادرتها الخاصة ستجعل

الناس يقفون وينتبهون.

وحتى الآن، هنالك القليل مما يدل على أن شخصيتها تلك آخذة في الظهور مع الزمن. إلا أن الوقت، على الرغم من أنه لم يعد في مصلحتها بشكل واضح، فإنه لم يصبح بعد عدوها».

ولقد تعاملت الملكة أيضاً مع الهجمات المتواصلة على نمط الحياة المدعوم الذي تعيشه عائلتها، خصوصاً من قبل النائب العمالي ويلي هاميلتون (الذي دعاها «دمية الساعة»)، وكذلك وضع دبوس أمان في أنفها في عمل فني لفرقة «سيكس بيستولس»، وتعرضت للسخرية من جانب مجلة «برايفت آي» التي أطلقت عليها اسم «بريندا» «مستمد من فيلم وثائقي عن العائلة المالكة»، وتطفل إعلامي مستمر، والإصابة أخيراً بكورونا، وخضعت لعمليات جراحية بسيطة، وصنع برنامج « سبيتينغ إيميجيز» التلفزيوني الساخر، دمية تمثلها تصدر أصواتاً حادة، وظهرت كأنها تقفز من طائرة مروحية مع جيمس بوند في افتتاح الألعاب الأوليمبية في لندن عام ٢٠١٢ (وهي حركة خطيرة لكنها رابحة)، وكتب الآن بينيت مسرحية عنها لشركة «نتفليكس»، وأدت شخصيتها الممثلات برونيلا سكاليس وهيلن مارين وأوليفيا كولمان وكلير فوي والممثل الكوميدي ستانلي باكستر.

واستطراداً، لعلها تفكر بأنها قد بالغت في الانفتاح بشأن فيلم «العائلة المالكة» الوثائقي الذي أعدته «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي بي سي) بأسلوب «ذبابة على الجدار» عام ١٩٦٩، حيث شوهدوا وهم يشوون النقانق ويشاهدون التلفزيون بطريقة غير واقعية (أشارت مارغريت إلى أنهم عادة ما يشاهدون التلفزيون في قصورهم الخاصة). ولم تجرِ إعادة بثه بشكل كامل على الإطلاق، مع أنه عديم الضرر. ونجحت الملكة أيضاً بشكل ما في تجاوز الكشف عن أنها مؤيدة غير متوقعة قديمة العهد لفريق نادي أرسنال لكرة القدم في البلاد التي لا تزال فيها كرة القدم تعتبر شأناً قبائلياً.

في سياق متصل، برز مثل يثير الفضول متمثلاً في زيارتها إلى حدائق «دوغري» في «مجمع غرايغديل العقاري» بغلاسكو، في عام ١٩٩٩، حيث التقت، بشكل عشوائي تقريباً، السيدة سوزان ماكارون، التي قدمت لها الشاي والبسكويت. وعلى الرغم من أنها كانت تخالط ماكارون، فإن الملكة رفضت أن تأخذ منها قطعة بسكويت من نوع «هوبنوب ماكفيتي» حقيقية. وقالت ماكارون «لقد سارت الأمور على ما يرام. لم أكن متوترة أبداً. وكانت تسأل عن البيت وكم هي المدة التي عشتها فيه، وأين عشت قبل ذلك. لقد وجدت أنه يسهل التحدث معها». ويعتقد البعض أن الصورة التي يقدمها الإعلام للسيدتين تمثل «ملكية آخذة في التدهور ومنفصلة عن الواقع»، وكذلك وصفت تلك الصورة بأنها «إحدى أهم تحف العهد الإليزابيثي» «امتد بين النصف الثاني من القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، أثناء حكم الملكة إليزابيث». وأوضح القصر الملكي أن تلك كانت «أولى زياراتها الأكثر حميمية التي التقت فيها الناس». وقد ثبت أيضاً أنها كانت الأخيرة.

> **لم ترتكب الملكة أي خطأ وبقيت بعيدة من دون أن تتدخل في الأمور خلال الأزمات**

في صورة عامة، يبدو أن كل من يلتقيها قد استمتع بلقائها، وسره أن يثرثر عن ذلك، أياً كان هذا الشخص. ومثلاً، سجل ريتشارد كروسمان، وهو الوزير العمالي اللاذع الذي يكتب اليوميات بنهم، اللقاء التالي النابض بالحياة معها في يوليو (تموز) ١٩٦٨، بعد اجتماع مجلس

الملكة الخاص.

وبحسب كروسمان، «كانت الملكة في وضع رائع. وبعد اجتماع المجلس، حين دارت كؤوس الشراب، بدأت تشرح لي برنامجاً تلفزيونياً شاهدته وكان مباراة في المصارعة. لقد ألقي المصارع من فوق الحبال، وسقط على قدميه، وبعد أن تلوى من الألم قفز ثانية إلى الحلبة، ليقبض على منافسه ويجبره على الانسحاب (...). كان من المثير للاهتمام سماع الوصف الحيوي الذي قدمته للمشهد بأكمله، وهي تتلوى، وتلف وتدور بنفسها، بارتياح تام. لقد كانت رؤية مدى استمتاعها بذلك بالنسبة إليَّ مفاجأة لأنها تعلم كثيراً عنها «الملكة». وفي ما بعد، أجرى كل واحد من الوزراء محادثة طويلة معها على انفراد، قبل أن نغادر جميعاً».

إن البريطانيين، أو كثيرين منهم في الأقل، مهووسون بأبسط التفاصيل عن عاداتها الشخصية، على غرار الكيفية التي تفضلها في تناول شراب الشاي المفضل لديها (من نوع «إيرل غراي»، أوراق فرط غير معبأة في أكياس، والحليب في النهاية)، ومن أين تشتري ثيابها الداخلية (من «ريغبي أند بيللر»، حتى كشفوا عن سر حمالة الصدر الملكية)، ولونها المفضل (أزرق، وهي تكره البيج). إنه أيضاً أحد ثوابت عهدها.

وسواء دل ذلك الاهتمام والترويج المستمرين على خبث أو رقة إحساس، فإنهما قد ساعداها على أن تصبح سلاحاً خارقاً كـ«قوة ناعمة» بريطانية. وهذا شيء يبدو أن البلاد تحبه، وهو إحدى الثروات العالمية النادرة لـ«بريطانيا العالمية» «بحسب تسمية بوريس جونسون البلاد بعد بريكست».

ولقد كانت محظوظة أيضاً في كتاب سيرتها الذاتية من ريتشارد ديمبلبي إلى روبرت لاسي وبن بيملوت وأندرو مار، الذين ساعدوا أيضاً في ترسيخ صورة نموذجية عن الملك الدستوري. وبينما يعود تاريخها بوضوح إلى عصر الاحترام الذي انتهى منذ زمن طويل وإلى فجر عهدها، حينما سادت رغبة بحدوث عصر إليزابيثي ثان، وكان الناس يعتقدون حقاً أنها قد اختيرت بنعمة من الله «إشارة إلى فكرة قديمة تنسب حكم الملوك في الغرب إلى نوع من القدر الإلهي».

انتهى كتاب ديمبلبي المتملق إلى حد ما ببعض التزويق الرومانسي والشاعري، وهو من النوع الاستشرافي الذي يستحوذ على الإحساس الدائم بأن الملك لا يحكم إلا بالطريقة التي يمليها الناس عليه.

> **ينبغي أن يجد عرشها أساسه في قلوب الرعايا كي تستطيع تحمل عبء الملكية**

وأورد ديمبلبي في خاتمته «لقد كتب «الشاعر» درايدن أن الملوك لا يمكنهم أن يحكموا إلا بقدر ما يعطيه رعاياهم».

وحينما كانت لا تزال الأميرة إليزابيث «قبل أن تصير الملكة الحالية»، فإن الملكة قد أوضحت أنها قطعت على نفسها عهداً في عيد ميلادها الحادي والعشرين، تمثل بالتفاني في خدمتنا و«العائلة الإمبراطورية العظيمة التي ننتمي إليها جميعاً». وأوضحت أن ذلك التعهد لن يغدو ممكناً إلا إذا شارك فيه الناس أنفسهم. ينبغي أن يجد عرشها أساسه في قلوب الرعايا كي تستطيع تحمل عبء الملكية، وأن يكون لوظائفها كملكة قيمة حقيقية وعملية. إذن، فليكن الأمر كذلك.

*صحيفة «الاندبندنت»

*مساعد رئيس التحرير

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk